ارتريا
القضية والتحدى

عبد القادر جيلانى

الفهرس

الصفحة

المقدمة ٦

«الفصل الاول»

جغرافية ارتريا
١/ الموقع ١٥
٢/ التضاريس والمناخ ١٧
٣/ الامطار ١٩
٤/ الانهار والوديان الموسمية ٢٠
٥/ التقسيم الادارى ٢٤
٦/ اهم المدن ٢٦
٧/ النقل والمواصلات ٣٠

الفصل الثانى

التكوين السكانى والجذور الثقافية والفنون للشعب الارترى

١/ التكوين السكانى ٣٥
٢/ الجذور الثقافية والفنون ٤٣

«الفصل الثالث»

نافذة على الاقتصاد الارتري
١/ الزراعة ٥٤
٢/ الثروة الحيوانية ٥٥
٣/ الموارد المعدنية ٥٥
٤/ الثروة البحرية ٥٦
٥/ الصناعة ٥٦
٦/ التجارة ٦١

«الفصل الرابع»

ارتريا والتعاقب الاستعماري ٦٣

«الفصل الخامس»

الاتحاد الفيدرالي والاحتلال الاثيوبي ٦٩

«الفصل السادس»

الكفاح المسلح ١٦١

«الفصل السابع»

الوحدة الوطنية ١٧٣

«الفصل الثامن»

القضية الارترية على الصعيد الدولى
١/ الصعيد العربى ١٨٥
٢/ الصعيد الافريقي ١٩٠
٣/ الصعيد السوفيتي ١٩٧
٤/ الصعيد الامريكى ٢١١
٥/ الصعيد الصهيونى ٢٢٣

الخـــــاتمة

□□□□□□□□

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿اذن للذين يقـــاتلون بانهم ظلمـوا وان الله على نصرهم لقدير﴾

صدق الله العظيم

□□□□□□□□

الاهـــداء:-

الى شهداء الثورة الارترية الاكرم منا جميعاً... الذين سكبـوا دماءهم الطاهـرة قربانا لميلاد الفجر المرتقب... في ربوع ارتريا الغالية..

الى المقـاتلين الاشـاوس الرابضـين في خنادق القتال... والملاصقة صدورهم الاعداء... يفترشون الارض... ويبيتـون في العـراء... ويسهرون الليالي وايـديهم على الزناد... ويمشون في الظلام... وتحت الامطار... ويصارعون الاعاصير... والطبيعة ببردها وحرها... ويسعدون بهذه الحياة التى يترقبون منها فجراً عظيماً... فجر الاستقلال...

اليهم جميعا اهدى هذا الكتاب

عبدالقادر .جيلانى
حزيران يونيو ١٩٨٨م

المقدمـــة :-

إن التعاقب الاستعماري على ارتريا ليس وليد الامس، بل يرجع الى سنين عديدة خلت، سطر فيها الشعب الارتـرى اروع الملاحم البطولية في تصديه للاحتلال التركي الذى استهدف السيطرة على ارتريا ونهب ثرواتهـا واذلال اهلهـا وجعلها قاعدة للقوى الاستعمـاريـة الاوربية ولهذا كان الاحتلال التركي لارتـريـا كقميص عثمان للدول الاوربية ومصالحها التجـاريـة، فكـل المـظالم الاقتصـادية والانسانية للاوربيين كانت تعلق على مشجب الاستعمار التركي، وعنـد اضمحلال الاحتلال التركي نتيجة الضربات القوية من المقاومة الشعبية في ارتريا وعموم المنطقة حست القـوى الاستعمـارية الاوربية ان مصالحها التجارية والعسكرية مهددة استراتيجيا في المنطقة، ولمعالجة هذا الوضع قرروا التواجد المباشر عسكريا في ارتـريـا كبـديـل للاحتلال التركي المتهالك، فكان الاحتـلال الايـطالي لارتـريـا ثم الانجليـزى واخيرا الاحتلال الاثيوبي الذى احتل ارتريا بتخطيط محكم من القوى الامبريالية العالمية وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية وذلك بتبنيها مشروع الاتحاد

الفدرالى.

إن الصحوة الثورية التى ظهرت في العديد من بقاع العالم الرافضة للاستعمار بجميع اشكاله، وقيام سلسلة من حركات التحرر الوطني في افريقيا وآسيا والشرق الاوسط وامريكا اللاتينية اجبرت القوى الاستعمارية للرضوخ للمطالب الوطنية المشروعة للشعوب المناضلة من أجل تقرير مصيرها، وتحقيق استقلالها السياسي. الاّ ان القوى الاستعمارية تمسكت بتواجدها في بعض المناطق في العالم لاهميتها الاستراتيجية والاقتصادية تحت اسلوب جديد تتستر خلفه ولهذا ابتكرت اسلوب السيطرة بالانابة وذلك بخلق ربيبة لها في المنطقة ودعمها بحجة الدفاع عن نفسها ولكن في مكنون الحقائق تخدم القوى الاستعمارية واستقرارها في المنطقة، ومن هذه النظرة سحبت ارتريا الى حلبة الصراع الدولى في منطقة القرن الافريقي وبالتالى اصبحت ارتريا جزءً من مربعات التوتر فى العالم، بربطها باثيوبيا فدرالياً، لمدة عشر سنوات، تتمكن ارتريا فى خلالها الوصول الى وضع يؤهلها للقيام بمهام الدولة، ففي الوقت الذى كانت فيه ارتريا على مستوى من الوعى

السياسي والازدهار الاقتصادى يفوق بدرجات اثيوبيا التي كانت ولاتزال تغوص في اعماق الجهل والتخلف السياسي والاقتصادى.

إن ترشيح اثيوبيا من قبل القوى الاستعمارية لاحتلال ارتريا كان مخططاً مدروساً لان الانظمة الاثيوبية التوسعية حديثا وقديما هى خير امين على مصالح الدول الاستعمارية واهدافها في افريقيا.

لقد واجه الشعب الارترى سلسلة من التآمر الاستعمارى المتصل بابعاد الاستراتيجيات الدولية بقوة الايمان وبعدالة قضيته فعزز مسيرته النضالية في الفاتح من سبتمبر (آيلول) عام ١٩٦١م بقيادة الشهيد القائد حامد ادريس عواتى بثورة شعبية مسلحة متحديا الاستعمار العالمى الذى تغطت به انظمة الحكم في اثيوبيا وهو غطاء معزز بمختلف اشكال الدعم ومن شانه ان يشجع احلام التوسع والاحتلال الاستيطاني لانظمة الحكم المتعاقبة في اثيوبيا على الحقوق المشروعة لشعوب المنطقة، وبرغم حجم هذا التآمر ناضل الشعب الارترى ضد اثيوبيا هيلي سلاسي المدعومة من الولايات المتحدة الامريكية، كما يناضل اليوم ضد اثيوبيا منغستو المدعومة من قبل المعسكر الشرقي الذى سرق

واستحوذ على ثورة الشعوب الاثيوبية واقام نظاما شوفينيا فاشيا في اديس ابابا ليعربد في منطقة القرن الافريقي ويشن حرب ابادة سافرة ضد الشعب الارترى المتمسك بحقه في تقرير المصير، وتمسك الشعب الارترى بكل فئاته وشرائحه الاجتماعية بوسيلته المشروعة «الكفاح المسلح» كاسلوب متطور يستجيب لكل متطلبات النضال التحررى المعاصر، وقدم بطولات نادرة في كفاحه المشروع وكانت ومانزال جبهة التحرير الارترية السباقة في العطاء والتضحية، واسهمت اسهاما فعالا في الحفاظ على مكتسبات الثورة الارترية وضمان استمرارها وتقدمها وآزاء حالة الاختلافات التي تعيشها الساحة الارترية، ادركت جبهة التحرير الارترية خطورة تعدد الفصائل الارترية المقاتلة، وجسدت موقفها الوطني الواضح في هذه القضية من خلال تبنيهاوتقديمها لمشروع الوحدة الوطنية عبر الحوار الديمقراطي ولاتزال تبذل الجهود المضنية من اجل تحقيق وحدة وطنية شاملة متينة. ان المؤامرات التى تتعرض لها الثورة الارترية ليست حالة معزولة، انما هى ضمن مخطط عدوانى تتعرض له المنطقة العربية بأسرها، يستهدف تمزيق المنطقة وجرها الى حلبة صراع

الاستراتيجيات الكبرى الذى ظهر واضحا في كثير من خروب عدوانية تشن في ظرف واحد بدءً بحرب الابادة العدوانية التوسعية التى يشنها العدو الاثيوبي على الشعب الارترى وشعب الصومال الغربي وتهديده للامن والاستقرار في كل من السودان وجمهورية الصومال، ومؤامرة تصفية المقاومة الفلسطينية لابقاء حالة العجز العربي لضمان استمرار الكيان الصهيونى، وصور اخرى من صور المخطط التآمرى تمثل في الهجمة العدوانية التي تتعرض لها الامة العربية في بوابتها الشرقية من خلال الحرب العدوانية التي فرضها النظام العنصرى الايرانى - الصهيونى على العراق الشقيق لضرب مواقع النهوض في الوطن العربي، ان كل ذلك يؤشر بوضوح للاستهداف الاجنبي للمنطقة العربية في واحدة من اشرس هجمات مسلسل التآمر عليها، ولذا يتطلب الموقف الارتقاء بالعلاقات النضالية بين مناضلي قوى الثورة العربية الشرفاء في الوطن العربي الى مستوى التحديات التي تواجهها الامة العربية.

من موقع الحس الوطنى والفهم الصحيح لابعاد المؤامرات التي تحاك ضد قضيتنا ومأساة شعبنا الابي وحاضر ثورتنا المؤسف، والانقطاع

غير المبرر عن البحث والتنقيب في تاريخ وثورة هذا الشعب هو الذى دفعنا للتقدم بهذه الدراسة المتواضعة رغم انني لست كاتبا او مؤرخا الا انني اعتبرها مساهمة منى تضاف الى مساهمات الكُتَّابْ الافاضل الذين سبقوني بالكتابة في هذا المضمار. لقد توخينا في هذا الكتيب اطلاع القارىء بشكل مبسط على الخطوط العامة للنضال الارترى ومواكبة القضية الارترية في جميع مراحلها التاريخية، ليلتقط من خلال ذلك الملامح الرئيسية بصورتها الشاملة. فاستلهام الماضى والتجارب الوطنية اذا ما تم على صورته الصحيحة يشكل حافزا من حوافز النضال وعاملا من عوامل الثبات والانطلاق نحو تحقيق الانتصارات العظيمة. آملين ان نساهم في بناء الاندفاع النضالى على اساس الوعى الصحيح لكي تكون انطلاقة الوحدة والتحرير انطلاقة صحيحة ومعبرة بصدق عن تطلعات الشعب الارترى نحو التحرير وبناء الغد المشرق.

ان اية محاولة لكتابة دراسة لاتكون خالية من بعض الاخطاء، ولهذا اتقدم باعتذارى عن الاخطاء التي ترد في هذا الكتاب. مع شكرى وتقديرى المسبق لمن يوافوني بارائهم واقتراحاتهم حول هذا الجهد المتواضع.

عبد القادر جيلانى
حزيران يونيو ١٩٨٨م

اخص بالشكر والتقدير للاخ سليمان فايد دار شح على الجهد الكبير الذى بذله فى ترتيب ومتابعة الكتاب لاخراجه على هذه الصورة.

عبد القادر جيلانى

الفصل الاول

□□□□□□

جغرافية ارتريا

١/ الموقـــع
٢/ التضاريس والمناخ
٣/ الامطـــار
٤/ الانهار والوديان الموسمية
٥/ التقسيم الادارى
٦/ اهم المدن
٧/ النقل والمواصلات

جغرافية أرتريا

الموقـــع :-

تقع ارتريا على الساحل الغربي للبحر الاحمر المقابل لشبه الجزيرة العربية بين خطي عرض ١٥ ـ ١٨ درجة شمالا وخطى طول ٣٦ ـ ٤٣ درجة شرقا، وتبلغ مساحتها مائة وعشرون الف كيلو متر مربع، طول شاطئها على البحر الاحمر الف كيلو متر ويحدها من الشمال والغرب جمهورية السودان ومن الجنوب اثيوبيا ومن الجنوب الشرقي جمهورية جيبوتى، ومن الشرق البحر الاحمر، وتمتلك ١٢٦ جزيرة على البحر الاحمر واهمها جزيرة دهلك الكبيرة التي يعتقد وجود البترول فيها و«نخره» و«دحل» و«حازات الكبيرة» و«حالب» و«فاطمة» و«دفنينى» و«حرمل» هواكل ودلغم وباعجوز والزبير وسالمه، واوكان وحيسو وغيرها، وتقع هذه الجزر قبالة مصوع على بعد ٦٠ ميلا.

موقع ارتريا ذو اهمية من الناحية التجارية والعسكرية، حيث يشكل حلقات مهمة من المراكز التجارية على البحر الاحمر كبورتسودان وعدن وجده والحديده والعقبة،وتمر بالساحل الارترى خطوط بحرية مهمة كالتي تربط المحيط الهندى واقطار الشرق الاقصي بالبحر الابيض المتوسط واوربا عبر البحر الاحمر، حيث يتمتع مينائيها عصب ومصوع تاريخيا بمرافىء حديثه ذات امكانيات عاليه يؤهلها لاحتلال مركز تجارى بارز لتلبية متطلبات الخطوط البحرية المارة عبر البحر الاحمر او لنقل صادرات وواردات المناطق الداخلية. كما ان هذا الموقع الاستراتيجي له

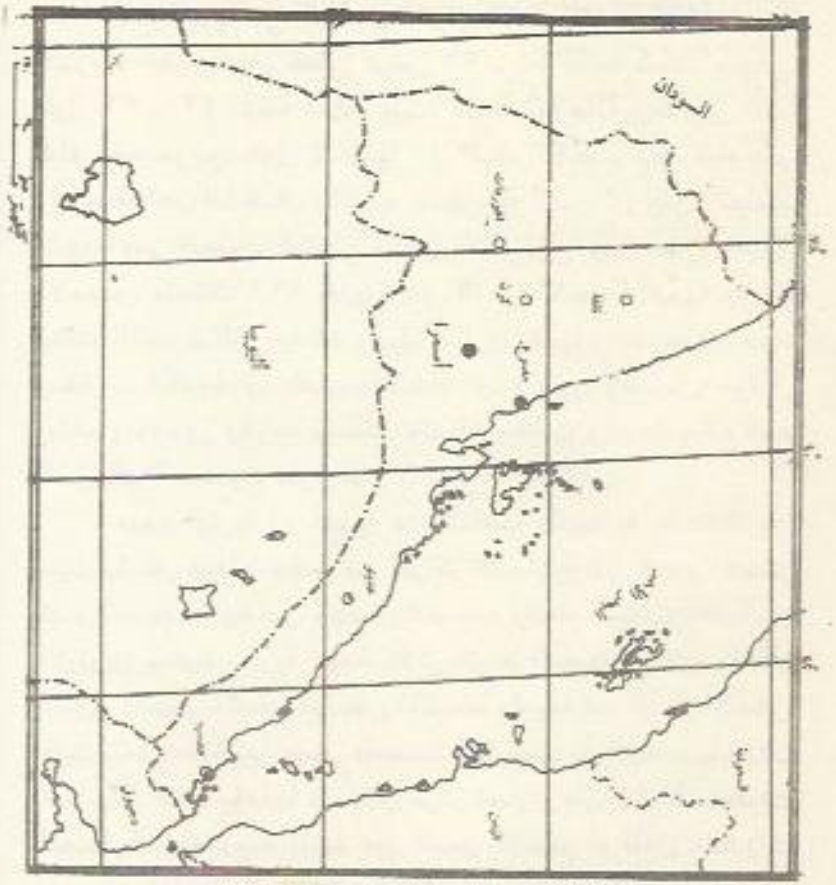

٢٣) الموقع والحدود السياسية واهم المدن

اهمية في تطوير الاقتصاد الارتري وذلك باقامة موانىء حرة في مصوع وعصب يجتذب كميات ضخمة من البضائع الى هذين الميناءين، وتزداد الأهمية الاستراتيجية لارتريا المطلة على البحر الاحمر حديثا لانها تربط تجارة الشرق بالغرب عبر قناة السويس ويعتبر ساحلها ممرا حيويا لناقلات النفط القادمة من الخليج العربي الى اوربا، وهذا الموقع الهام لارتريا كان السبب الاساسي في وقوعها ضحية لمحاولات السيطرة الاجنبية المتعددة وجعلها منطقة صراع بين القوى الاستعمارية المتنافسة على احتلالها والاستحواذ على خيراتها واذلال شعبها، في ظل صراع استراتيجيات القرن العشرين تضاعف بشكل مذهل اهمية موقع ارتريا في حسم الصراع الدولي ولاسيما تزداد اهمية موقع ارتريا لقربها من منطقة الشرق الاوسط ومخزونها الكبير من احتياطي البترول.

٢/ التضاريس والمناخ

يتكون قلب اريتريا من هضبة تتخللها وتحفها جبال شامخة من الصخر الصلد، وتشقها اودية خصبة ويصل ارتفاعها من ٦٠٠ ـ ٨٠٠ قدم فوق سطح البحر ولهذا تتمتع الهضبة الجنوبية الوسطى بربيع دائم وهواء عليل وشمس ساطعة ورياح معتدلة ولايغطى الصقيع الا القمم الجبلية العالية، كما ان الحرارة لاتختلف بين فصول السنة الا اختلافا طفيفا.النباتات هنا تتمثل غالبا فى اشجار الزيتون البرى وتنحدر الهضبة الجنوبية الوسطى شرقا نحو السهل الساحلى وغربا نحو الاراضى المنخفضة التى تؤدى الى حدود السودان

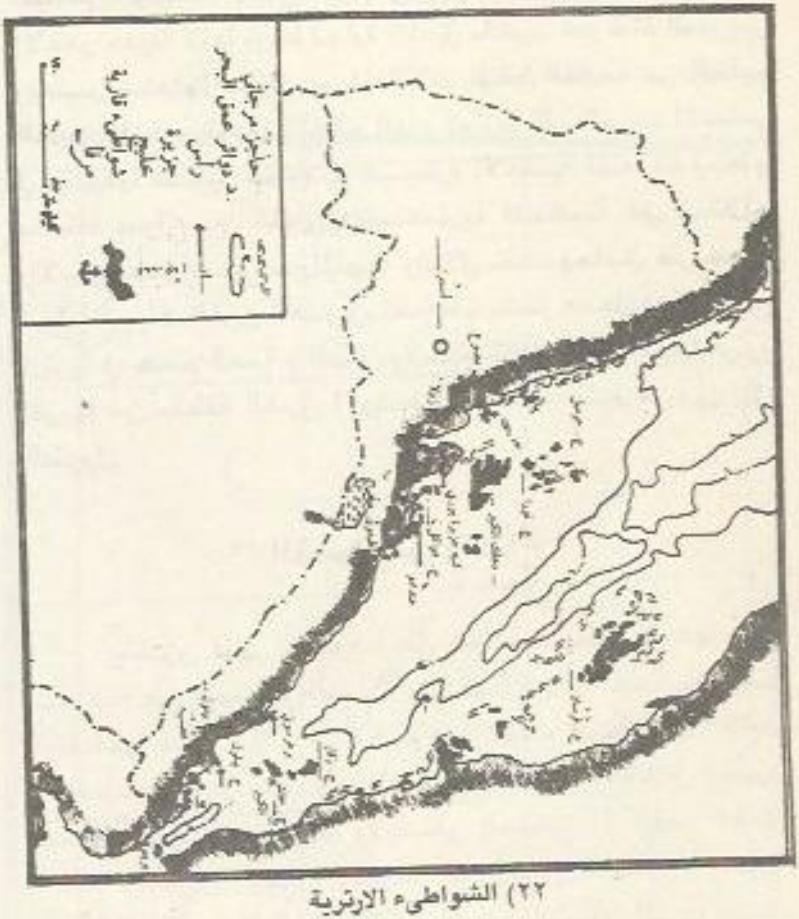

٢٢) الشواطىء الارترية

وتندفع عبر الشمال فالهضبة جبال عارية تعرف بمرتفعات شمال اريتريا الى حدود السودان، فى الغرب تنحدر الهضبة والمرتفعات الشمالية انحدارا شديدا مابين ٥٠٠٠ ـ ٦٠٠٠ قدم لتتحول الى سهول صحراوية تمتد الى شمال السودان مكونة منخفضات وادى بركة..

فى المرتفعات الشمالية والاودية المنخفضة المناخ حار وجاف، اما فى السهل الساحلى فالمناخ معتدل وممطر شتاء وربيعا وشديد الحرارة والرطوبة صيفا.. يضيق السهل فى الشمال بينما يتسع فى الجنوب مع انخفاضه فى بعض الاماكن فتكثر البحيرات المالحة فى منخفض «كوبار» حيث يتم استخراج الملح، ويمتاز السهل الساحلى باستوائه وخاصة فى الشمال وتكثر تعاريجه..

تتنوع التضاريس الطبيعية فى اريتريا بشكل واضح فالارض الاريترية تحوى جنبات قائمة الانحدار قمم وروابى من الباسلت والحجارة الرملية، قمم مسطحة بنوع مثير، قمم الجبال مفتته من اثر «التضاريس والمناخ

اصابتها بالتعرية-تلال مستديره وملساء وصلصالية وجنبات حادة قائمة كحواجز صخرية ومدرجات مصدوعة ووعرة وتكوينات على شكل دكه ومنخفضات على رواسب، وفى منحدرات الشرق المرتفعة تكثر الغابات الكثيفة وفى السهل الساحلى، توجد اشجار الدوم واليوباب الضخم فى المنخفضات الغربية، وهناك انواع من الاشجار تتساقط اوراقها موسميا بالاضافة الى اشجار الزيتون البرى.

٣/ **الامطار:-**

تتميز اريتريا بفصلين ممطرين، احدهما موسم الامطار

الصيفية حيث تسقط الامطار على كل جهات اريتريا عدا السهل الساحلي وامتداده ويبدأ هذا الموسم من شهر يونيو «حزيران» الى شهر سبتمبر «ايلول»..

اما الفصل الثاني يبدأ من نوفمبر «تشرين ثاني» الى يناير «كانون اول» وهو موسم الامطار الشتوية وتسقط في السهل الساحلي وامتداده نحو الداخل بفعل تأثير الرياح التجارية الشمالية الشرقية، بالاضافة الى ذلك فان المناطق التي تسودها الامطار الصيفية تتعرض لرذاذ قليل خلال شهر ابريل «نيسان»، ويتراوح متوسط الامطار في اريتريا على مدار السنة بين ٢٠-٣٠ بوصة، كما في الهضبة الاريترية ومنخفضات القاش وسيتيت، ١٥ بوصة في منخفضات بركة، ٢بوصات في عصب، ٧بوصات في مصوع، اما منطقة قندع فتتمتع باعلى منسوب من المياه حيث تصل ٤٥ بوصة وذلك لهطول الامطار صيفا وشتاء فيها.

ان الامكانية كبيرة في خزن مياه الامطار وتنظيم الري بوسائل اقتصادية ناجحة، كما يمكن الاستفادة من السيول الموسمية عن طريق شق قنوات تستوعب السيول، وقد جربت ذلك ايطاليا قبل الحرب العالمية الثانية وحصلت على نتائج حسنة.

٤/ الانهار والوديان الموسمية في اريتريا:-

١/ بركة:-

يبلغ طوله [٦٣٠] كيلومتر مبتدئا من حمبرتي ويمر بمدينة اغردات ويروى مساحات واسعة من مزارع اغردات الحديثة وينتهي بعد ان ينضم اليه رافد عنسبا الى مزارع دلتا طوكر في شرق السودان، وتنتشر على ضفاف بركة وتوابعه غابات جملة من

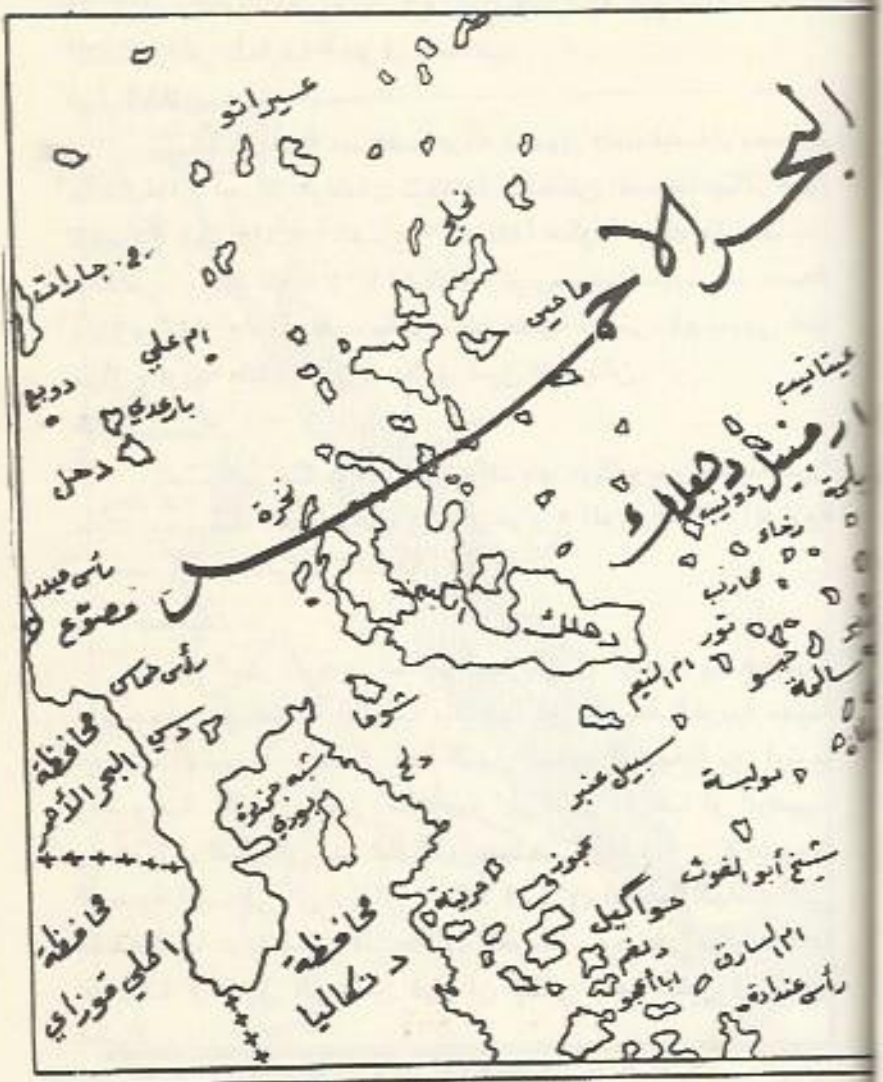

٢٦) الجزر الارترية على البحر

اشجار «الدوم» وهى ذات قيمة اقتصادية كبيرة وتعمل هذه الاشجار عى تلطيف الجو فى الصيف.

ب / القاش:-

وبالقرب من منطقة بركة تتحول المنخفضات بصورة مدهشة الى احراش وغابات تتخللها حشائش السافنا وتكثر فيها قطعان الحيوانات البرية المختلفة مكونة بذلك منخفضات «القاش» ويبلغ طوله (٤٤٠) كيلو متر ويسمى مأرب عند منبعه ويروى مزارع «على قدر» بالقرب من مدينة تسنى، ثم ينتهى عند مزارع اروما بالقرب من كسلا فى شرق السودان.

ح / عنسبا:-

يعتبر نهر عنسبا من اهم روافد نهر بركة ويمر بمدينة كرن حيث يوجد سد «عيلا برعد» ويروى مزارع الموز والفواكه المدارية والخضروات والالياف النباتية.

د / سيتيت:-

وهو النهر الوحيد الدائم الجريان فى ارتريا، وتقع مدينة «ام حجر» على ضفته الشرقية وتقابلها على الضفة الغربية مدينة «حمرا» الاثيوبية، ويشكل هذا النهر الحدود الطبيعية بين ارتريا واثيوبيا. الذى يسمى «تكزى» اى النهر المرعب او الرهيب، ويسمى فى السودان نهر عطبرة ويهبط من ارتفاع ٧٠٠٠ قدم من الهضبة الوسطى الى ارتفاع ٢٥٠٠ قدم فى الفجوة الهائلة التى يندفع اليها غربا صوب المنحدرات الغربية .. ويسقى مزارع حلفا الجديدة فى شرق السودان قبل ان يلتقى بنهر النيل فى مدينة عطبرة.

تتمثل امكانية ارتريا الزراعية فى الدلتا الواقعة بين نهرى القاش وستيت حيث توجد التربة السوداء الغنية والنباتات

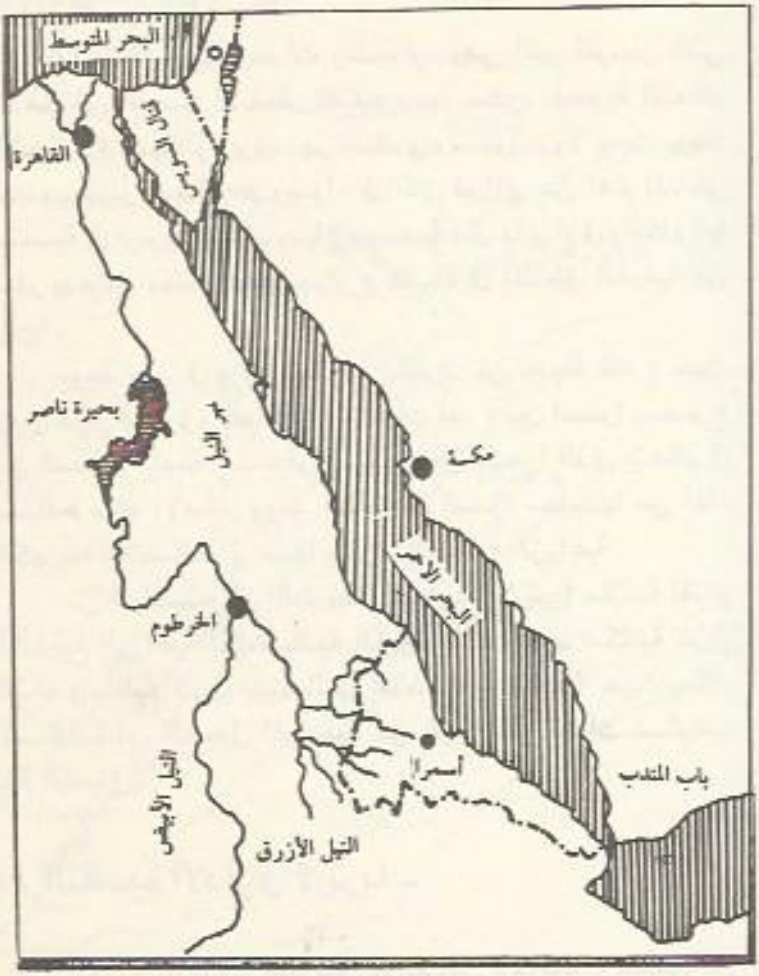

٢٧) مداخل البحر الاحمر

الكثيفة وتوجد امكانية استثمار اكثر من ثلاثة ملايين فدان فى الاراضى السهلية الخصبة.

هـ / كما توجد كميلى وحداث وعلجدى، وهى اكبر الوديان التى تتدفق الى البحر الاحمر لعدم وجود سدود عصرية للتحكم والاستفادة منها، ويروى نهر «نيقدى» سهول زولا حيث يوجد سد، ويعتبر سهل «هزموا» فى اكلى قوزاى من اهم المناطق الخصبة فى ارتريا، وهناك وديان موسمية مثل ماى اولى ولبكا ولابا وقرقر ودماس تعتمد عليها مزارع عديدة فى المناطق الشرقية من ارتريا.

يوجد سد فى وادى نيقوسى بالقرب من مدينة قندع حيث يروى مزارع الموز والفواكه فى مرتفعات قندع بين اسمرا ومصوع ومن السدود المهمة سد «بلزا» بالقرب من اسمرا الذى يتحكم فى مساقط مياه الامطار ويمد العاصمة اسمرا بحاجتها من الماء والكهرباء بالاضافة الى مدها بالمواد الغذائية الزراعية.

من الواضح ان الظروف المناخية لارتريا ملائمة لقيام المشاريع الزراعية الاقتصادية الكبيرة وذلك لوجود امكانية خزن المياه وتنظيم الرى بوسائل اقتصادية ناجحة حيث يمكن الاستفادة من السيول الموسمية عن طريق شق قنوات تستوعب هذه السيول.

٥ / التقسيم الادارى لارتريا:-

تنقسم ارتريا اداريا الى ثمانى محافظات تسمى كل محافظة باسم مديرية وهى:-

١ - مديرية حماسين ومركزها العاصمة اسمرا.

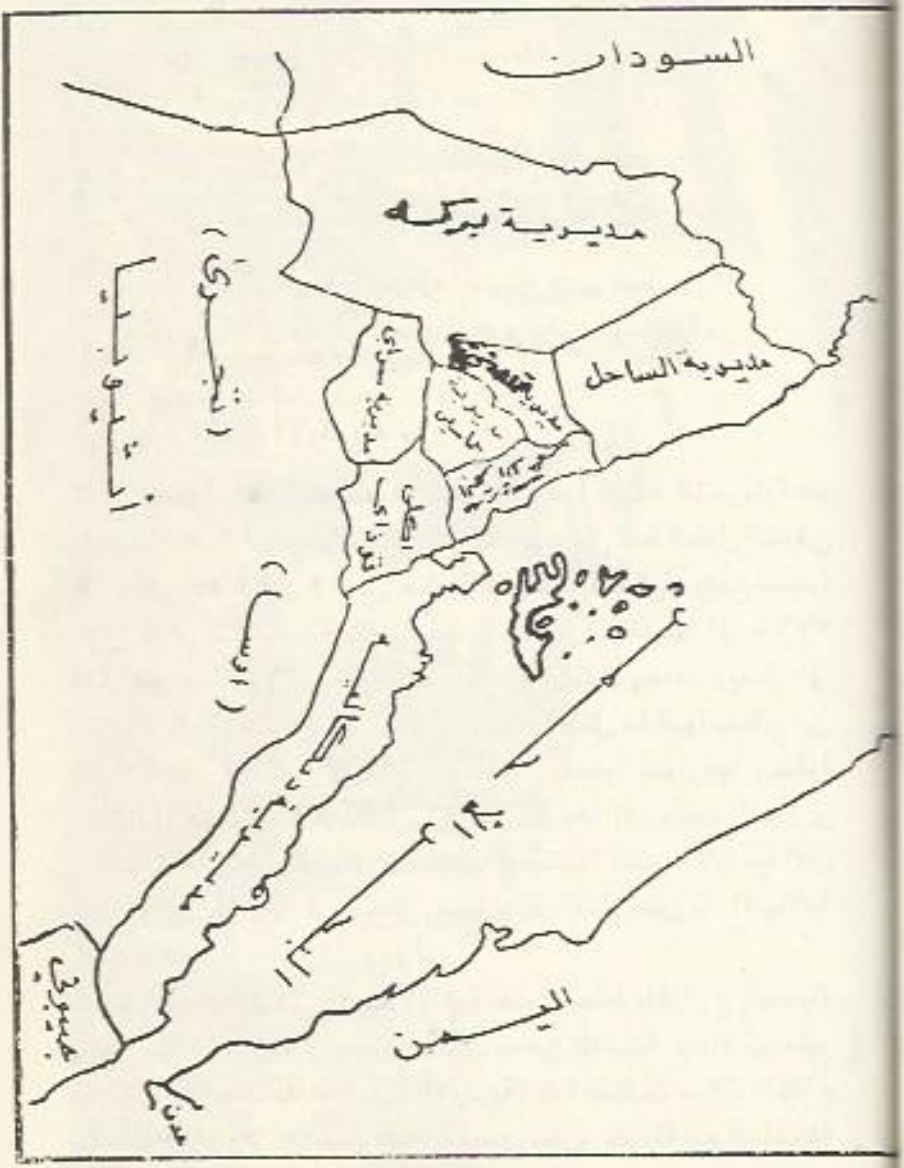

٢٤) التقسيم الادارى لاريريا

ب ـ مديرية الساحل ومركزها مدينة نقفة.
ج ـ مديرية بركة ومركزها مدينة اغردات.
د ـ مديرية سنحيت ومركزها مدينة كرن.
هـ ـ مديرية البحر الاحمر ومركزها ميناء مصوع.
و ـ مديرية دنكاليا ومركزها ميناء عصب.
ز ـ مديرية اكلى قوزاى ومركزها مدينة عدى قيح.
ح ـ مديرية سراى ومركزها مدينة عدى وقرى «مندفرا».

٦/ اهم المدن الارترية:ـ

ا ـ اسمرا:ـ هى العاصمة، ومعنى اسمرا باللغة التجرينية هو الغابة المزهرة، لنضرتها وكثرة زهورها. تقع على خط الطول الشرقى ٣٩ وعلى خط عرض ١٥ من خطوط العرض الشمالية، وتقع اسمرا فوق جبال شاهقة محاطة بالخضرة ويصل ارتفاعها الى ٧٧٦٥ قدم على مستوى سطح البحر والمناخ معتدل وجاف ويميل الى البرودة طوال السنة. وهى جميلة ونظيفة فكل ما فيها ينطلق من الذوق، وقد احسن الايطاليون بناءها ووسعوا شوارعها ونمقوا ونسقوا مبانيها العامة وزخرفوا طلاءها الى جانب المجارى الحديثة، وتضاهى فى تخطيطها ومبانيها المدن الاوربية لان «موسوليني» اراد ان يجعل منها درة الامبراطورية الايطالية الجديدة.

ب ـ اغردات:ـ هى مدينة زراعية حيث تحاط بالمزارع الحديثة ويمر بها نهر بركة الموسمى الذى يعطى للمدينة جمالا، وتعتبر معقلا مهما لنشاطات الثورة الارترية، كما شهدت ميلاد الكفاح المسلح فى ارتريا. وتتصل بخط حديدى وطرق حديثة مع العاصمة اسمرا وبقية المدن.

ج ـ كرن:ـ ترتفع عن مستوى سطح البحر بـ ١٤٠٠ متر وهذا الارتفاع والطبيعة الجميلة اعطى للمدينة الجو الجميل. وتتصل بخط حديدى مع العاصمة يبلغ طوله ٩١ كيلو متر وتتصل مع اغردات بخط حديدى آخر طوله ٨٥ كيلو متر، وتتميز مدينة كرن بموقعها الاستراتيجى من الناحية العسكرية، وظهرت اهمية هذا الموقع اثناء الحرب العالمية الثانية حيث وقعت المعارك الفاصلة حتى انكسر فيها ركن الدفاع الايطالى.

د ـ ساجانيتى:ـ هى مدينة تجارية وذلك لتوسطها طرق المواصلات بين العاصمة وإقليم تجراى الاثيوبى.

وتقع على ارتفاع ٢٢٠٠ متر فوق مستوى سطح البحر وجوها معتدل واراضيها خصبة وتنتشر فيها المراعى.

هـ ـ مصوع:ـ هى الميناء الاول فى ارتريا على البحر الاحمر واسمها مشتق ومعناه «مكان النداء» وتقع على خط الطول الشرقى ٣٩ وعلى الخط ١٥ من خطوط العرض الشمالى وتعتبر اوسع واهم ميناء فى البحر الاحمر وفيها تجتمع تجارة آسيا واوربا.

و ـ عصب:ـ تقع على خط الطول الشرقى ٤٢ وعلى الخط ١٣ من خطوط العرض الشمالية ولا يفصلها عن ساحل شبه الجزيرة العربية سوى ٣٨ ميلا من مياه البحر الاحمر وتوجد فيها مصفاة تكرير النفط.

ز ـ كما توجد فى ارتريا مدن اخرى مثل «عدى قيح، عدى وقرى، نقفة،دقى امحرى، تسنى، حلحل، مرسى فاطمة، مرسى قبع، حرقيقو، طيعو، زولا، اراقلى، مای عينى، بارنتو، افعبت، عدى خالا، نفاسييت، عدى تكليزان، سقنيتى، ام حجر، قولج، هيكوتة، على قدر، صنعفى، عزرا، دباروا وغيرها. كما توجد فى ارتريا عدد من المدن التاريخية والاثرية منها:ـ

FENELL SODA

عدوليس. توجد على بعد بضع اميال جنوب مصوع وكان الشعراء العرب يتغنون بها. فذكروا فى قصائدهم سفنها ورماحها وتجارتها، وكانت تاريخيا حلقة وصل بين تجارة اليمن والحجاز والهند والحبشة ومصر كما توجد مدن تاريخية اخرى...

٧/ النقل والمواصلات:-

تتمتع ارتريا بشبكة طرق مواصلات رائعة تبلغ فى مجموعها ٣٠١٦ كيلو متر تربط كل المدن الارترية، ومنها ٧٧٦ كيلو متر من الطرق الرئيسية و٢٢٤٠ كيلو متر من الطرق الثانوية، كما تمتلك خطوط سكة حديد يبلغ طولها ٣٠٦ كيلومتر، وتبدأ من مدينة مصوع وتنتهى فى مدينة اغردات مرورا باسمرا وكرن والمسافات بين الخطوط بين المدن هى كما يلى:-

أ - خط مصوع - اسمرا وطوله ١٢٠ كيلو متر.

ب - خط اسمرا - كرن وطوله ١٠٤ كيلو متر.

ج - خط كرن - اغرادات وطوله ٨٥ كيلو متر.

وخطوط السكك الحديدة فى ارتريا تعتبر معجزة هندسية نادرة، حيث تخترق ٣٥ نفقا، ولقد بدأ فى انشاء هذه الخطوط فى عام ١٨٩٨م وانتهى العمل فيها عام ١٩١٧م، وعندما قامت ايطاليا بانشاء هذا الخط كان الهدف تعزيز وضعها العسكرى امام منافستها بريطانيا التى فكرت فى انشاء الخطوط الحديدية قبل ايطاليا فى السودان حيث قررت سنة ١٨٨٥ انشاء خط حديدى بين سواكن وبربر وبورتسودان وكسلا.

لابد من الاشارة هنا بان طريق مصوع - اسمرا الذى يمر من خلال ٢٩ نفقا فى الجبال والاراضى الخشنة الوعرة الشاهقة -

٢٥) اهم المدن والمواصلات في ارتريا

يعتبر هذا الطريق من اجمل الطرق فى العالم هندسيا. وايضا طريق اسمرا ـ كرن بانه فى غاية الجمال والروعة وبنفس الصورة طريق كرن ـ اغردات. وايضا يعتبر الطريق البرى بين مصوع واسمرا اجمل الطرق فى العالم حيث يهبط الطريق على منعطفات تزيد على ٨٠٠ منعطفا كما يوجد فى ارتريا خط «التلفريك» AERIALROPE WAY المعلق الذى يربط مصوع ـ اسمرا ويعمل على تخفيف الضغط على النقل البرى وتبلغ قدرة هذا الخط على النقل ٢٥٠ كنتالا فى الساعة، ويبلغ طول هذا الخط الهوائى ٨٠ كيلو متر.

ترتبط اهم المدن الارترية فيما بينها بشبكة اتصالات هاتفية وتلغرافية حديثة يبلغ طولها ٦٦٥ كيلو متر. كما ترتبط اهم المدن الارترية بالعالم بوسائل اتصالات لاسلكية.

□□□□□□

«الفصل الثانى»

□□□□□□

التكوين السكانى والجذور الثقافية والفنون للشعب الارترى

١ / التكوين السكانى

٢ / الجذور الثقافية والفنون

١/التكوين السكانى للشعب الارترى

ينتمى غالبيـة الشعب الارتـرى الى اصول عربية وذلك لهجرة السبئيين وهم ساميون من اليمن والحميريين ابناء سبأ إلى الساحل الغربى للبحر الاحمر فى ارتريا ونشروا ثقافتهم ولغتهم وكتـابتهم «الجيـزية» التى اشتق منهـا لغة التحرينية ولهجة التجرى.. احتفظ الشعب الارترى بخصاله العربيه رغم الموجات الاستعمارية التى كانت تحاول طمس حضارته وثقافته العربيه، وقـامت فى الشـواطىء الارتـرية عبر التاريخ حضارات مزدهرة امتدادا للحضارة العربية والاسلامية، فالشعب الارترى ينتمى لاصول مختلفة ويتكون من قبائل متعددة تتباين فيها اللهجات والاديان ولكن السمة الاساسية للشعب الارترى هى السمة العربية..

يعـود اسم ارتـريا الى التسمية اليونانية القديمة للبحر الاحمـر «سنيـوس ارتـريوس» واطلق الاغريق اسم ارتريا على الساحل الافريقى للبحر الاحمر. فقد شهدت الشواطىء الارترية تاريخيـا احداثا متلاحقة بحكم موقعها الاستراتيجى الهام فى حوض البحر الاحمر الجنوبى حيث ابحرت الى الساحل الارترى اسـاطيل الفراعنه والفينيقيين ثم الاغريق الذين اسسوا ميناء عدوليس التاريخى فى عهد بطليموس الثالث عاهل مصر فى القرن الثالث قبل الميلاد، ومن عدوليس ابحر ارياط وابرهة لغزو اليمن على سفن رومانية، وكانت السواحل الارترية مسرحاً للصراع بين الفـرس والرومان، حيث احتل الفرس لفترة من الزمن الساحل الارتـرى لتأمين وضع جيوشهم فى اليمن التى قامت بمساعدة ملوك حمير وطرد الاحباش من اليمن..

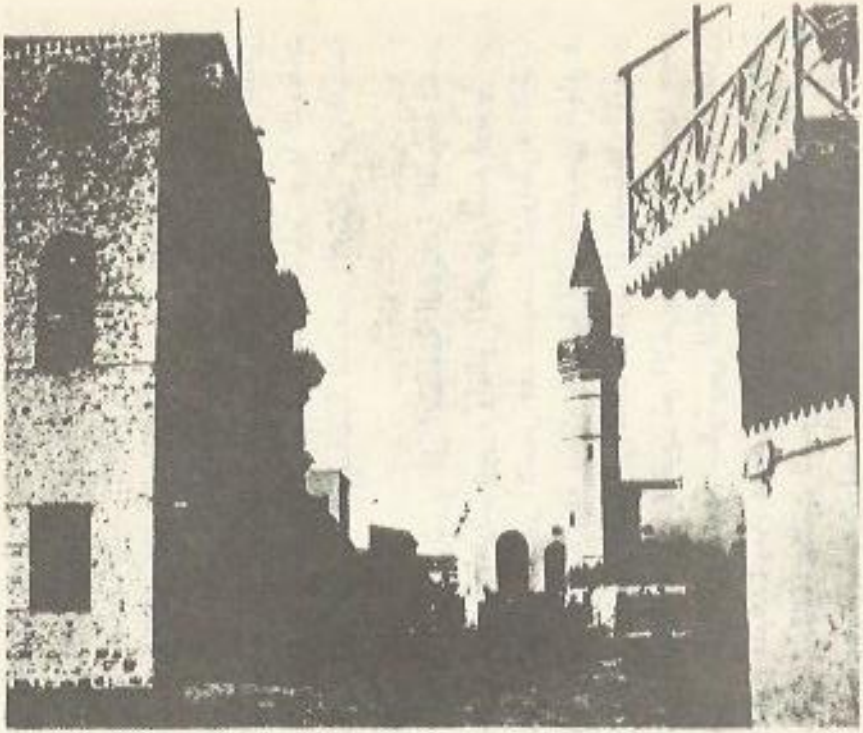

(١١) مصوع .. مسجد يعود بناؤه الى ٨٠٠ عام مضت

بعد ظهور نور الاسلام شهد الساحل الارترى سنة ٦١٤م الهجرة الاولى للمسلمين الاوائل قبل الهجرة الى يثرب وكان بين المهاجرين الى ارتريا عثمان بن عفان رضى الله عنه وزوجته رقية بنت رسول الله «ص» وابوحذيفة بن عتبه وزوجته سهيلة بنت سهيل والزبير بن العوام ومصعب بن عمير وعبدالرحمن بن عوف وعثمان بن مظعون وجعفر بن ابى طالب وزوجته اسماء وابنه عبدالله. ومن ارتريا ذهب المهاجرون الى الحبشة لمقابلة النجاشى الذى احسن ضيافتهم. فى عهد الحكم الاموى ارسل الخليفة عبدالله بن مروان حملة الى ارتريا تمكنت من السيطرة على جزر دهلك وتم ربط السواحل الارترية بسواحل الجزيرة العربيه، وتحولت دهلك الى منفى الخصوم الامويين فى عهد سليمان بن عبدالملك ثم كانت ارتريا جزء من الدولة العباسية حتى تنازل عنها الخليفة العباسى «محمد بن يعقوب المتوكل على الله الرابع» فى مصر الى السلطان العثمانى «سليم الاول» وفى عهد الخلافة بدأت هجرة القبائل العربية الى ارتريا وخاصة من ربيعة «البكرين» وعرب جهينة وغيرهم كما نشأت امارة اسلامية ـ كبيرة فى حوض بركة والقاش هى امارة «البلو» وهى تعد اشهر القبائل العربية اليمنية التى نزحت الى ارتريا..

فى القرن الخامس عشر غزت قوات السلطنه الزرقاء فى سنار المناطق الغربيه من ارتريا وقضت على امارة البلو وتولى حكم منطقة بركة امراء من نسل الجعليين عرفوا «بالناتاب» حيث كانت لهم السلطة على قبائل البنى عامر تحت اشراف سلطنة سنار فى السودان لفترة من الزمن، وتعرض مركز سلطنة البنى عامر لغزو وتخريب المهديين فى يونيو «حزيران» عام ١٨٩٠. اما البلو الذين قضى على امارتهم فى بركة قد اقاموا مرة اخرى امارة سمهر حول

١٣) رسوم دينية فى احدى الاديرة الارترية

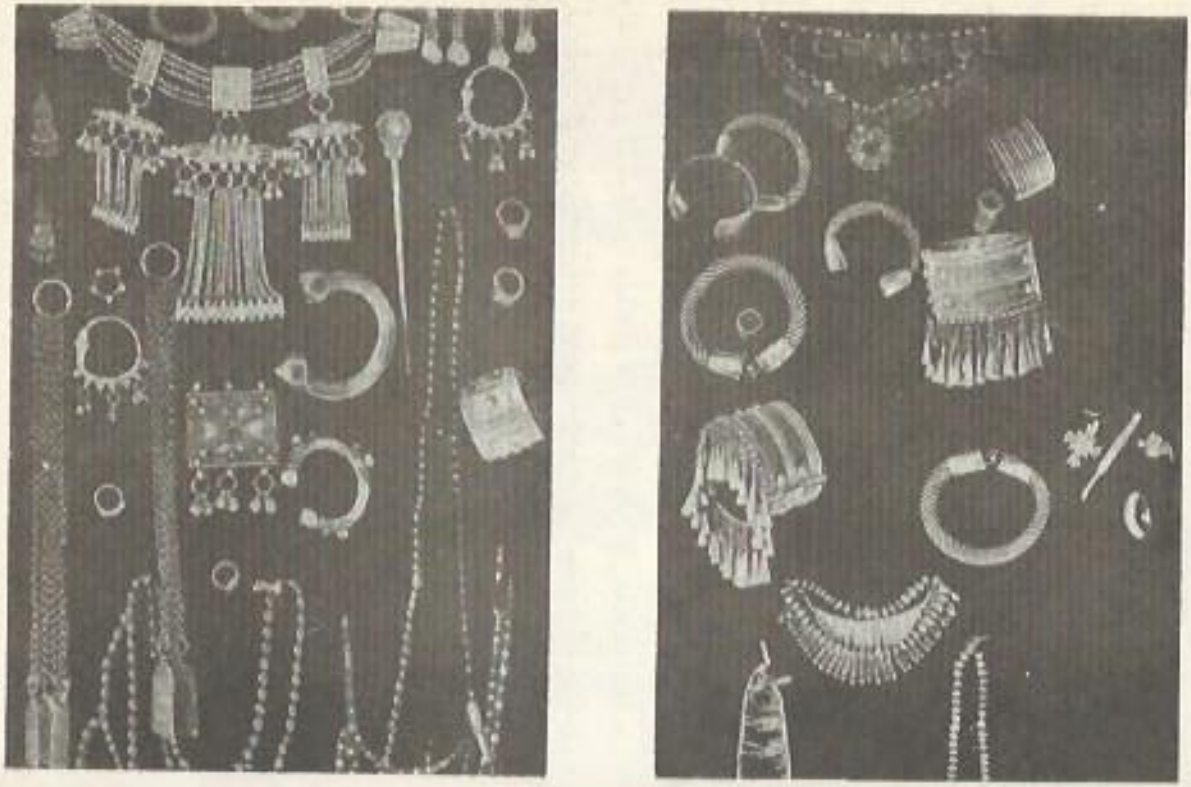

١٤) حلى ارترية لاحظ تطابقها مع الحلى العربية المصرية

ميناء مصوع وكانت فى مواجهة مستمرة مع الغزاة البرتغاليين والاتراك وذلك لقربها من السواحل الارترية، كما تعرضت الى غارات متتالية من الرؤوس الاحباش وفى نهاية الامر تحالف امراء البلو مع الاتراك لدفع الاعتداءات الحبشية والبرتغالية ونشأت فى منطقة الساحل الشمالى امارة «الحباب» وفى نهاية القرن الثامن عشر نزح امراء الحباب من الهضبة الارترية وفرضوا حكمهم على قبائل الساحل الشمالى عموما واعتنقوا الاسلام. اما سلاطين «العفر» فى ساحل دنكاليا قد تمتعوا باستقلالهم الذاتى منذ العهد التركى - فى الهضبة الارترية واحتفظ الرؤساء المحليون باستقلالهم وقاوموا الغزو الحبشى وتمكنوا من صده وفى نهاية هذا الاستعراض التاريخى لسكان ارتريا لابد من القاء الضوء على توزيع السكان وديناتهم.. ففى المرتفعات الوسطى توجد مجموعة متماسكة من الزراع المستقرين وغالبيتهم من الاقباط المسيحيين ويتحدثون التجرينية، وينتظم هؤلاء السكان فى عائلات تنتسب الى اصل واحد، كما توجد بينهم مجموعات الجبرته التى تدين بالاسلام.

تسكن قبائل «الساهو» شبه الرحل على المنحدرات الشرقية وهم يدينون بالاسلام، كما توجد قبائل الدناكل وهم شبه رحل ايضا ويدينون بالاسلام، وتسكن الاجزاء الغربية والشمالية والشرقية عدة قبائل شبه رحل وترتبط الى حد كبير بلغتها وثقافتها المشتركة وتدين بالاسلام واهم هذه القبائل «البنى عامر» «الماريا» «حباب» المنسع والبلين والباريا والكوناما.

وهى اكثر مجموعة من حيث عدد السكان..

وتوجد ثمانى لهجات للتخاطب فى مختلف اجزاء ارتريا، ولكن تعتبر اللغة العربية هى اللغة الرسمية لارتريا حسب المادة

١٥) رقصة من غرب ارتريا ـ السيف والدرقة

٢ /الجذور الثقافية والفنون

يفتقد التاريخ الارترى الابحاث والحفريات الارترية، فالاثار التى عثر عليها حتى الآن تدل على التاثير الواضح لجنوب الجزيرة العربية، وخاصة التى وجدت فى «قوحيتو، وتخوندوا، وكسكى» فى محافظة اكلى قوازى، وقد رجح العالم الاثرى «دونكانسون» وجود آثار اخرى كثيرة مطمورة فى باطن الارض فى الهضبة الارترية.

وعثر المبشر الالمانى «ليتمان» على عدد من القطع الاثرية يعود تاريخها الى مابين القرن الخامس والاول قبل الميلاد وكما عثر بعض الاهالى فى «عدد كارنشم» فى محافظة حماسين عام ١٩٤٥م على تمثال من الحجر يشبه ابو الهول المصرى ومحراب يحمل كتابه بالحروف السبئية ويعتقد انها كتبت فى الفترة الواقعة بين القرن السابع والخامس قبل الميلاد، وهى اقدم آثار تاريخية وجدت فى شمال شرق افريقيا.

كما توجد بين مدينة عدوليس واكسوم بعض المعالم الاثرية مثل «ليما، مطره» وعلى مقربة من هذه المواقع توجد كهوف التى كان يأوى اليها الرهبان والنساك قديما، وبها انفاق ودهاليز ضيقة كان المسيحيون الاوائل يدفنون موتاهم فيها على هيئة طبقات فوق بعض.

ان جذور الثقافية للشعب الارترى تحمل الطابع السامى، وتعتبر لغة «الجئز» التى وجدت فى ارتريا اقدم لغة سامية وجدت فى شمال شرق افريقيا كما ان خطها وكتابتها مشتقة من الحروف السبئية، ويتحدث نحو ٨٠٪ من سكان ارتريا اللغة التجرينية

واللهجة التجرى اللتين تنحدران من لغة جنز السامية التى دخلت الى ارتريا مع وافدي حمير وسبأ من اليمن قبل ثلاثة الاف سنة.

وعند دخول المسيحية الى البلاد فى القرن الرابع الميلادى طمست معالم الثقافة الجنزية او حرفت بحيث تتناسب مع تعاليم الديانة الجديدة، وظلت لغة جنز اقرب اللغات السامية الى اللغة العربية وبالتالى تأثرت الكنيسة فى الهضبة الارترية بالثقافة العربية بعد ان ارتبطت كنيستها بالكنيسة القبطية فى الاسكندرية التى اتخذت اللغة العربية كلغة لها.. ولذلك ترجمت الكنيسة فى الهضبة الارترية الكتب الدينية والقانونية والثقافية من اللغة العربية.

وعند دخول الاسلام الى ارتريا اثر استيلاء الامويون عام ٨٤هـ الموافق ٧٠٢م على جزر دهلك اقاموا القلاع لحماية طرق التجارة وبنو المساجد والقصور ومن هناك اتخذ الاسلام والثقافة العربية طريقهما الى السهول الارترية ثم الى بعض مناطق الهضبة الارترية.

وتمكنت جيوش الامويون من القضاء نهائيا على القراصنة وتامين الملاحة الدولية ساعد ذلك فى احداث انتعاش اقتصادى واستقرار امنى فى المنطقة. استقر نتيجة ذلك العلماء فى الجزر وتاسست بها زاوية لتعليم الدين واللغة العربية.

وتدل الخطوط الكوفية الجميلة والنقوش الكتابية التى وجدت منحوته فى الاضرحة والقبور والمساجد والقصور «والتى اجرى المستشرق الفرنسى «رينيه باسيه» دراسة حول بعض نقوشها التى نقلها معه الى متحف باريس عام ١٨٩٣م» الى انتعاش حركة

- هذه المسلة الارترية وجدت فى «سطرة» فى المرتفعات الارترية ويعود تاريخها الى القرن الثالث الميلادى.. ويبلغ ارتفاعها ١٨ قدم، وبها كتابة بلغة الجئز.

الثقافة وقد اشار كل من المسعودى وبن حوقل الى ازدهار التجارة والثقافة فى دهلك..

من خلال ذلك يتضح لنا السمات الاساسية للثقافة الارترية التى تستمد جذورها من الحضارة والثقافة العربية، ولهذا تنتشر اللغة العربية بين الارترين كلغة ثقافة وتعليم وتخاطب تربطهم بوطنهم العربى، الا ان بعض السكان ظلوا يتحدثون لهجاتهم المحلية المتعددة وبالاخص التجرى التى تنتشر فى شرق وغرب وشمال ارتريا وهى فروع من لغة الجئز القديمة ولكنها غير مكتوبة. وتعتبر لهجة التجرى لهجة شعر راقية وقد جمع المبشر الالمانى «ليتمان» اغانى واشعار التجرى فى خمسة مجلدات ونشرها فى عام ١٩١٠م ووضح ان التجرى اغنى بالمفردات من اى لهجة سامية اخرى فى شمال شرق افريقيا..

ارتبط تطور الفنون فى الهضبة الارترية بالحياة الدينية والكنيسة بشكل اساسى ومتطلباتها من المبانى والرسوم والزخرفة والصلبان والاجراس ولذلك ظهر فى وقت مبكر فن زخرفة الكنائس كما ظهر بجانب ذلك فن صناعة مسابك الحديد والنحاس والمحاريث والاوانى المنزلية وادوات الحرب من رماح وسيوف ويلاحظ انه ماعدا بنا الكنائس والاديرة وزخرفتها لم يحدث فى الهضبة الارترية تطور فى العمران بعد زوال مملكة اكسوم وحضارة سبأ وحمير التى شيدت المبانى والمسلات العظيمة مع ذلك فان حركة العمران والبناء لم تتوقف وتعد كنيسة «دبرا ليانوس» فى محافظة سراى تحفة هندسية وخاصة مدخلها المحفور على الصخور..

اما بناء القلاع فلم يكن مألوفا ولعل ذرى الجبال ومسالكها الوعرة كانت تشكل ملجأ للاهالى وبالتالى استغنوا من بناء القلاع..

ويعود صناعة واستعمال الالات الموسيقية فى ارتريا الى عهود قديمة، ويميل سكان الهضبة الارترية الى الطرب والرقص والمرح، ومواسم الحصاد وانتعاش الزراعة تعتبر فرصة ومناسبة للتجمع والغناء ويتم الحصاد فى القرى بعمل جماعى وسط الاغانى والرقصات الجميلة.. وتأثر الفن الارترى وتطوره فى المناطق السهلية الغربية والشرقية من ارتريا بالهجرات المتواصلة من المناطق المجاورة، وتشتهر قبائل البنى عامر بالالعاب الفروسية ومن اهمها رقصة الخيل ورقصة السيف والدرقة، كما تمارس قبائل «الباريا والبازا» رقصات ذات ايقاع افريقى يتسم بالعنف والحيوية والجمال، وتمتاز منطقة كرن بالرقصات المختلفة الجميلة التى تشترك فيها النساء والرجال، وفى منطقة مصوع يتأثر الفن الارترى باليمن بالنظر الى الهجرات اليمنية، ويعتبر الدناكل من اكثر التجمعات السكانية الارترية مرحا ورقصاتهم «سرح واكيكى» من اجمل الرقصات الارترية..

وهكذا يتضح لنا ان الشعب الارترى يرتبط حضاريا وثقافيا بالامة العربية، وتعتبر اللغة العربية لغة ثقافية «بجانب التجرنية» يتحدثون بها للتفاهم فيما بينهم بالنظر الى تعدد لهجاتهم، فان وحدة الاصول والاختلاط والتزاوج والتعامل اليومى ازاح مابين الارتريين الحواجز اللغوية والدينية، فلم يعد من الصعب التفاهم بينهم بالغة واخرى بالاخص اللغة العربية

وبالاضافة الى التشابه فى العادات والتقاليد فى الافراح والاتراح تعزز وحدة الثقافة والاصول بين ابناء الشعب الارترى وتجعل منهم وحدة متجانسة لها سماتها المميزة ثقافيا وتارخيا وجغرافيا، وهذا مايفشل الادعاءات الاثيوبية ويبطل حججها التوسعية، كما ان الصراع الارترى ـ الاثيوبى يعكس فى جوهره، صراعا حضاريا وثقافيا وذلك للاختلاف الواضح بين الارتريين والاثيوبيين فى الثقافة والاصول التاريخية والمشاعر الوطنية..

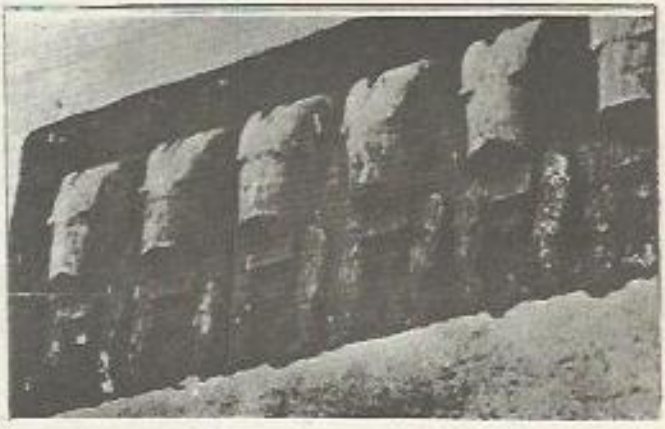

ـ قطعة اثرية من احد المعابد الارترية السيئة فى فوحيتو بمديريه اكلى قوارى

الفصل الثالث

□□□□□□

نافذة على الاقتصاد الارترى

١/ الزراعة
٢/ الثروة الحيوانية
٣/ المواد المعدنية
٤/ الثروة البحرية
٥/ الصناعة
٦/ التجارة

نافذة على الاقتصاد الارترى

كان الاقتصاد الارترى قبل الحرب العالمية الثانية مزدهرا فى جميع المجالات الزراعيه والصناعية والتعدينية وعند سيطرة بريطانيا اثر انتصارها على ايطاليا فى الحرب العالمية الثانية عملت على خنق الاقتصاد الارترى وكان الهدف من ذلك تمرير مؤامرات لربط ارتريا باثيوبيا او تقسيمها ولتنفيذ هذا المخطط الاجرامى قامت بريطانيا باهمال المشروعات الحديثة المعدة لتطوير ارتريا وتحقيق قدرات اقتصادية عالية. كما قامت بتخريب وتدمير الاقتصاد الارترى ببيع كثير من المنشآت الاقتصادية الوطنية التى تشكل الدعامة الاساسية لتطوير الاقتصاد الوطنى وازدهار البلاد ويضاف ايضا الى ذلك سوء الادارة البريطانية واضطراب الامن وتشجيع عمليات الارهاب والنهب وقد اثيرت فى بداية الخمسينات القوى الاستعمارية فى الامم المتحدة عند مناقشة القضية الارترية العجز الاقتصادى لارتريا وزعموا عجز الاقتصاد الارترى للقيام باعباء الاستقلال الوطنى وبالتالى العمل على تضليل الرأى العام الدولى وربط ارتريا مع حليفتهم اثيوبيا التى كانت تغوص فى اعماق التخلف والجهل ولاتوجد مقارنة بينها وبين ارتريا التى كانت فى وضع اقتصادى وحضارى متقدم..

تعتبر ارتريا بلدا غنيا بموارده الطبيعيه ولم تستغل امكانياتها الزراعية الى الحد الامثل بسبب اهمال الدول التى استعمرتها كما اوضحنا، وعملت الدول التى تعاقبت على احتلال ارتريا عدم ادخال تطور فى مجال الزراعة والصناعة وتعطل هذا التطور بصورة اكثر فى الفترة الاخيرة بسبب عدم الاستقرار الذى تعيشه البلاد منذ ان ضمت اكراها الى اثيوبيا فيما يلى نلقى الضوء بشكل موجز على مرافق مختلفه للاقتصاد الارترى..

٤/ الثروة البحرية:ـ

يشكل الساحل الارترى الذى يفوق الـ ١٠٠٠ كم وكذلك أرخبيل «جزر» دهلك أمكانية لصناعات بحرية ذات مستقبل، فقد ازدهرت فى الماضى مصانع تعليب الاسماك ومنتجات بحرية اخرى على نحو ممتاز. وبشكل عام فان البحر الاحمر هو احد المناطق الغنية بالموارد الطبيعية فى العالم..

٥/ الصناعة:ـ

تطورت صناعة ومعامل عديدة فى ارتريا منذ الثلاثينات وذلك لتوفر المواد الاولية المحلية اللازمة للتصنيع ومن اهم الصناعات الارتريه مصانع الاسمنت والطوب والزجاج والثقاب والورق ومنتجات الالياف النباتية والاكياس وحلج القطن وغزله والخزف والاثاث والصدف ومنتجات الالبان والصابون والعطور والزيوت والكحول والخل والبيره ودبغ الجلود والاخشاب والمسامير والدخان واستخراج الملح والهواء المضغوط «الاكسجين» وبوكسيد الكبريت وحفظ اللحوم وتعليب الاسماك وتعبئة الخضر وتوليد الكهرباء والبلاستيك الى جانب الصناعات التكميلية مثل صناعة تجميع السيارات والثلاجات وغيرها. وبعد صدور قرار الاتحاد الفدرالى الجائر لجأت اثيوبيا الى نقل معدات العديد من هذه المصانع الى اثيوبيا مما ادى الى موت هذا القطاع وتقليصه..

جدول بالمصانع الأساسية في ارتريا

رقم الاسم	تاريخ الانشاء	الانتاج السنوي
١ مصنع الملح	١٩٠٥	١٢٠ الف طن من الملح
٢ مصنع التبغ والسجائر	١٩١٧	٧٠ مليون سيجارة سنويا
٣ مصنع العلف الحيواني	١٩٣٤	٥٠ الف طن من العلف
٤ مصنع الزرابي	١٩٣٧	زرابي باحجام مختلفة
٥ صناعات الاوكسجين والهواء المضغوط	١٩٣٨	اوكجسين معبا للمستشفيات
٦ مصنع السجق واللحوم المجففة	١٩٣٩	السجق ولحوم مجففة
٧ مصنع اللبن المبستر والجبن	١٩٤١	مليون ونصف لتر من الحليب
٨ مصنع الالياف ـ كشاني	١٩٤١	٣٠٠٠ طن حبال سنويا
٩ شركة بيرة ملوتي	١٩٤٢	١٦١ مليون زجاجة بيرة
١٠ مصنع العسل والشمع والبوية	١٩٤٢	و٢ مليون و٤٠٠ الف كحول نقي عسل معلب، وانواع من البوية
١١ مصنع الورق	١٩٤٢	٢١٫٩٠٠ كنتال
١٢ مصنع الكبريت	١٩٤٣	١٣٦ مليون علبة كبريت
١٣ مصنع الزجاج (سافا)	١٩٤٣	١٧ مليون زجاجة متنوعة واكواب
١٤ مصنع الاسماك	١٩٤٣	٥٠٠٠ طن من السردين المعلب و١٠ آلاف طن من السمك المطحون للسماد
١٥ مصنع العطور	١٩٤٣	عطور، كريمات، صابون حلاقة
١٦ مصنع الزيوت والمكرونة	١٩٤٤	زيوت الطعام، مكرونة
١٧ مصنع المسامير والبراغي والمفاتيح الخ..	١٩٤٤	مختلف انواع المسامير والبراغي والمفاتيح
١٨ مصنع الاخشاب	١٩٤٥	اخشاب البناء بانواعها
١٩ مصنع الصابون	١٩٤٦	٥ ملايين صابونة للغسيل والاستحمام
٢٠ مصنع البيض والحلويات	١٩٤٦	١٢٠ الف كرتونة
٢١ مصنع الخل	١٩٤٧	٣٦٠ الف زجاجة من مختلف انواع الخل
٢٢ مصنع الزيوت	١٩٤٧	٣ آلاف كنتال من الزيوت الصناعية

بلدان التصدير	الموقع	عدد العمال	ملاحظات
البيان. زائير كينيا	مصوغ ـ عصب	١٠٠٠	اقدم مضنع
محلى. اثيوبيا	اسمرا		
محلى	اغوردات	٦٠٠	٦٠٠٠ موسميين
الاقطار المجاورة. ايطاليا	كرن	٧٠٠	٦٠٠٠ موسميين
الاقطار المجاورة	اسمرا		
الاقطار المجاورة	اسمرا		
محلى	اسمرا		
محلى واقطار مجاورة	كرن اسمرا	٥٠٠	
محلى. الاقطار المجاورة	اسمرا	٥٠٠	
محلى. الاقطار المجاورة	اسمرا	٥٠٠	
محلى	اسمرا	١٠٠	
محلى. البلدان المجاورة	اسمرا	٦٠٠	
محلى. الاقطار المجاورة	اسمرا	٥٠٠	
اسرائيل. ايطاليا	مصوغ		
محلى	اسمرا		
محلى	اسمرا		
محلى. اثيوبيا	اسمرا		
محلى	اسمرا		
محلى. اثيوبيا	اسمرا	٢٤٠	
ايطالى. المانيا	اسمرا	٢٠٠	
محلى. البلدان المجاورة	اسمرا		
هونك	سمن		

٢٣ مصنع اللحوم للشركة الايطالية البريطانية.	١٩٥٠	٤٤ مليون علبة لحوم وخضروات
٢٤ مصنع انكودى للحوم	١٩٥٢	٩١ مليون علبة. ١٠٩ الف طن لحم مجمد. ٢٧٠ طن لحم مقطع بزنة كيلو جرام للقطعة. ٣٦ الف طن عظام مطحونة للسماد ٤٣ الف جلد مدبوغ
٢٥ مصنع براتلو للنسيج	١٩٥٧	خيوط الغزل. القمشة بانواع مختلفة به عشرين الف مغزل و ٤٠٠ منسجة
٢٦ مصنع الاسمنت	١٩٦٠	اسمنت. انابيب الاسمنت للمجرى
٢٧ مصنع البلاط		البلاط الخزفى الفاخر. ١٠٠ الف متر مربع من البلاط
٢٨ مصنع دباغة الجلود		الدباغة التقليدية للجلود ويبلغ الانتاج مليون ونصف المليون قدم مربع بالاضافة الى ٢٠٠ طن من جلود الفعال ودباغة جلود الحيوانات المفترسة والافاعى
٢٩ مصانع الاحذية الاربعة		احذية متنوعة. مليون و ٣٠٠ الف زوج حذاء
٣٠ مصنع الالمونيوم والبلاستيك للاوانى		انتاج كافة الاوانى المنزلية من الالمونيوم والبلاستيك

اوروبا	اسمرا	٢٥٠	
اسرائيل. اوروبا. اميركا	اسمرا	٥٠٠	شركة اسرائيلية اغلقتها الثورة الايرانية عام ١٩٧٥ يمنع بيع الاسلحة اليها
محلي. اثيوبيا	اسمرا	٣٠٠٠	
محلي. اثيوبيا. اليمن	مصوع	٢٠٠٠	
لي. اثيوبيا. السعودية	اسمرا	٣٠٠	
محلي اوروبا	اسمرا		
محلي اثيوبيا	اسمرا		
محلي اثيوبيا	اسمرا	٣٠٠	

٦/ التجارة:-

كانت ارتريا تصدر العديد من صناعاتها الى الخارج عن طريق موانئها ومن هذه السلع الاسمنت والكبريت واللؤلؤ والمرجان والجلود والملح والاسماك والصدف والزيوت واللحوم وغيرها...

□□□□□□□

الفصل الرابع

□□□□□□□

أرتريا والتعاقب الاستعمارى

ارتريا والتعاقب الاستعمارى

تعرضت ارتريا الى سلسلة متعددة من الغزوات الاستعمارية منذ فترات سبقت الثورة الصناعية فى اوربا وتسابقت الدول الاستعمارية على احتلالها وذلك لاهمية موقعها الاستراتيجى والتجارى فى حوض البحر الاحمر، واشتهارها تاريخيا بموانىء كبيرة مثل ميناء عدوليس الذى انشأه اليونانيون والبطالسة المصريين قبل الميلاد، واحتل ارتريا الفرس والرومان بعد ان قضوا على الامارات الوطنية العديدة التى كانت تحكم ارتريا، وكان ملوك الحبشة يعدون العدة باستمرار لغزو ارتريا بين وقت وآخر للسلب والنهب. وفى مواجهة هذه الاخطار الخارجية كان زعماء الامارات الارترية يوحدون صفوفهم لطرد الاحباش المعتدين واجبارهم على الفرار. عندما بدأت الاساطيل البرتغالية تجوب عباب البحار بحثا عن الاراضى والدروب البحرية المجهولة، وصل جزء من هذه الاساطيل عبر راس الرجاء الصالح وباب المندب الى الشواطىء الارترية، وتحت ذريعة حماية الكنيسة الاثيوبية سيطرت البرتغال عام ١٥٢٠م على شواطىء ارتريا ومن ثم سيطرت فى المنطقة وتحكمت على التجارة الدولية بين اوربا والشرق وعزز البرتغاليون مستعمرتهم فى ارتريا باحتلال اجزاء استراتيجية من هضبة الحبشة نفسها. ونتيجة احتلال البرتغال لارتريا اصبحت الفرصة كبيرة امام الحبشة لتوسيع رقعة نفوذها باتجاه سواحل البحر الاحمر. فبدأوا هجماتهم العدوانية بالاعتماد على الدعم البرتغالى، وقاوم امراء الساحل مقاومة بطولية للاحتلال البرتغالى وحلفائهم الاحباش، ونتيجة للرفض والمقاومة الوطنية الارترية للاحتلال قام البرتغاليون

بفرض ضرائب باهظة تعجيزية ثم قاموا بمحاصرة البحر الاحمر ومنعوا دخول السفن اليه ووجهوها الى طريق الرجاء الصالح عبر المحيط الاطلسى مما ترتب على ذلك ركود حركة التجارة فى موانىء البحر الاحمر بصورة عامة وتدهورت الحالة الاقتصادية للبلدان الواقعة على سواحل البحر الاحمر وامتدت تهديدات البرتغاليين خارج المنطقة وعرضت مصالح ونفوذ القوى العظمى فى تلك المرحلة [الاتراك العثمانيون] فى الشرق وبصفة خاصة فى مصر والجزيرة العربية، فجهزوا الاتراك اسطولا حربيا خاض معارك عنيفة امام الشواطىء الارترية ضد الاسطول البرتغالى. وتمكنت الامبراطورية العثمانية التى توسعت شمالا حتى البلقان فى اوربا وجنوبا حتى الصومال من احتلال ارتريا بعد ان طردت البرتغاليين وذلك فى عام ١٥٥٧م وعند بداية اضمحلال الامبراطورية العثمانية تخلت عن ارتريا للخديوية المصرية التى حكمت ارتريا من ١٨٦٥م ـ ١٨٨٥م.

واثر استلام الطبقة البرجوازية مقاليد الحكم فى اوربا واستكمال الشروط الموضوعية لبناء الدولة القومية الحديثة فى نهاية القرن الثامن عشر على انقاض النظام الاقطاعى وبروز الثورة الصناعية كعامل اساسى فى توجيه سياسة رأس المال، وتراكم فائض الانتاج نتيجة لذلك بدأت الدول البرجوازية تبحث عن مناطق نفوذ لتصريف فائض الانتاج وتهافتت لضم اجزاء من افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية اليها، تارة بدافع العزة القومية وتارة باسانيد ومزاعم اخرى. ولم تراع البرجوازية الصناعية الظروف الذاتية لشعوب مستعمراتها من الناحية الثقافية والانسانية وانما كان هدفها الاساسى الاستحواذ على ثروات مستعمراتها وتجزئة الامم والشعوب وزرع النعرات والحواجز بين

ابنـاء الشعب الواحد باستخدام ابشع وسائل الدمار والابادة. وان خارطة افريقيا السياسية والوطن العربى ماهى الا نتاج لذلك الواقع المرير.

بينما كانت الدول الاوربية تتسابق فى مناطق النفوذ بعد ان اكتمـل بناؤها القومى، كانت افريقيا والوطن العربى يعانيان من مخـاض عسـير تمثل فى كيانات مصطنعة وبالتالى دمرت البنية الاسـاسية الوطنية لشعوب المنطقة، ولم تتح لها فرصة النمو الطبيعى وحلت محلها نماذج تتفق واهداف ومصالح الدول الاستعمارية.

ان الموقع المتميز لارتريا واطلالها على باب المندب فى البحر الاحمر كان له الاثر الكبير فى تعرضها الى سلسلة متعاقبة من المـوجـات الاستعمـارية الاوربية الحديثة، ونتيجة للمؤامرات والدسـائس التى حاكتهـا ايـطاليـا وقعت ارتريا فريسة للغزو الايـطالى حيث تم احتـلالها احتلالا كاملا عام ١٨٩٠م، وقاوم الشعب الارترى هذا الاحتلال وقدم الالاف من الشهداء دفاعا عن البـلاد. وعانى الشعب الارترى صنوف الاضطهاد والدمار وكـان الهـدف من هذا الاسلوب الاجـرامى قتل روح المقاومة والصمود لدى الشعب الارترى، ولكن روح الثورة والصمود لدى الشعب كانت اقـوى من قوة التعسف وتمثـل ذلك فى تصـاعد الرفض الجماهيرى للاحتلال الايطالى.

إن السيـاسـة الاستعمـاريـة التى نهجهـا الايـطاليون الفاشست فى ارتريا كانت تقضى بتحطيم كافة اشكال التنظيمات الاجتمـاعيـة والاقتصـادية فقد تم نزع الاراضى الزراعية من اصحـابهـا الشرعيـين ووظفت امكانات البلاد لخدمة مغامرات الفاشست العسكرية الايطالية.

سجلت نهاية الحرب العالمية الثانية انتصار الحلفاء وانحسار المد الفاشى والنازى الذى ساد العالم حقبة من الزمن وبهزيمة ايطاليا الفاشية دخلت قوات الاحتلال الانجليزى وحلفاؤها الى ارتريا عام ١٩٤١م واستمر الاحتلال البريطانى لارتريا حتى عام ١٩٥٠م، وبما عرف عن الاستعمار البريطانى من تدبير للمؤامرات والدسائس دخلت البلاد فى محاور استعمارية جديدة نتيجة لارتباط مصالح بريطانيا الاستراتيجية مع الامبريالية الامريكية، وبدأت اثيوبيا تفصح فى هذا الوقت عن اطماعها التوسعية فى ارتريا، وكان للسياسة البريطانية دور كبير فى تشجيع اثيوبيا والتعاطف معها فى تنفيذ اطماعها التوسعية فى ارتريا، وتجدر الاشارة هنا ان هذه الفترة شهدت نشوء الكيان الصهيونى على ارض فلسطين عام ١٩٤٨، والمجازر الوحشية التى ارتكبتها عصابات [الهاغانا واشتيرن] ضد السكان العزل على مرأى ومسمع من سلطات الانتداب البريطانى وايضا بنفس الاساليب اتاحت بريطانيا لعصابات النهب (الشفتا) الاثيوبية نشر القتل والارهاب فى وضح النهار تمهيدا للضم الاثيوبى ونتيجة لذلك تعرض قادة الحركة الوطنية الارترية لتصفيات جسدية لاسكات صوتهم الوطنى المطالب بالاستقلال والسيادة الوطنية.

□□□□□□□

الفصل الخامس
□□□□□□□
الاتحاد الفيدرالى
والاحتلال الاثيوبى

الاتحاد الفيدرالى والاحتلال الاثيوبى:-

إن حقبة الاستعمار البريطانى لارتريا التى اريد بها تهيئة البلاد للاستقلال كانت فى حقيقتها تمهيدا وتوطئة للاحتلال الاثيوبى، ونتيجة لاستقراء الاحداث التى رافقت تلك الفترة يتضح انها كانت فترة ترويض للحركة الوطنية المتنامية. ونتيجة لضغط الحركة الوطنية ونضالاتها وما كانت تجيش به النفوس وتأججه الصحافة الوطنية من الحماس الوطنى اجبر بريطانيا التخلى عن ارتريا. وكما هو معروف فى السياسة البريطانية من خبث ودهاء وتآمر انها تخلف مشكلة معقدة وعويصة لشعوب مستعمراتها وبهذا ادخلت القضية الارترية فى لعبة الصراعات الدولية مما افقد الشعب الارترى فرصة الاستقلال.

على اثر تمكن قوات الحلفاء اثناء الحرب العالمية الثانية من انزال هزيمة نهائية بالقوات الايطالية فى شرق افريقيا، اصبحت ارتريا تحت الانتداب البريطانى، وتعتبر مرحلة الاحتلال البريطانى من اعقد المراحل الاستعمارية التى مر بها الشعب الارترى فى تاريخه المعاصر ولازال يعانى من اشكالاتها الى الوقت الراهن.

نستعرض فى هذا الفصل مؤامرة الاتحاد الفدرالى المزيف الذى مهد الطريق للاحتلال الاثيوبى.

بموجب معاهدة الصلح الموقعة بين دول الحلفاء المنتصرة فى الحرب العالمية وايطاليا فى باريس بتاريخ ١٠ فبراير «شباط» ١٩٤٧م نصت الفقرة الثالثة من المادة ٢٣ من المعاهدة «على

حكومات الدول الاربع الكبرى امريكا، فرنسا، بريطانيا والاتحاد السوفيتى ان تكون لجنة مشتركة للتصفية النهائية للمستعمرات الايطالية» وهى:- ارتريا، الصومال، وليبيا، وبموجب الاتفاقية المذكورة كونت الدول الاربع الكبرى لجنة للتحقيق فى مصير المستعمرات الايطالية السابقة الذكر، وزارت اللجنة ارتريا فى الفترة من ١٢ نوفمبر «تشرين ثانى» ١٩٤٧م الى ٣ يناير «كانون ثانى» ١٩٤٨م ولكن الدول الاربع لم تصل الى اتفاق حول مصير المستعمرات الايطالية نظراً الى اختلاف مصالحها وبالتالى انقضت المهلة المحددة، وتقرر تطبيق المادة ٢٣ من معاهدة الصلح والفقرة ٣ من الملحق والتى تنص على «اذا لم تتمكن الدول الاربع من الوصول الى اتفاق حول تصفية اى من هذه المستعمرات خلال عام من تاريخ وضع معاهدة السلام مع ايطاليا موضع التطبيق فان الموضوع يحال عندئذ الى الجمعية العامة للامم المتحدة لاصدار توجيه بشأنه، وتوافق الدول الاربع على قبول التوجيه واتخاذ التدابير الكفيلة بتطبيقه». وبناء على ذلك احيلت قضايا المستعمرات الايطالية السابقة الى الجمعية العامة للامم المتحدة بمقتضى مذكرة قدمت الى الامانة العامة من حكومات الدول الاربع الكبرى فى سبتمبر «ايلول» عام ١٩٤٨م فى الدورة الرابعة اقرت الجمعية العامة القرار رقم ٢٨٩ «٤ أ» والذى يتضمن مايلى:-

١- تكوين بعثة من الامم المتحدة توفد الى ارتريا وتضم ممثلين عن خمس من الدول الاعضاء وهم:-

«بورما - غواتيمالا - النرويج - باكستان - اتحاد جنوب افريقيا».

٢- ان تضع البعثة فى تقريرها ما يلى:-

(أ) رغبات سكان ارتريا ورفاهيتهم وآراء مختلف الفئات العرقية والدينية والسياسية وقدرة السكان على حكم انفسهم بانفسهم.

(ب) مصالح السلام والامن فى شرق افريقيا.

(ج) حقوق اثيوبيا وحاجتها المشروعة الى ممر ملائم الى البحر.

قامت البعثة بمشاورات مع حكومات كل من مصر واثيوبيا وفرنسا وايطاليا وبريطانيا قبل ان تقدم تقريرها النهائى، كما قامت البعثة باستطلاع آراء الشعب الارترى عن طريق اقامة جلسات استماع فى المناطق المختلفة ولكن الظروف التى احاطت ببعض فئات الشعب الارترى والاساليب الارهابية لعبت دوراً فى تزييف ارادة بعض قطاعات الشعب فى المرتفعات الارترية وقد لاحظ هذا بعض الوفود وكتبوا تلك الملاحظات فى تقريرهم. لكن ذلك الوضع غاب عن بقية الوفود وانها تجاهلت بعض الحقائق وكانت هنالك اختلافات بين آراء الوفود المختلفة على النحو التالى:ـ

١/ وفدا بورما واتحاد جنوب افريقيا:ـ

اوصيا باقامة اتحاد فيدرالى بين اثيوبيا وارتريا على اساس علاقات احترام متبادلة وسيادة وطنية لكلتا الدولتين.

بما يؤكد المسؤولية المشتركة فى مجالات الدفاع والعلاقات الخارجية والضرائب والمالية والتجارة والمواصلات واقامة اتحاد جمركى.

٢/ وفد النرويج:ـ

اوصى بضم كافة الاراضى الارترية الى اثيوبيا على ان يبقى الجزء الغربى من ارتريا لفترة محدودة من الزمن تحت الادارة البريطانية مراعاة لبعض الظروف والاعتبارات.

٣/ وفدا غواتيمالا والباكستان:ـ

١) الشهيد عبدالقادر صالح كبيرى

اوصيا بوضع ارتريا تحت الوصاية المباشرة للامم المتحدة لفترة ١٠ سنوات تحصل بعدها ارتريا على الاستقلال وتعيين الجمعية العامة رئيسا لمجلس الوصاية الذى يضم ممثلين عن الولايات المتحدة واثيوبيا وايطاليا ودولة اسلامية واخرى امريكية لاتينية وممثلا عن المسيحيين الاقباط وعن المسلمين وثالث عن الاقليات، وتعقد اتفاقيات اقتصادية بين ارتريا واثيوبيا واقامة مناطق حرة فى ميناءى عصب ومصوع. وهكذا قدمت بعثة الامم المتحدة الخماسية تقريرها الذى عرض على الجمعية العامة فى الدورة الخامسة وبعد مداولات عديدة تقدمت ١٤ دولة فى مقدمتها الولايات المتحدة بمشروع قرار فيدرالى بين اثيوبيا وارتريا. بهذا اتخذت الامم المتحدة قرارها المشؤوم فى ٢ ديسمبر «كانون الاول» علم ١٩٥٠م تحت رقم ٣٩٠/ ١٥.

لقد رفض الشعب الارترى بكل فئاته وقواه لهذا القرار والذى يعتبر تآمرا دوليا للسيطرة على بلاده وربطها بالفلك الاستعمارى وخرج هذا الشعب المجاهد فى مظاهرات عمت جميع المدن الارترية، وارسل مذكرات الاحتجاج والوفود الى الامم المتحدة للمطالبة بالاستقلال التام. كان القرار الفيدرالى الذى فرض على الشعب الارترى بضغوط دولية ينص على التالى:-

«ان تتمتع ارتريا باستقلالها الذاتى فى اطار الاتحاد مع اثيوبيا ويكون لها دستورها الخاص وعلمها الخاص ومجلسها التشريعى والتنفيذى وحكومتها الخاصة وان تشكل حكومة اتحادية من البلدين يمتد اختصاصها الى المسائل الاتية:-

الدفاع والشؤون الخارجية والنقد والمالية والتجارة الخارجية والمحلية والمواصلات الخارجية والداخلية ويكون للحكومة الاتحادية السلطة لصيانة سلامة الاتحاد على ان يكون

للامم المتحدة الاحقية باعادة النظر فى القضية الارترية من جديد اذا حدث اى اخلال ببنود الاتحاد الفدرالى».

فى عام ١٩٥٢م دخل القرار الفيدرالى الى حيز التنفيذ تحت اشراف مندوب الامم المتحدة والادارة البريطانية، وفى نفس العام بدأت اثيوبيا بالغاء بنود الاتحاد الفيدرالى بالتدرج واصبح الممثل الذى عينه الامبرواطور فى «أسمرا» يتدخل فى الشؤون الداخلية وتجلى ذلك بتقديم الصحفيين والسياسيين الارتريين الى محاكم اثيوبية وايقاف الصحف الارترية وحل الاحزاب السياسية، والاتحاد العام لنقابات العمال. ثم قامت الحكومة الاثيوبية بالغاء اللغتين الرسميتين لارتريا، العربية والتجرينية. ثم انزال العلم الارترى فى عام ١٩٥٨م وآزاء التدخلات الاثيوبية المتزايدة فى الشؤون الارترية اتخذ البرلمان الارترى فى يوم ٢٥ مايو «آيار» عام ١٩٥٤م قرارا طلب فيه من رئيس الوزراء الارترى ان ينذر الحكومة الاثيوبية وان تحترم الدستور الارترى وتلتزم بتطبيق القرار الفيدرالى بكل امانة وصدق، وفى حالة عدم قبول الحكومة الاثيوبية بهذا الطلب فان رئيس الوزراء الارترى يطلب من الامم المتحدة التدخل فورا.

حمل رئيس الوزراء الارترى هذه المطالب الى الامبراطور الاثيوبى وعندئذ طلب الامبراطور من رئيس الوزراء الارترى تقديم استقالته وعينه سفيرا فى السويد وعين رئيس وزراء جديد بدلا عنه، وبدأت اثيوبيا سلسلة اجراءات قمعية لضم ارتريا، وفى عام ١٩٥٧م ارسل الشعب الارترى وفدا الى الامم المتحدة وقدم الوفد مذكرة شاملة تضمنت كل المخالفات الفاضحة لقرار الامم المتحدة التى ارتكبتها الحكومة الاثيوبية ولكن الامم المتحدة تجاهلت شكوى الشعب الارترى، فاضطر الوفد الى العودة بعد

ان تعهدت اثيوبيا عبر وفدها فى الامم المتحدة بعدم التعرض لاعضاء الوفد، ولكن الوفد اعتقل حال وصوله الى ارتريا وحكمت عليه المحاكم الاثيوبية بالسجن لمدة عشر سنوات.

واتخذت اثيوبيا فى ١٤ نوفمبر «تشرين ثانى» ١٩٦٢م القرار النهائى لانهاء الاتحاد الفيدرالى وضم ارتريا بالقوة العسكرية الى اثيوبيا لتصبح ارتريا العربية المقاطعة الرابعة عشر الاثيوبية، وبهذا اثبتت اثيوبيا انها غير مخلصة لتعهداتها بالالتزام بقرارات الامم المتحدة، والمؤسف ان الامم المتحدة تجاهلت كل المخالفات الفاضحة لقرار الامم المتحدة التى ارتكبتها الحكومة الاثيوبية.

إن ارتباط ارتريا باثيوبيا فدراليا بالقرار آنف الذكر لم يأت نتيجة لاقتناع الدول الكبرى بحجج اثيوبيا التاريخية بقدر ما جاء نتيجة لارتباط مصالح تلك الدول الاقتصادية والاستراتيجية مع مصلحة اثيوبيا. الامر الذى يفسر لنا الوجود الامريكى والصهيونى بعد فترة وجيزة من اعلان الضم الاثيوبى لارتريا والمتمثل فى القواعد العسكرية «كانيو استيشن» وقواعد جزر حالب وفاطمة الاسرائيلية فى البحر الاحمر.

لقد اصطدم النظام الرجعى العميل الاثيوبى بالمؤسسات الديمقراطية والصحوة الجماهيرية منذ الوهلة الاولى وهى مظاهر تتناقض بالضرورة مع طبيعة النظام الكهنوتى العميل، واحس بخطورة تلك المؤسسات على اوضاعه الداخلية وابدى انزعاجا من الانعكاسات التى ستترتب عنها فى امبراطوريته الهرمة ولذلك عمل على قمع المظاهر الديمقراطية «البرلمان، الاحزاب، النقابات، الصحف» وتمت ملاحقة الصحفيين الوطنيين وقادة نقابات العمال والاحزاب السياسية واغلقت دور التعليم وساد البلاد جو

٣) صورة تنشر لاول مرة يلاحظ العلم الارترى يرفرف بجانب العلم الاثيوبى فى اكتوبر عام ١٩٥٢م فى العاصمة الارترية اسمرا امام ساحة الكنيسة مريم العزراء. اثر صدور قرار الامم المتحدة القاضى بربط ارتريا فدراليا مع اثيوبيا. ويخاطب هنا الامبراطور هيلى سلاسى الجماهير الارترية مؤكدا حماية الاتحاد وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية لارتريا. وفى عام ١٩٥٨م امر بانزال العلم الارترى والقاء الشارات الارترية. واستكمالا للمسلسل التآمرى اصدر قرار فى ١٩٦٢/١١/١٤م بالقاء الاتحاد الفدرالى وضم ارتريا بالقوة العسكرية لتصبح مقاطعة من المقاطعات الاثيوبية

من الارهاب لم تشهد فى تاريخها مثيلا له. كما تعرضت القوى الوطنية لصدمة عنيفة، وعاودت العمل من جديد باسلوب آخر هو اسلوب العمل السرى وهكذا بدأت رحلة طويلة وشاقة مع الاحتلال الاثيوبى.

على الرغم من تلك المعارك والنضالات التى خاضتها الحركة الوطنية ومقاومتها لنفوذ الاستعمار، فان تلك النضالات لم تحقق الهدف المنشود فى الاستقلال والسيادة التامة بفعل تآمر الرجعية المحلية مع الاستعمار، وبتشديد القمع الاستعمارى وجدت الحركة الوطنية فى صيغ التنظيمات التقليدية تكبيلا لحركتها وارادتها الوطنية واعلنت عن رفضها لهذا الواقع المتردى ولجأت لاسلوب العمل السرى وكانت تجربة حركة تحرير ارتريا التى انشأها العمال الارتريون فى بورتسودان عام ١٩٥٨م وجدت تجاوبا واسع النطاق على مستوى الوطن، وعرفت فى الهضبة الارترية باسم «محير شعتى» «أى التنظيم السباعى» حيث كان ينظم الافراد على شكل خلايا تتألف من سبعة اشخاص وانضم الى التنظيم عدد كبير من الطلبة والعمال والموظفين ورجال الشرطة فى ارتريا، وبالتالى مثلت حركة تحرير ارتريا لاول مرة فى تاريخ ارتريا الحديث تجمعا وطنيا يناضل فى سبيل الاستقلال ويتجاوز الخلافات الدينية التى حاول تكريسها العدو الاثيوبى.

ولقد كانت الامبراطورية الحبشية باطماعها التاريخية القديمة والحديثة تشكل استعمارا متخلفا لايستند فى اندفاعه ومطامعه الى قدرات اقتصادية وثقافية وتصنيعية وانما كان يعتمد على الغزو الدينى والتوسع الاهوج، وكان الجيش الاثيوبى ولايزال يعتمد على «الزمجا» اى السلب وهو لا يتلقى رواتب شهرية ثابتة وانما يأخذ حصة من الغنائم التى يحصل عليها من

الحرب والنهب وفى الاعوام ١٩٤٥ ـ ١٩٥٠م حيث بدأ النظام الاثيوبى يخطط لضم ارتريا الى الامبراطورية الاثيوبية، كانت الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى ارتريا تختلف اختلافا عن الاوضاع فى اثيوبيا على النحو التالى:ـ

١/ كانت ارتريا تتمتع باقتصاد منظم وفيها صناعات عديدة ومتقدمة ولها شبكة طرق منظمة اضافة الى موارد الميناءين على البحر الاحمر وثروة حيوانية جيدة.

٢/ كانت ارتريا تتمتع بنظام برلمانى يمثل الشعب ومجلس تشريعى ومجلس تنفيذى ودستور . بينما النظام فى اثيوبيا امبراطورى اقطاعى، يحق للامبراطور شخصياً تعديل الدستور او الغائه ووضع دستور جديد، وتمثل الطبقة الحاكمة بمساعدة الكنيسة مزيجاً من الاقطاع المنغلق على ذاته فى وجه تيارات العصر، وهذا المزيج شبيه بالانظمة التى شهدتها اوربا فى العصور الوسطى.

٣/ بحكم ممارسة الحريات الديمقراطية ووجود صناعات وحركة انتشار التعليم يعتبر الشعب الارترى اكثر وعياً من الشعوب الاثيوبية التى سد النظام الامبراطورى فى وجهها كل منفذ للحرية وحصر التعليم فى ابناء الطبقة الاقطاعية.

ان هذا التمايز بين الشعب الارترى والشعوب الاثيوبية يعطى مؤشر واضح لحجم التآمر الاستعمارى على ارتريا، فكيف يتوحد الشعب الارترى مع اثيوبيا المتخلفة فى جميع المستويات. ان الايمان بعدالة القضية ومشروعية النضال هو سلاح لا يقهر اصبح سمة من سمات الارتريين، ولم يعد ثمة مجال للتراجع او الاستسلام. لقد قامت الثورة الارترية وستظل قائمة على ارضية قانونية وعلى عدالة قضيتها ومشروعية نضالها الوطنى العادل

الامر الذى يعزز ترسانتها المعنوية ويؤكد الثقة فى النصر، فمبادىء حق تقرير المصير سلاح فى يد الارتريين وتنكر اثيوبيا لتعهداتها الدولية واستهتارها بقرارات الامم المتحدة سلاح آخر، والضمير الانسانى عند يقظته لابد وان يحتقر الخارجين على القانون ويمتعض عن من يساعدهم ولن يهزم «الذين يقاتلون بانهم ظلموا».

ت. ت. ولد جورجيوس وزير التعليم الاثيوبى يعلن وثيقة الاتحاد الفيدرالى بين ارتريا واثيوبيا يوم ١٥/٩/١٩٥٢م من شرفة الامبراطور منيليك فى اديس ابابا.

فيما يلي وثيقتان. الاولى نص المذكرة الايطالية الى هيئة الامم المتحدة، ومذكرة وفدى الباكستان وغواتيمالا، الذين زاروا ارتريا بناء على قرار من الجمعية العامة لتقصى الحقائق ومعرفة الاتجاهات السائدة فى ارتريا حول مشروع الاتحاد الفدرالى.

وبالرغم من ان جبهة التحرير الارترية لا تتفق مع كل الاراء التى وردت فى المذكرتين. الا اننا نثبتهما هنا لكى يطلع الرأى العام العالمى على جملة الحقائق التى وردت فيهما والتى تؤكد ان هذا القطر لم يكن فى اى وقت مضى مرتبطا باثيوبيا، وتفند كل الادعاءات الاثيوبية والبريطانية والامريكية التى ساقتها هذه الدول للتاكيد على صحة وجهات نظرها.

المذكرة الايطالية الى هيئة الامم المتحدة:

«نص المذكرة التى قدمها الكونت اسفورزا، وزير خارجية ايطالية الى رئيس لجنة التحقيق التابعة للامم المتحدة والخاصة بارتريا بتاريخ ١٧ نيسان ١٩٥٠ ـ المرجع ـ تقرير لجنة الامم المتحدة لارتريا ـ السجلات الرسمية للدورة الخامسة ملحق ٨ـأ ـ ١٢٨٥ ـ نيويورك».

١٧ ابريل (نيسان) ١٩٥٠
السيد رئيس اللجنة:

١ـ تتشرف الحكومة الايطالية بابلاغ سيادتكم استلامها

خطابكم المؤرخ فى ٣ مارس (اذار) ١٩٥٠ والذى نقل اليها قرار لجنة التحقيق التابعة للامم المتحدة والخاصة بارتريا بدعوة الحكومة الايطالية للتعبير عن رأيها بخصوص مستقبل ارتريا وان تزود اللجنة بما تعتقده مفيدا من المعلومات وذلك وفقا لقرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ٢٨٩/س/٤.

ويسر الحكومة الايطالية ان تقبل مثل هذه الدعوة وان تجيب على كافة الاسئلة التى تقرر اللجنة طرحها، وان تقدم كل المعلومات المكتسبة خلال ادارتها المباشرة لارتريا لنحو ٧٠ عاما.

وفى هذه المذكرة تحصر الحكومة الايطالية اراءها فى مبادىء عامة معينة، ولكنها على استعداد تام كى تضع تحت تصرف اللجنة خبراء يمدونها بما تراه ضروريا من المعلومات حول مشاكل محددة قد ترغب اللجنة اجراء دراسة فنية مستفيضة عنها.

ان المشكلة الارترية هى مسالة ذات اهمية كبيرة للحكومة الايطالية ولا يمكنها ان تكون غير مكترثة حيال مصير بلد قادته لمدة سبعين عاما نحو التقدم، كما لا يمكنها ان تتجاهل رفاة الشعب الارترى والذى يضم بينه الافا كثيرة من الايطاليين او المنحدرين من سلالات ايطالية الذين كرسوا نشاطهم لصالح ارتريا لاجيال عديدة وارتبط مصيرهم بهذا القطر نتيجة اعمالهم وفوق ذلك ان الحكومة الايطالية لا يمكن ان تنظر بلا مبالاة الى مصير شعب ارتريا الذى عرفته شعبا مجيدا ومسالما ومستنيرا ومجبولا على ميزات خلقية قلما يتمتع بها شعب افريقى آخر فى تلك المنطقة. ان رغبة شعب ارتريا فى تقرير مصيره يجب ان تكون موضع احترام تام.

ان احترام رغبة الشعب الارتري هو حق طبيعي لا يمكن ان ينكر عليه وان ايطاليا تشعر بالتزام ادبي لصيانة هذا الحق ولهذا السبب قبلت الحكومة الايطالية باقصى حدود القناعة قرار الجمعية العامة للامم المتحدة القاضي بتكليف لجنة خاصة لاجراء تحقيق شامل ودراسة مستفيضة عن قضية ارتريا، وثقة في المجهود المنصف الذي ستبذله اللجنة وفي حكمها المستنير النابع من ضميرها، ترحب الحكومة الايطالية بالنتائج التي تصل اليها اللجنة، متطلعة ان تكون هذه النتائج منسجمة مع مقياس العدل ومصالح الشعب الارتري.

ان هذا هو الهدف الرئيسي لسياسة الحكومة الايطالية، ان ايطاليا لا تستطيع ان تفصل نفسها عن ارتريا دون حزن عميق نظرا لما قامت به من انجازات حضارية في هذا القطر والتي سوف لا يفوت على اللجنة ملاحظتها، ولكنها في ذات الوقت ليست لها مطامع انانية نحو ارتريا. ومن الواضح ان ايطاليا لها مصالح محددة تتعلق بالايطاليين (والمولدين) الارتريين ونشاطاتهم التي تلتزم ايطاليا بحمايتها، ومع ان حماية هذه المصالح مرتبطة ارتباطا وثيقا بالحل الذي ستتخذه الجمعية العامة للامم المتحدة لقضية ارتريا الا انها ليست بالاعتبارات الوحيدة التي توجه السياسة الايطالية.

وفوق ذلك كله فان الحكومة الايطالية مقتنعة بان لجنة الامم المتحدة وكذلك الجمعية العامة سوف لا تتجاهل الدور الذي لعبه الايطاليون في حياة ارتريا وازدهارها اذ ان ذلك من روح العدل. وتود الحكومة الايطالية ان تطمئن الى ان الحل الذي يتخذ لقضية ارتريا سياخذ في الاعتبار الاول احترام رغبات السكان وحقوقهم ومصالحهم جميعا سواء كانوا مسلمين او مسيحيين او

ايطاليين. ان كون ارتريا مستعمرة ايطالية ثم تنازلت عنها وفق معاهدة لوكسمبورج مع تأجيل الحل النهائى لمشكلتها، لا يجعلها ارضا بلا مالك يقرر مصيرها بطريقة تعسفية وبتطبيق اساليب تدينها ضمائر الشعوب المتحضرة. وليس هناك مبرر لتعويق ارتريا من السير فى درب الاستقلال طالما كان الاستقلال منسجما مع الحقائق التاريخية ومع مصلحة الشعب كما ان الاعتقاد بأن الاستقلال يتعارض مع مصالح اثيوبيا هو مبرر اكثر وهنا من كافة المبررات الاخرى. ان الحكومة الايطالية لا تطالب بتجاهل مصالح اثيوبيا ولكنها على العكس ترى ان حل قضية ارتريا يجب ان يكون محققا للمصالح المشروعة للقطرين المتجاورين ـ ارتريا واثيوبيا.

وفوق كل ذلك ترى الحكومة الايطالية ضرورة حماية المصلحة الرئيسية المشتركة لارتريا واثيوبيا وهى ان يعيش الشعبان فى سلام وتعاون مثمر يحقق للبلدين مهما تميزت شخصياتهما مصالح مشتركة وتطورا سلميا للعلاقات.

٢ـ ان نقطة هامة يجب توضيحها وهى تتعلق بتاريخ ارتريا والطريقة التى انبثقت بها كقطر متميز فمناطق ارتريا المختلفة احتلها الايطاليون فى الفترة الواقعة بين ١٨٦٩ و١٩٠٣، ولم تنتزع اى منطقة من تلك الاراضى من اثيوبيا. وكانت دنكاليا هى اول منطقة ارتكزت فيها ايطاليا والتى كانت ولاتزال موطنا للدنكال، وعقدت ايطاليا مع مشائخهم المحليين اتفاقيات حماية وكان معظم الساحل الشمالى الذى يشمل منطقة مصوع وجزر دهالك حتى حدود السودان جزءا من الامبراطورية العثمانية. وكانت للاخيرة سلطة ضعيفة من خلال خديو مصر الذى كان يحكم هذه المناطق.

والحقيقة ان ايطاليا تمركزت فى هذه المناطق بعد ان اضطرت مصر الى عقد اتفاقيات للانسحاب من المنطقة وذلك فى عام ١٨٨٥. اما فى الداخل ـ ففى المنخفضات الغربية والاقاليم الواقعة بين نهرى (القاش) و(ستيت) والتى تسكنها قبائل الباريا والكوناما فقد استحوذت عليها ايطاليا من سكانها المحليين وخططت حدودها بموجب معاهدة ثلاثية بين ايطاليا وبريطانيا واثيوبيا فى عام ١٩٠٢. اما الاراضى المرتفعة فمع انها كانت تحتل احيانا بواسطة بعض (الرؤوس) الاقطاعيين من اقليم (تجرا) ولكنها لم تعتبر جزءا من اثيوبيا حتى ان الامبراطور منليك الثانى وجه رسالة الى ملك ايطاليا بتاريخ ١٠ مارس (اذار) ١٨٨١ ودعا فيها القوات الايطالية الى احتلال منطقة اسمرا باعتبارها اراضى غير اثيوبية، اما المناطق التى تقع الى الجنوب من اسمرا (اكلى قوزاى) و(سراى) والتى كانت تحت الادارة الايطالية منذ عام ١٨٩١ فقد اعترف رسميا بكونها جزءا من ارتريا بعد المعاهدة الايطالية الاثيوبية فى ١٠ يوليو تموز ١٩٠٠. ولم يكن السبب فى عقد تلك المعاهدة انهاء الخلافات بين ايطاليا والامبراطور منليك حول الاراضى الارترية بعد حرب عام ١٨٩٥ ـ ١٨٩٦ المعروفة بحرب (عدوا) اذ ان الحرب لم تكن بسبب الخلافات على الحدود، ولكنها نشأت عن معاهدة (اوتشيالى) التى تمت فى عام ١٨٨٩ وبخصوص تفسيرها من ناحية الحكومة الايطالية التى ارادت بسط نوع من الحماية على اثيوبيا كلها وهو التفسير الذى لم يقبله فيما بعد الامبراطور منليك. ومع ان الحرب لم تكن فى صالح ايطاليا فان الامبراطور منليك لم يحاول تغيير الحدود بين ارتريا واثيوبيا اعترافا منه بعدم (اثيوبية ارتريا). هذه هى الحقائق التاريخية التى اعتمدت عليها ايطاليا عند

احتلالها لارتريا والتى اشتقت اسمها من الاسم القديم للبحر الاحمر (سينوس ارتريوس).

٣ـ ان لجنة الامم المتحدة قد لاحظت التركيب الخاص لكيان ارتريا ومميزاته. وترغب الحكومة الايطالية ان تؤكد ان تلك المميزات المتباينة تستلزم الحفاظ على وحدة القطر. وفى الواقع ان اجزاء ارتريا المختلفة والقطاعات المتباينة من سكانها تؤلف عناصر مكملة لبعضها البعض وتمنح الكيان الارترى قدرا كبيرا من الاكتفاء المالى والاقتصادى. وخلافا لما قد تمليه النظرة الخاطفة على الخريطة الجغرافية لشرق افريقيا فان البحث العلمى يثبت ضرورة بقاء ارتريا كقطر قائم بذاته.

ان وقوع المناطق المنخفضة والمرتفعة تحت ادارة واحدة، علاوة على كونه يمكن لسكان المرتفعات من الزراعة الموسمية فى الاراضى المنخفضة وسد النقص فى محاصيل مناطقهم الجبلية الوعرة والرعى فى السهول الواسعة يسهل ايضا التبادل التجارى بين محاصيل المنطقتين وهو امر ضرورى لاقتصادهما.

كذلك فان تنوع المناخ ـ الحرارة والضغط الجوى والرطوبة ـ مفيد من الناحية الصحية، وينتقل السكان بين المناطق المرتفعة والمنخفضة بسهولة ويسر تجنبا للاوبئة التى تلازم مناطق معينة فى فصول خاصة (وهذا ايضا ينطبق على الماشية). ان تنوع الاجواء فى هذه المناطق يضع تحت تصرف الراعى ومربى الماشية والمزارع والصياد واهل الحرف الصناعية منتوجات منوعة يمكن استغلالها اقتصاديا ببعض من الخبرة والمبادرة الذكية.

يضاف الى ذلك الطرق وشبكة المواصلات ومراكز تجمع السكان والمصانع والنشاطات الاخرى موزعة على القطر بشكل يحتم بقاء ارتريا وحدة لا تتجزأ.

ولاشك ان اللجنة لديها آخر احصائية عن الوضع المالى فى ارتـريـا. وتـود الحكومة الايطالية ان تلفت نظر اللجنة الى ان الظروف الشاذة قد اثرت فى الحالة الاقتصادية وخفضت الدخل العام. فعدم الوثوق من مصير ارتريا وانعدام الامن قد اسفر عن وضع تتضح خطورته على سبيل المثال باحجام البنوك من تقديم القروض من اى حجم ولاى مدة، كما تتضح من المشاريع التى اغلقت نتيجة لانعدام الامن.

واذا كانت ارتـريـا قد استطاعت ان تحقق اكتفاء ذاتيا واستقـرارا ماليا فى ظل الظروف الحالية السيئة فمبقدورها ان تحقق التقدم والازدهار تحت ظل الاستقلال.

ورغم الاختلافات العنصرية والدينية فان الارتريين عاشوا ويستطيعون ان يعيشوا مستقبلا حياة يسودها التآخى والرفاه فى مجتمـع واحـد. وجـدير بالذكر ان اللجنة الرباعية لاستقصاء الحقائق قد توصلت الى هذه النتيجة فى عام ١٩٤٧.

واذا كانت اليوم قد نشأت خلافات بين المجموعات الدينية المختلفة، فان ذلك يعود فقط الى الوضع السياسى الشاذ السائد فى ارتريا. وتؤكد الحكومة الايطالية مستندة الى تجربتها الطويلة فى حكم ارتـريـا، ان المجموعات المختلفة التى تسكن ارتريا قد عاشت معا فى سلام وبرهنت على تعاون متبادل، واذا بدت اليوم ظواهر تقلص لروح التسامح هذه، فذلك راجع الى الاسلوب الذى اتخذته بعض العناصر المحبذة للعنف لتحقيق اهدافها السياسية ولفـرض حل معـين بالقوة. وليس من مصلحة التطور والتقدم اللجوء الى تلك الاساليب الضارة بحق الارتريين فى تقرير مصيرهم وبتقدمهم واستقرارهم.

وتـرى الحكومة الايطالية ان حل قضية ارتريا يجب ان

يستوحى من احترام رغبات السكان وامانيهم والحفاظ على تقدمهم المطرد وضمان التعاون السلمى مع البلاد المجاورة بشكل اكثر جدوى للقطر.

وترحب الحكومة الايطالية بالاجابة على اى استفسار او توضيح تطلبه اللجنة وتراه مفيدا.

وتفضلوا يا سيادة الرئيس بقبول فائق احترامى.

توقيع
كونت اسفورزا

مذكـــــرة
وفدى الباكستان وغواتيمالا
الى الامم المتحدة

(نص المذكرة التى قدمها وفدا الباكستان وغواتيمالا فى لجنة التحقيق لارتريا التابعة للامم المتحدة فى ١٩٥٠/٦/٨)

الوضع السياسى
العام فى ارتريا

١٨٤ ـ قبل ان تصل ارتريا، علمت اللجنة من مصادر عديدة ان الوضع السياسى فى القطر متازم للغاية وان عدة انفجارات واغتيالات قد وقعت خلال العام او العامين السابقين.

١٨٥ ـ واثناء اقامتها باسمرا، تناهى الى علم اللجنة بكل

اسف عن وقوع الاغتيالات والمداهمات في الطرق الرئيسية وجرائم الحرق المتعمد وغيرها من اعمال العنف التى كانت ضحاياها انصار الكتلة الاستقلالية والمعمرين الايطاليين، وامتدت محاولات قتل الايطاليين وغيرهم خلال فترة اقامة اللجنة في ارتريا وبعد مغادرتها لها الى جنيف.

اختلال الامن فى اسمرا
فى ٢١ الى ٢٣ فبراير ١٩٥٠

١٨٦ ـ وفى ٢١ فبراير علمت اللجنة بالصراع الدموى الرهيب الذى وقع بين المسلمين والمسيحيين فى مدينة اسمرا نتيجة لالقاء قنبلة بالقرب من مركز (حزب الاتحاد) على موكب جنائزى ضم رفاة احد المسلمين المعارضين للاتحاد مع اثيوبيا والذى اغتيل فى يوم سابق بيد عصابات (الشفتا). وكلمة الشفتا فى ارتريا تعنى الارهاب السياسى. ودام هذا الصراع المسلح ثلاثة ايام واسفر عن مقتل ما يزيد عن ٥٠ شخصا بجانب اعداد كبيرة من الجرحى.

أمانى ورفاه السكان

١٨٧ ـ وجدت اللجنة الاحزاب السياسية التالية ممثلة لثلاث اتجاهات سياسية مختلفة بالنظر لمستقبل ارتريا:ـ

١) الاحزاب التى تطالب بالاستقلال الكامل للقطر كله:

الرابطة الاسلامية

الحزب التقدمى الحر

حزب ارتريا الجديدة
الجمعية الارترية الايطالية
حزب المحاربين القدماء
حزب المثقفين
الحزب الوطنى
حزب ارتريا المستقلة

ب) الاحزاب المطالبة بالاتحاد مع اثيوبيا:
حزب الاتحاد
حزب الاتحاد الحر
حزب ارتريا المستقلة المتحدة مع اثيوبيا
حزب الرابطة الاسلامية المستقلة (مصوع)

ج) الاحزاب الداعية الى استقلال المديرية الغربية بعد فترة وصاية بريطانية.
الرابطة الاسلامية للمديرية الغربية.

١٨٨ ـ لقد تجمعت الاحزاب المطالبة بالاستقلال فى كتلة اطلقت عليها اسم (الكتلة الاستقلالية) مع الاحتفاظ بشخصيتها القديمة.

١٨٩ ـ ومن العسير التاكد من صحة التقديرات العددية للاحزاب المختلفة اذ ان زعماء تلك الاحزاب قدموا للجنة ارقاما تتضح فيها المبالغة.

١٩٠ ـ ولقد عقدت اللجنة اجتماعات فى عدة اماكن من ارتريا بقصد التاكد من رغبات الشعب الارترى فيما يتعلق بمصير وطنهم. وتمت هذه الاجتماعات فى اماكن اعدت خصيصا لذلك. ولكنها لا تبعد عن بعض الا عدة كيلو مترات مما لم يتح للجنة مجالات للابلاغ عن وصولها مقدما بوقت كاف. وعموما.

كان يظهر فى تلك التجمعات نفس الاشخاص بما فيهم المتحدثون باسم الاحزاب المختلفة. كذلك لوحظ ان ممثلى الاحزاب الذين كانوا يدلون بتصريحاتهم امام اللجنة كانوا يرددون اجوبة متشابهة مما يبين اعدادها الدقيق المسبق. وعندما كانت توجه الاسئلة للجمهور المحتشد كانت الاجابات مختلطة وغير واضحة. ولوحظ ايضا فى الاجتماعات المعقودة فى المرتفعات الارترية حيث يكثر انصار حزب الاتحاد، ان التنظيمات كانت اشبه بعرض عسكرى اذ كان يلبس عدد كبير منهم ازياء رسمية تحمل شارات مميزة خلافا لاوامر الادارة البريطانية التى كانت تمنع لبس الازياء الرسمية فى مثل هذه المناسبات. وكان واضحا ان دعوة الاتحاد تتمتع بعطف السلطة الحاكمة فى تلك المناطق.

١٩٢ ـ استمعت اللجنة الى اتهامات تشير الى ان الكثيرين من المسيحيين حرموا من حقوقهم الكنيسية بسبب اختلافهم مع الدعوة السياسية لحزب الاتحاد. وفى تجمعات حزب الاتحاد كان مظهر القسيسين حاملين شارات الكنيسة شيئا مألوفا. ومن الجلى ان رجال الدين كانوا يستخدمون نفوذهم للتأثير على الجماهير. وشكا بعض القسيسين والرهبان من تهديدات رئيس اساقفة الكنيسة الارثوذكسية باعلان حرمانهم من حقوقهم الكنيسية مالم يذعنوا لاراء حزب الاتحاد.

١٩٣ ـ ان الارهاب الذى نشأ فى ارتريا بهدف دفع الناس الى تأييد اتجاه سياسى معين هو من العوامل فى تجمع الناس حول حزب معين. وقد تعرض بعض الاشخاص الذين عارضوا الاتحاد الى هجمات فى ارواحهم وممتلكاتهم، كما اجبر اخرون على تأييد الاحزاب المنادية بالاتحاد. وهوجم زعماء سياسيون بارزون ينادون بالاستقلال ومن بينهم السيد ولد اب ولد ماريام الذى

تعرضت حياته لاربع محاولات اغتيال. ان هذه التصرفات الاجرامية تحول دون معرفة الاراء الحقيقية لانصار الاتحاد الذين لا يمكن التاكد من ان اعتناقهم لهذا المعتقد السياسى تم فى جو خال من التهديد.

١٩٤ ـ وفى هذه الحالة، فان المعتقد السياسى لمعظم المواطنين الذين يؤيدون الاتحاد لا يمكن الا ان ينظر اليه بارتياب وبخاصة اذا اخذنا بعين الاعتبار تخلف الوعى السياسى بين غالبية السكان الذى هو امر مألوف فى البلدان المستعمرة وحيث تعيش قطاعات كبيرة من الشعب كرقيق الارض.

١٩٥ ـ اجرت اللجنة احاديث عديدة مع ممثلى مختلف الجماعات سواء فياسمرا او فى غيرها من مناطق ارتريا، ومن اجل هذه الغاية قامت اللجنة برحلات عبر الاف الكيلومترات، وجاهدت فى حدود طاقتها للتأكد من رغبات المواطنين فيما يتعلق بالمسائل الجوهرية التالية:

أ) استقلال القطر.

ب) وضع القطر تحت وصاية.

ج) ضم القطر كليا الى اثيوبيا.

د) تقسيم القطر بضم الجزء الشرقى منه الى اثيوبيا والجزء الغربى الى السودان.

١٩٦ ـ ان الاغلبية الساحقة من السكان فى المنخفضات الغربية والشرقية ومجموعات اخرى فى المرتفعات متباينة الاهمية، تدعو للاستقلال الفورى، كما تحبذ هذه الاغلبية وضع القطر تحت وصاية دولية باشراف الامم المتحدة المباشر اذا ما اعتبر الاستقلال الفورى سابقا لاوانه بالنظر لعدم توفر المؤهلات الكافية.

١٩٧ ـ ان دعوة ضم ارتريا الى اثيوبيا تجد تأييدا قويا فى المديريات الواقعة فى المرتفعات الارترية، وان المظاهرات التى قامت هناك تدل على تأييد الاغلبية لهذا الحل. اما الحل الرامى الى تجزئة ارتريا بين اثيوبيا والسودان فيقابل برفض شبه اجماعى. وهناك حزب سياسى واحد هو حزب الرابطة الاسلامية للمديرية الغربية يطالب بوضع المديرية تحت الوصاية البريطانية بهدف استقلالها مستقبلا، وحتى هذه المجموعة عبرت عن معارضتها لالحاق المديرية الغربية بالسودان.

١٩٨ ـ ان مشاهداتنا تؤدى الى الاستنتاج بضرورة الحفاظ على وحدة القطر. فمناطق المرتفعات والمنخفضات ترتبط ببعضها بشبكة مواصلات تعبر وحدة لا تتجزأ. وقد طرحت فكرة ضم مديريات حماسين واكلى قوزاى وسراى والبحر الاحمر الى اثيوبيا وضم المديرية الغربية الى السودان، غير اننا لم نجد مبررا معقولا لتجزئة ارتريا، فهذا الحل يتعارض مع رغبات السكان، علاوة على اضراره الاقتصادية ولا ينسجم مع مقررات ميثاق الامم المتحدة. وفى اعتقادنا ان فصل المديرية الغربية عن بقية اجزاء ارتريا يفتت وحدة السكان المسلمين كما انه يضع سكان مديرية البحر الاحمر الذين يناوئون بشدة وضراوة الاتحاد مع اثيوبيا تحت رحمة اثيوبيا. لذلك فان وحدة القطر الارترى ضرورة حتمية من اجل احرازه رفاه السكان وسعادتهم، وان اى حل للمشكلة الارترية ينبغى ان ينظر اليها كقضية واحدة وان يستهدف وحدة ارتريا.

١٩٩ ـ طالبت الرابطة الاسلامية للمديرية الغربية والتى لا تتمتع الا بتأييد ضئيل جدا حتى فى نطاق مديريتها الوحيدة، بوضع المديرية الغربية تحت وصاية هيئة الامم المتحدة بغض

النظر عن الحل الذى يتخذ لبقية اجزاء ارتريا. ان مديرية غربية مستقلة لا تملك طرق المواصلات الى البحر نظرا لان خط السكة الحديدية الوحيد الذى يربطها بميناء مصوع يمر عبر المرتفعات الارترية. فلا ريب ان مثل هذا الاقتراح لا يحقق مصلحة القطر ويتنافى مع رغبة غالبية السكان وسكان تلك المديرية بصفة خاصة.

٢٠٠ ـ ان عدة احزاب افصحت عن رغبتها فى ضم ارتريا الى اثيوبيا واهمها هو حزب الاتحاد.

٢٠١ ـ ذكرنا سلفا مساهمة الكنيسة القبطية فى دعوة الاتحاد وكذلك الدور الذى لعبه الارهاب لتعزيز هذا الاتجاه.

٢٠٢ ـ هناك بعض العلائق بين سكان الهضبة الارترية وبين إحدى المديريات الاثيوبية وهى (الجراى)، فيتحدث سكان هذا الجزء من ارتريا وسكان (تجراى) لغة الجرينية، غير ان هذه العلاقة بين جزء من ارتريا وجزء من اثيوبيا لا يعد مبررا كافيا لضم ارتريا الى اثيوبيا. فهذه اللغة ليست سائدة فى كافة انحاء اثيوبيا ولا هى باللغة الرسمية للدولة الاثيوبية. وعدا ذلك فليست هناك علائق عامة بين ارتريا واثيوبيا، بل خلافا لذلك فان السكان يكنون العداء والارتياب نحو اثيوبيا.

٢٠٣ ـ ان جملة المبررات الاقتصادية والتاريخية والعنصرية التى سيقت لصالح ضم ارتريا الى اثيوبيا ليست كافية لتحبذ لدى الامم المتحدة هذا الحل. ولسنا مقتنعين بان الاغلبية من السكان يريدون هذا الحل او انه هو الحل الاوفق لسعادة ورفاه الارتريين.

٢٠٤ ـ خلال جولتنا فى كافة انحاء ارتريا شاهدنا تجمعات جماهيرية ضخمة تعبر عن معارضتها لضم القطر الى اثيوبيا

وتطالب بالاستقلال، وان الشجاعة والاصرار اللذين عبرا بهما عن شعورهم رغم الاخطار المترتبة على ذلك لهما من المشاهد المؤثرة. وليس هناك من شك ان غالبية سكان المنخفضات الشرقية والغربية يؤيدون بحماس بالغ الاستقلال ويعارضون بشدة مطلب الاتحاد او التقسيم. وقد قابلنا في كافة انحاء ارتريا مجموعات تؤيد الاستقلال وبخاصة في صفوف المسلمين، ولكن كان جليا ان مركز ثقلهم هو المناطق المنخفضة.

٢٠٥ ـ من حق كافة الشعوب ان تعيش حرة وان الارتريين يجب ان يتمتعوا بحقهم في الاستقلال حيث ان الاغلبية من السكان ينادون به، وليست هناك اسباب قضائية تبرر اجراء آخر، كما لا يوجد تحت الوضع الراهن سبب يدعو لغير هذا الحل. ولا يعني الاستقلال ابعاد امكانية اتخاذ اجراءات تالية يتخذها الشعب الارتري مستقبلا بطرق ديمقراطية لربط بلاده باثيوبيا على شكل اتحاد كنفدرالي او فدرالي او حتى اندماج غير مشروط عندما يصبح ذلك رغبة شعبية صادقة. غير ان الوقت الحاضر ليس هو بالظرف الملائم لربط مصير امة باخرى مسبقا وبشكل قطعي بينما غالبية كبيرة من السكان تعارض هذا الحل وتطالب بالاستقلال.

٢٠٦ ـ لقد شاهدنا ايضا ان ارتريا وهي تملك حاليا اشخاصا مؤهلين، ولكنها ليست بحد الاكتفاء الذاتي لتولي ادارة القطر فوريا. ولذا فان من الضروري اعطاء الشعب الارتري فترة تأهيل تسبق الاستقلال ويتحقق فيها تطور اقتصادي وسياسي واجتماعي وثقافي يكفل الطمأنينة للشعب مستقبلا.

٢٠٧ ـ ان ميثاق الامم المتحدة قد امن نظام الوصاية لمثل هذه الحالات. فالمادة (٨١) تقرر ان السلطة التي تمارس ادارة

الاقاليم الواقعة تحت الوصاية يمكن ان تكون دولة واحدة او اكثر او تكون منظمة الامم المتحدة ذاتها. وتوافق الكتلة الاستقلالية على فترة وصاية محددة زمنيا وتحت الاشراف المباشر للامم المتحدة وتعارض بشكل عام الوصاية تحت اشراف دولة واحدة اما جماعة انصار الاتحاد فيطالبون بالاتحاد الفورى مع اثيوبيا ولذلك فان موضوع الوصاية لم يكن ذا اهمية بالنسبة لهم.

٢٠٨ ـ وبالنظر الى المصاعب المترتبة من جراء القاء مسؤولية الوصاية على عاتق دولة واحدة او مجموعة دول بالنسبة لقضية ارتريا على وجه الخصوص، فاننا نرى ان افضل السبل هو ان تاخذ الامم المتحدة مسؤولية ادارة ارتريا بصفة مباشرة.

الاقلية الايطالية

٢٠٩ ـ لقد تأثرنا بالاعمال التى قام بها الايطاليون ولا يزالون يقومون بها فى القطر. ان شبكة المواصلات الرائعة والموانيء وكافة الخدمات العامة هى بصفة اساسية نتاج الخبرة والمهارة الايطالية. ويمتلك الايطاليون ويديرون كافة المصانع الهامة مثل مصنع الكبريت والزراير والزجاج والالياف والخمور والخزف ومحطات الكهرباء.

٢١٠ ـ كذلك تمثل المزارع الايطالية وحظائر تربية الماشية نموذجا للكفاءة والخبرة فى بلد متخلف.

٢١١ ـ وتدار المناجم تحت اشراف الخبراء الايطاليين، وقد هجر معظمها بسبب انعدام الامن والاستقرار. وهذه المشاريع البناءة تشغل ايادى عاملة كثيرة ويمكن اعتبار مدينتى اسمرا ومصوع مدنا ايطالية وبدون السكان الايطاليين تتعرض للانهيار.

وقد شاهدت اللجنة الحالة المحزنة التى الت اليها مدينة (دقى محارى) التى تبدو الان مهجورة تماما بعد ان غادرها معظم السكان الايطاليين.

٢١٢ - ان استمرار مساهمة الايطاليين المستوطنين امر حيوى من اجل الحفاظ على الحياة الاقتصادية فى المدن الرئيسية الارترية وفى القطر كله. ومعظم هؤلاء هم من مواليد ارتريا ولا يعرفون لهم وطنا اخر ويستحقون الحماية تحت ظل نظام يبعث فى نفوسهم الاطمئنان. وهم يشعرون ان ارتريا المستقلة يمكن ان توفر لهم السلم والازدهار، ولذلك فان الاستقلال من وجهة نظر هذه الاقلية الهامة هو افضل حل ممكن لارتريا، ويؤكدون ثقتهم فى مقدرة ارتريا الاقتصادية ويحذرون من الاضرار الجسيمة التى تسببها تجزئة ارتريا.

الامن والسلم فى شرق افريقيا

٢١٣ - يوصى قرار الجمعية العامة رقم ٢٨٩ (٤) ان تاخذ اللجنة فى عين الاعتبار مصلحة السلم والامن فى شرق افريقيا عند التحرى عن المشكلة الارترية.

٢١٤ - لقد تردد مرارا ان احتمال العدوان الخارجى هو من الدواقع الاساسية التى تبرر بها اثيوبيا وجوب سيطرتها على ارتريا. ولكنه اتضح للجنة ان مثل هذا الاحتمال لا وجود له. فالبلاد المجاورة مثل السودان والبلدان الواقعة بالجانب الاخر من البحر الاحمر والاقاليم المجاورة الاخرى المستعمرة بفرنسا وايطاليا والصومال الايطالى السابق الواقع حاليا تحت نظام

الوصـايـة الدولية واشراف الامم المتحدة، كلها لا تشكل خطرا عدوانيا على اثيوبيا خاصة وعلى امن المنطقة عامة.

٢١٥ ـ ان نظام الوصاية تحت اشراف هيئة الامم المتحدة هو افضل ضمان للامن الداخلي وللسلم العالمي في منطقة شرق افريقيا. فالمجموعات البشرية الرئيسية في المنطقة يمكن ان تعيش جنبـا الى جنب كما عاشت كذلك قرونا طويلة، وتشعر الاقليات ايضـا انها ستعيش في امن تحت نظام الوصاية او الاستقلال ويؤكد المسلمون الاغلبية وتوافقتهم في ذلك الاقلية الايطالية بانهم لن يسعدوا تحت اي وضع اتحادي مع اثيوبيا، وقد عبروا عن آرائهم بجلاء لا غموض فيه.

٢١٦ ـ ان ارتريا المستقلة وهي بالطبع لن تكون باي حال من الاحوال حصنا عسكريا قويا ليست قوة مهددة لامن اثيوبيا وسلامتها.

٢١٧ ـ اما احتمال غزو خارجي من قبل قوة اجنبية على افريقيا، فهناك الضمانات العالمية بواسطة هيئة الامم المتحدة. واذا عطلت ظروف سيئة لسبب او اخر هذا الضمان العالمي فان سيطرة اثيوبيا على ارتريا لن يحميها من هذا الغزو الخارجي ولن يؤمن سلامتها.

٢١٨ ـ ان العكس هو الصحيح، فدمج ارتريا كليا او جزئيا الى اثيوبيا وتجزئتها وضم جزء منها الى السودان دون رغبة غالبية سكـانهـاسيـؤدي الى نزاع داخـلي مستمر والى اجراءات قمع بوليسية والى اضطهاد سياسي يمكن ان يتسع ليلخلق حالة من عدم الاستقرار في داخل اثيوبيا ذاتها وفي شرق افريقيا كلها.

الحالة الاقتصادية في ارتريا

٢١٩ ـ ان موضوع قدرة ارتريا الاقتصادية واحتمالات

تطويرها كان من المواضيع الرئيسية التى نوقشت باهتمام بالغ والتى استخدمت فى نفس الوقت كسلاح سياسى لتأييد وجهة نظر معينة او اخرى بالنسبة للحلول المقدمة للمشكلة.

٢٢٠ - فالذين يطالبون بالاتحاد مع اثيوبيا بالغوا فى اندفاع عاطفى فى اعطاء صورة قاتمة للوضع الاقتصادى فى ارتريا فى محاولة لبرهنة عجز ارتريا الاقتصادى وعدم قدرتها على الاكتفاء الذاتى حاضرا ومستقبلا. ومن جهة اخرى، فان دعاة الاستقلال بالغوا ايضا وباندفاع عاطفى فى قدرة ارتريا الاقتصادية واحتمالات تطويرها مستقبلا فى فترة وجيزة.

٢٢١ - وكلا الرأيين يتسمان بالمبالغة وبالتالى لا يطابقان الواقع

٢٢٢ - ومع ذلك فان هناك اليوم حقيقة لا تنكر وهى انه لا يوجد قطر فى العالم يمكن اعتباره مستقلا اقتصاديا. اذ ان فكرة التداخل الاقتصادى حلت محل فكرة الاكتفاء الذاتى القديمة.

٢٢٣ - ومن جهة اخرى فمن العسير بل ومن الخطأ الحكم على قدرة ارتريا الاقتصادية على ضوء الوضع الراهن فقط دون الاخذ بعين الاعتبار بان هذه الوضعية هى نتيجة ظروف غير عادية.

٢٢٤ - فعندما بدأت الحرب العالمية الثانية كانت ارتريا تتمتع بحالة اقتصادية منتعشة وبنمونشاطات زراعية وصناعية وتعدينية هامة. ومع ان ظروف الحرب قد جلبت صناعات جديدة فى الحياة الاقتصادية فى ارتريا ولكنها فى نفس الوقت اعاقت نمو الاقتصاد الناشىء، يضاف الى ذلك عامل اخر لا يقل اهمية وهو ان الوضع الراهنة لم يحقق شيئا لتطوير الاقتصادي، بل حدث العكس. وعلى سبيل المثال، فان مشاريع مزدهرة مثل مشروع زراعة القطن قد هجر كما اغلقت او حطمت مناجم الذهب الهامة.

وعوق التطور المطرد لزراعة التبغ ونباتات اخرى. وكانت كل هذه الاعمال نتيجة لاجراءات ادارية، يضاف اليها لسوء الحظ العوامل الحاسمة التالية: (أ) المصير المجهول الذى ينتظر ارتريا، (ب) القلاقل السياسية المتعلقة بمصير ارتريا (ج) النشاطات الارهابية وانعدام الامن التام للاموال والارواح مما ادى الى خراب المشاريع الزراعية والصناعية الهامة وعوق المواصلات ونتج عنه اضطرابات فى سائر انحاء القطر، (د) مغادرة الايطاليين المستمرة وباعداد كبيرة نتيجة للاسباب المذكورة فى الفترة (ج) اعلاه.

٢٢٥ ـ يكفى ان نذكر للدلالة على هجران المشاريع الزراعية مشروع زراعة البن الذى كان يبشر فى عام ١٩٤٠ بانتاج يسد الحاجة المحلية ويفيض للتصدير. وقد تدهور الانتاج حتى اصبح الانتاج الحالى اقل من ثلث انتاج عام ١٩٤٠. هذا دون ذكر الغرس الجديد الذى كان قد وصل طور الانتاج لو نال الرعاية اللازمة.

٢٢٦ ـ ويضاف الى كل ذلك عامل آخر هو انعدام القروض الائتمانية للمشاريع الزراعية والصناعية والتجارية مما عوق التطور الاقتصادى. ان الدور الحيوى الذى تؤديه القروض فى حياة الامم الاقتصادية حتى المتقدمة منها حقيقة لا تقبل الجدل.

٢٢٧ ـ يلاحظ ايضا ان الدولة التى تحكم ارتريا حاليا عمدت الى حنق الاقتصاد الارترى املا فى ان يزيد تضعضع الحالة الاقتصادية من فرص نجاح مخططاتها السياسية التى تستهدف دمج جزء من ارتريا الى ممتلكاتها.

٢٢٨ ـ ان اى تقييم لقدرة ارتريا الاقتصادية فى الوقت الراهن سيعكس صورة خاطئة للوضع ويؤدى الى استنتاج

خاطىء لامكانيات ارتريا مستقبلا ما لم تؤخذ فى عين الاعتبار الظروف والعوامل الشاذة التى ذكرت اعلاه.

٢٣٩ - ان معظم المعلومات التى وصلت الى علم اللجنة عن الحالة الاقتصادية فى ارتريا مستقاة من الادارة البريطانية التى ترمى بجلاء الى تأييد موقف سياسى معين لحل المشكلة الارترية.

خاتمـــة

وقد جاء فى خاتمة التقرير الذى تضمن ٢٦٤ فقرة ما يلى:

نعتقد ان الحل الافضل لمستقبل ارتريا هو الاستقلال. ولكننا فى الوقت ذاته نعتقد ان الاستقلال لا يمكن تحقيقه فورا لذلك فان رفاه ارتريا يمكن تحقيقه بوضعها تحت الوصاية المباشرة للامم المتحدة لفترة اقصاها عشرة اعوام. تنال بعدها استقلالها.

- ان ميثاق الامم المتحدة قد هيأ لبعض الاقطار التى لها وضعية معينة نظام الوصاية بهدف تطويرها الى مرتبة الاستقلال الذاتى او الاستقلال التام، وتدخل فى هذه الوضعية الاقطار التى انتزعت من الدول العدوة نتيجة للحرب العالمية الثانية.

- ومن اجل ذلك نوصى الجمعية العامة:

١) ان تصبح ارتريا فى اطار حدودها الحالية دولة مستقلة ذات سيادة.

٢) ان هذا الاستقلال يصبح نافذ المفعول بعد فترة وصاية لمدة عشر سنوات تبدأ من التاريخ الذى تصدق فيه الجمعية العامة على هذه التوصية.

٣) توضع ارتريا فى الفترة المذكورة فى الفقرة (٢) تحت نظام

الوصاية الدولية وتشرف الامم المتحدة اشرافا مباشرا على ادارة ارتريا.

٤) ان الحاكم الادارى الذى سيباشر سلطة الحكم نيابة عن الامم المتحدة تعينه الجمعية العامة ويساعده مجلس استشارى يتألف من ممثلى الدول التالي:

الولايات المتحدة الامريكية (بالنظر الى مساهمتها فى برامج تطوير الاقطار المتخلفة وبالنظر لاهميتها بمصير البلدان المستعمرة).

اثيوبيا وايطاليا (بالنظر الى مصالحهما المعروفة).

□□□□□□

لقد ساهمت اطراف كثيرة في ارتكاب انحرافات خطيرة اثناء البحث في قضية تقرير مصير ارتريا من هيئة الامم ولجانها ومندوبيها الى ارتريا.

فلقد اجيز مشروع الاتحاد الفدرالي دون الرجوع الى رغبات الشعب الارتري، وتم اقراره وتنفيذه بالضغوطات الارهابية وتزييف الحقائق، وهذا يشكل مخالفة صريحة لابسط حقوق الانسان.

لقد تعهدت الامم المتحدة بموجب التقرير رقم أ-١٩٥٢ -ب ١٤٨ بالحفاظ على الوضعية الفدرالية في ارتريا وبانه لا يمكن المس بهذه الوضعية ولا يمكن تغييرها الا بواسطة الجمعية العامة للامم المتحدة.

وعندما جاء ممثلو الشعب الارتري ليبلغوا الجمعية العامة للامم المتحدة بان القرار الفدرالي قد الغي من قبل السلطات الاثيوبية وباعلان ضم ارتريا اليها بالقوة العسكرية متحدية قرارات الامم المتحدة، لم تستجب المنظمة الدولية لصرخات الشعب الارتري المطالب بحقوقه المشروعة.

كما ان موافقة مندوبها في ارتريا الدكتور انزو مايتنزو (البوليفي) على تعيين ممثل للامبراطور في ارتريا كان تواطؤاً خطيراً مع المطامع الاثيوبية، اذ ان

هذا المنصب لم ينص عليه القرار الفدرالي وكل مافي الامر ان وزير الخارجية الاثيوبية اصر عند وضع الدستور الارتري على تعيين ممثل للامبراطور في ارتريا ودخل مندوب الامم المتحدة في نزاع مع الحكومة الاثيوبية استمر لمدة شهر، لكنه استسلم في النهاية وغادر البلاد، وبذلك اصبح ممثل الامبراطور السلطة الحقيقية في البلاد.

وعندما اقرت الجمعية العامة للامم المتحدة الاتحاد الفيدرالي، فان هذا القرار لم يكن الحل الشرعي للقضية الارترية، كما انها لم تشرف بصورة فعالة على تطبيق قرارها تطبيقا صادقا ولعب مندوبها انزو ماتنزو دورا متواطئا وتغاضي عن الكثير من مخالفات الحكومة الاثيوبية، وكان هذا التواطؤ الطريق الذى نفذت من خلاله اثيوبيا مؤامرة الضم القسرى.

وبالتالى لم تمارس الامم المتحدة مسؤولياتها القانونية تجاه الشعب الارترى، تلك المسؤوليات النابعة من قرارها والتي اعلنت التزاما بها، مما دفع الشعب الارتري في النهاية الى الكفاح الشعبي المسلح لاسترداد حقه القانوني والشرعي ومن هنا

يعتبر النضال الارترى نضالا عادلا من كافة الجوانب والابعاد.

نص القرار ٣٩٠أ - ٥ الذى اقرته الجمعية العمومية للامم المتحدة فى ٢ كانون الاول - ديسمبر ١٩٥٠

٣٩٠أ - ٥ - ارتريا: تقرير بعثة الامم المتحدة الى ارتريا. تقرير اللجنة الفرعية للجمعية العمومية على تقرير بعثة الامم المتحدة الى ارتريا.

بما ان القوى (الحليفة) المعنية وافقت، فى الفقرة ٣ من الملحق ١١ من ملاحق معاهدة السلم مع ايطاليا ١٩٤٧، على قبول توصية الجمعية العمومية بشأن التصرف بالمستعمرات الايطالية السابقة فى افريقيا، وعلى اتخاذ الاجراءات المناسبة لوضعها موضع التنفيذ، وبما ان هذا التصرف يجب ان يكون، بحسب احكام الفقرة ٢ من الملحق ١١ المذكور، على ضوء رغبات السكان ولمصلحتهم ولمصلحة السلام والامن مع اخذ وجهات النظر الحكومات المعنية بعين الاعتبار.

لذا:

• فان الجمعية العمومية، على ضوء التقريرين (١٥٧) تقرير بعثة الامم المتحدة الى ارتريا، وتقرير اللجنة الفرعية.

اذ تأخذ باعتبارها

(أ) رغبات سكان ارتريا ومصلحتهم، بما فيها اراء الفئات العرقية والدينية والسياسية فى مناطق البلاد، ومقدرة الشعب على الحكم الذاتى.

(ب) ومصالح السلم والامن فى شرقى افريقيا.

(ج) وحقوق اثيوبيا ومطالبها القائمة على اسس جغرافية وتاريخية وعلاقات قرابة وعلاقات اقتصادية ومنها، على وجه الخصوص، حاجة اثيوبيا المشروعة لمنفذ مناسب الى البحر.

اذ تأخذ فى حسابها اهمية ضمان استمرار مساهمة الجاليات الاجنبية فى التنمية الاقتصادية لارتريا.

واذ تلاحظ ان التصرف بارتريا ان يقوم على ارتباطها الوثيق، بسياسيا واقتصاديا، باثيوبيا واذ ترغب ان يؤمن هذا الارتباط لسكان ارتريا اشد احترام وحماية لمؤسساتهم وتقاليدهم واديانهم ولغاتهم كما يؤمن لهم اوسع قدر ممكن من الحكم الذاتى، بينما يحترم فى الوقت ذاته دستور الامبراطورية الاثيوبية، ومؤسساتها وتقاليدها ومركزها وهويتها الدوليين.

(أ) توصى بأن:

١ـ تكون ارتريا عضوا ذا حكم ذاتى متحدا مع اثيوبيا تحت سيادة التاج الاثيوبى.

٢ـ يكون للحكومة الارترية سلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية فى ميدان الشؤون الداخلية.

٣ـ يمتد سلطان الحكومة الاتحادية الى الشؤون التالية: الدفاع، الشؤون الخارجية النقد والمالية، التجارة الداخلية والخارجية، المواصلات الداخلية والخارجية بما فى ذلك الموانىء. ويكون للحكومة الاتحادية سلطة حفظ سلامة الاتحاد، ولها الحق فى فرض ضرائب موجدة فى جميع انحاء الاتحاد لتغطية نفقات مهام

الاتحاد والخدمات الاتحادية علما بان فرض مثل هذه الضرائب وتحصيلها موكل للحكومة الارترية، شريطة ان لا تتحمل ارتريا الا نصيبها العادل المناسب من هذه النفقات. ويمتد سلطان الحكومة الارترية الى كل الشؤون التي لم تنط بالحكومة الفدرالية بما في ذلك سلطة الاحتفاظ بشرطة داخلية وفرض الضرائب لتغطية المهام الداخلية والخدمات الداخلية واقرار ميزانيتها الخاصة.

٤ـ تكون ارض الاتحاد منطقة جمركية واحدة فيجب الا تكون هناك حواجز في وجه حرية تنقل البضائع والاشخاص ضمن حدودها. واما الرسوم الجمركية المفروضة على البضائع الداخلية الى الاتحاد او الخارجة منه التي غايتها النهائية او منشؤها الاصلي ارتريا فتحول الى ارتريا.

٥ـ يشكل مجلس اتحادي امبراطوري من ممثلين باعداد متساوية من كل من اثيوبيا وارتريا يجتمع مرة كل سنة على الاقل ويقدم المشورة في شؤون الاتحاد العامة المشار اليها في الفقره الثالثة اعلاه ويساهم الارتريون في الفرعين التنفيذي والقضائي. ويمثلون في الفرع التشريعي من الحكومة الاتحادية وفقا للقانون وبنسبة عدد سكان ارتريا الى سكان الاتحاد.

٦ـ تسود الاتحاد كله جنسية واحدة:

(ا) كل سكان ارتريا ما عدا الذين يحملون جنسية اجنبية هم مواطنون للاتحاد.

(ب) كل السكان المولودون في ارتريا واحد الوالدين او الجدين على الاقل من السكان الاصليين هم ايضا من مواطني الاتحاد. واذا كان مثل هؤلاء الاشخاص يحملون جنسية اجنبية فهم عند انفاذ الدستور الارتري احرار في ان يختاروا التخلي عن جنسيه الاتحاد والاحتفاظ بجنسياتهم الاجنبية خلال ستة شهور من تاريخ نفاذ الدستور. وفي حالة عدم اختيارهم تسقط بذلك عنهم

الجنسية الاجنبية.

(ج) ان الشروط التى يجب ان تتوفر فى الاشخاص الذين يكتسبون جنسية الاتحاد بموجب الفقرتين الفرعيتين أ، ب المذكورتين اعلاه لممارسة حقوقهم كمواطنين لارتريا يحددها بالدستور وبقوانين ارتريا.

(د) يحق لكل الاشخاص الذين يحملون جنسية اجنبية ومضى على اقامتهم فى ارتريا عشر سنوات قبل تبنى القرار الحالى ان يتقدموا بطلب الحصول على جنسية الاتحاد وفقا للقوانين الاتحادية دون شروط اخرى. واذا لم يحصل مثل هؤلاء الاشخاص على جنسية الاتحاد يحق لهم الاقامة فى الاتحاد والمساهمة فى الاعمال السلمية والمشروعة فى ارتريا، وتكون حقوق ومصالح المواطنين الاجانب والمقيمين فى ارتريا مضمونة وفقا لاحكام الفقرة (٧).

(٧) تكفل الحكومة الاتحادية وحكومة ارتريا المقيمين فى ارتريا دون تفريق بين احد منهم فى الجنسية او العرق او الجنس او اللغة او الدين التمتع بحقوق الانسان وبالحريات الاساسية بما فيها التالية:

(ا) حق المساواة امام القانون. ويجب الا يكون هناك اى تمييز ضد المؤسسات الاجنبية الموجودة فى ارتريا فى الميادين الصناعية او التجارية او الزراعية او الحرفية او التربوية او الخيرية، ولا ضد المؤسسات المصرفية وشركات التأمين العاملة فى ارتريا.

(ب) حق الحياة والحرية والامن الشخصى.

(ج) حق التملك وحق التصرف بالممتلكات، فلا يجوز انتزاع الملكية من اى شخص، بما فى ذلك الحقوق التعاقدية، ودون اجراء قانونى مناسب ودون دفع تعويضات حقيقية عادلة.

(د) حق حرية الراى والتعبير وحق اعتناق وممارسة اى معتقد او

دين.
(ن) حق التعليم.
(و) حق حرية التجمهر والتجمع السلميين.
(ز) حق حصانة المراسلات والمساكن ضمن حدود مقتضيات القانون.
(ح) حق ممارسة اية مهنة ضمن حدود مقتضيات القانون.
(ط) عدم اعتقال احد او توقيفه بدون امر من سلطة مخولة، الا في حالات الخرق الفاضح والخطير للقانون النافذ، ولا يرحل احد خارج البلاد الا وفقا للقانون.
(ي) حق التقاضي العادل والمنصف، وحق الاستئناف الى الامبراطور والتماسه من اجل تخفيف حكم الاعدام.
(ك) يمنع ان يكون لقانون العقوبات مفعول رجعي.

لا يبرر تقييد الحقوق المذكورة اعلاه الا احترام حقوق الاخرين وحرياتهم ومتطلبات النظام العام والمصلحة العامة.
٨ـ تؤلف الفقرات (١) الى (٧) ضمنا من هذا القرار صك الاتحاد الفدرالي الذي يرفع الى امبراطور اثيوبيا للتصديق عليه.
٩ـ تكون فترة ثمة انتقالية لا تتجاوز ١٥ ايلول ـ سبتمبر ١٩٥٢، يتم خلالها تنظيم الحكومة الارترية وتحضير الدستور الارتري ووضعه موضع النفاذ.
١٠ـ يكون في ارتريا مبعوث للامم المتحدة تعينه الجمعية العمومية. ويستعين المبعوث بخبراء يعينهم السكرتير العام للامم المتحدة.
١١ـ تظل السلطة المديرة، خلال الفترة الانتقالية، تسير شؤون ارتريا. وتحضر بالتشاور مع مبعوث الامم المتحدة، وبالسرعة

الممكنة، تنظيم ادارة ارترية، وادخال الارتريين فى كافة مستويات الادارة، وان تنتهىء لتأسيس جمعية وطنية نيابية للارتريين منتخبة من قبل الشعب. ولهذا ان تفاوض بالنيابة عن الارتريين، والاتفاق مع المبعوث، للتوصل الى وحدة جمركية موقتة مع اثيوبيا توضع موضع التنفيذ من اقرب فرصة عملية ممكنة.

١٢ـ يحضر مبعوث الامم المتحدة بالتشاور مع السلطة المديرة، ومع حكومة اثيوبيا، ومع سكان ارتريا، مشروع الدستور الارترى لكى يرفع الى الجمعية الوطنية الارترية، وينصح الجمعية الوطنية الارترية ويساعدها فى مناقشة الدستور. ويقوم الدستور الارترى على مبادىء الحكم الديمقراطى، ويشتمل على الضمانات المنصوص عنها فى الفقرة ٧ من صك الاتحاد الفدرالى، ويكون على اتساق مع نصوص صك الاتحاد الفدرالى، ويتضمت احكاما باقرار صك الاتحاد الفدرالى وتصديقه باسم الشعب الارترى.

١٣ـ يصبح صك الاتحاد الفدرالى ودستور ارتريا نافذين، بعد تصديق امبراطور اثيوبيا على صك الاتحاد الفدرالى وبعد موافقة المبعوث، واقرار الجمعية الوطنية الارترية، وتصديق امبراطور اثيوبيا، على الدستور الارترى.

١٤ـ تقوم حكومة المملكة المتحدة وايرلندة الشمالية، بما هى السلطة المديرة، بترتيبات لنقل السلطات الى الهيئات المناسبة لها. ويتم نقل السلطة حال نفاذ صك الاتحاد الفدرالى والدستور الارترى، بحسب احكام الفقرة ١٣ السابقة.

١٥ـ يجعل مبعوث الامم مقره العام فى ارتريا حتى تمام نقل السلطة، ويقدم تقارير ملائمة الى الجمعية العمومية للامم المتحدة، بخصوص قيامه بمهمته. وللمبعوث ان يتشاور مع اللجنة الفرعية للجمعية العمومية بخصوص قيامه بمهمته على ضوء التطورات، وضمن حدود احكام هذا القرار. وحين يكون نقل

السلطة، قد تم يقدم المبعوث تقريرا بهذا الى الجمعية العمومية، ويرفع لها نص الدستور الارتزى.

(ب) يخول السكرتير العام، بحسب الاصول المرعية، ان

١ـ يدبر دفع التعويضان الملائمة لمبعوث الامم المتحدة.

٢ـ يزود مبعوث الامم المتحدة بكافة الخبراء، والموظفين والتسهيلات التى يعتبرها السكرتير العام لازمة لقيام المبعوث بتنفيذ احكام هذا القرار.

□□□□□

دستور ارتريا
(نص الدستور كما اقرته الجمعية الوطنية الارترية في ١٠ تموز - يوليو ١٩٥٢)

المقدمة

باسم الله العظيم

راجين منه تعالى ان يمنح ارتريا السلام، والوئام، والازدهار، وان يجعل اتحاد ارتريا واثيوبيا منسجما ومثمرا.

نحن اعضاء الجمعية الوطنية الارترية، بوصفنا نوابا عن الشعب الارتري،

نقر هذا الدستور دستورا لارتريا:

شاكرين للامم المتحدة توصيتها بان تكون ارتريا عضوا ذا استقلال ذاتي متحدا مع اثيوبيا اتحادا فدراليا تحت سيادة التاج الاثيوبي. وان يكون دستورها مبنيا على مبادىء الحكم الديمقراطي، تواقين لتحقيق امانى سكان ارتريا وازدهارهم بتأمين علاقات وثيقة اقتصادية مع اثيوبيا، وباحترام حقوق المؤسسات والتقاليد واللغات لكل افراد الشعب وحمايتها.

مصممين على منع اى تمييز وعلى ان نضمن، فى ظل نظام حكم الحرية والمساواة، التعاون الاخوى بين مختلف العروق والاديان فى ارتريا، وان نحقق التقدم الاقتصادى والاجتماعى.

متكلين تماما على الله رب العالمين.

القسم الاول - احكام عامة

المادة (١)

اقرار صك الاتحاد الفدرالي والتصديق عليه

١/ ان الشعب الارتري يقر هنا، بواسطة نوابه، ويصدق على صك الاتحاد الفدرالي الذي وافقت عليه في الثاني من كانون الاول - ديسمبر ١٩٥٠م الجمعية العمومية للامم المتحدة..
٢/ وهو يتعهد بالتقيد مخلصا باحكام ذلك الصك..

الفصل الاول - وضعية ارتريا

المادة (٢)

اقليم ارتريا:-

ان اقليم ارتريا بما فيه الجزر، هو المنطقة ذاتها التي كانت مستعمرة ارتريا الايطالية..

المادة (٣)

الحكم الذاتي والاتحاد الفيدرالي:-

ارتريا هي عضو يتمتع بالحكم الذاتي متحد فدراليا مع اثيوبيا تحت سيادة التاج الاثيوبي..

المادة (٤)

السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية:-

تتمتع حكومة ارتريا بسلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية تتعلق بالشئون الداخلية ضمن سلطاتها (صلاحياتها)..

المادة (٥)

الشئون الداخلية ضمن سلطان ارتريا:-

١/ يمتد سلطان حكومة ارتريا الي كل الشؤون غير المناطة بالحكومة الاتحادية في صك الاتحاد الفدرالي..
٢/ يتضمن هذا السلطان:-
(أ) مختلف فروع القانون (قانون العقوبات، القانون المدني، القانون التجاري، الخ).
(ب) تنظيم الخدمات العامة.
(ج) البوليس الداخلي.
(د) الصحة.
(هـ) التربية.
(و) المعونة الشعبية والضمان الاجتماعية.
(ز) حماية العمالة.
(ح) استغلال الموارد الطبيعية، وتنظيم الصناعة والتجارة الداخلية، والمهن والحرف..
(ط) الزراعة.
(ى) المواصلات.
(ك) الخدمات ذات النفع العام المخصوصة بارتريا.
(ل) الميزانية الارترية، وفرض وجباية الضرائب المخصصة لسد نفقات المهام والخدمات العامة الارترية..

المادة (٦)

مساهمة ارتريا في نفقات الحكومة الاتحادية
١/ تتحمل ارتريا نصيبها العادل والمناسب من نفقات المهمات والخدمات الاتحادية..
تقدير الضرائب الاتحادية وجبايتها:-

٢/ تقدر الحكومة الارترية وتجبي ضمن ارتريا، بالنيابة عن الحكومة الاتحادية الضرائب المخصصة لهذه الغاية لمنفعة الاتحاد بكامله..

عائدات الضرائب الجمركية:-

٣/ العائدات المخصصة لارتريا تتضمن الرسوم الجمركية عن البضائع الداخلية الي الاتحاد او الخارجة منه التي غايتها الاخيرة او منشؤها ارتريا، وذلك تمشيا مع احكام الفقرة ٤ من قرار الثاني من كانون الاول - ديسمبر ١٩٥٠ للجمعية العمومية للامم المتحدة..

المادة (٧)

تمثيل ارتريا في المجلس الامبراطوري الاتحادي:-

١/ ممثلو ارتريا في المجلس الامبراطوري الاتحادي المؤلف من اعداد متساوية من الاثيوبيين والارتريين، يعينهم رئيس السلطة التنفيذية بموافقة الجمعية الوطنية، ويكرسهم في مناصبهم رسميا الامبراطور..

مشاركة الارتريين في الحكومة الاتحادية:-

٢/ يشارك الارتريون في الفرعين التنفيذي والقضائي ويتمثلون في الفرع التشريعي من الحكومة الاتحادية بحسب القانون وبنسبة سكان ارتريا الي سكان الاتحاد..

المادة (٨)

الجنسية الارترية -

مواطنـو ارتـريا هم الاشخاص الذين حصلوا علي الجنسية الاتحادية في ارتريا بناء علي صك الاتحاد الفدرالي القسم (أ) الفقرة (٦) من قرار الجمعية العمومية رقم (١٣٩٠أ ـ ٥) ومنحوا الجنسية الارترية بحسب القوانين الارترية..

المادة (٩)

حقوق المواطنين الاتحادية الذين ليسوا ارتريين..
١/ يتمتـع المـواطنون الاتحاديون الذين ليسوا ارتريين بنفس حقوق الارتريين علي اساس المعاملة بالمثل..
٢/ يتمتـع المـواطنون الاتحاديون بالحقوق السياسية بحسب الدستور والقوانين الارترية علي اساس المعاملة بالمثل..

الفصل الثاني ـ تمثيل الامبراطور فى ارتريا
(المادة (١٠)

ممثل للامبراطور في ارتريا:ـ
يكون لصاحب الجلالة الامبراطورية، امبراطور اثيوبيا، عاهل الاتحاد، ممثل في ارتريا..

المادة (١١)

رتبة ممثل الامبراطور:ـ
يكون لممثل الامبراطور، في كافة المناسبات، محل الصدارة في الاحتفالات الرسمية في ارتريا..

المادة (١٢)

[illegible] رئيس السلطة التنفيذية اليمين القانونية امام ممثل الامبراطور، تكريس رئيس السلطة التنفيذية رسميا في منصبه..

يؤدي رئيس السلطة التنفيذية، المنتخب من قبل الجمعية الوطنية بحسب المادة ٦٨ اليمين القانونية بحسب احكام المادة ١٢ امام ممثل الامبراطور الذي يأخذ العلم بان رئيس السلطة التنفيذية قد انتخب من قبل الجمعية الوطنية، يكرسه رسميا في منصبه باسم الامبراطور، عاهل الاتحاد..

المادة (١٣)

افتتاح واختتام دورات الجمعية الوطنية:-

عند افتتاح واختتام دورات الجمعية الوطنية لممثل الامبراطور ان يلقي خطابا للعرش يعالج فيه الشؤون ذات المصلحة المشتركة للاتحاد وأوربا..

المادة (١٤)

ابلاغ التشريعات الى ممثل الامبراطور:-

١) عندما تقر الجمعية مشروع قانون يحيله رئيس السلطة التنفيذية فورا الى ممثل الامبراطور..

٢) اذا اعتبر ممثل الامبراطور ان مشروع القانون الي صوتت عليه الجمعية الوطنية يمس الصلاحيات الاتحادية، او انه يتعلق بالمعاهدات الدولية للاتحاد، فله ان يحيل طلبا الي رئيس

السلطة التنفيذية خلال عشرين يوما بعد اجراء التصويت في الجمعية الوطنية لاعادة النظر في مشروع القانون ذاكرا الاسباب التي دفعته لهذا..

المادة (١٥)

نشر القوانين:-
ينشر ممثل الامبراطور القوانين بالاسلوب المحدد في المادة (٥٨)..

الفصل الثالث - الحكم - الديمقراطي في ارتريا
المادة (١٦)

مبدأ الحكم الديمقراطي في ارتريا:-
دستور ارتريا مبني علي مبادىء الحكم الديمقراطي..

المادة (١٧)

احترام حقوق الانسان:-
يضمن الدستور لكل الاشخاص التمتع بحقوق الانسان والحريات الاساسية..

المادة (١٨)

اجهزة الحكومة انشأها الشعب، وتعمل لخدمة مصالح الشعب..

١) كل اجهزة الحكومة انشأها الشعب، ويجري اختيارها بانتخابات موقوتة وحرة وعادلة، مباشرة او بصورة غير مباشرة..
٢) تعمل اجهزة الحكومة لخدمة مصالح الشعب..

المادة (١٩)

حكم القانون:-
١) ليس لأجهزة الحكومة ولا للمواطنين الرسميين اي سلطات الا التي منحة لهم بالدستور وبالقوانين والنظم التي تطبق بالمثل..

المادة (٢٠)

حقوق الانتخاب:-
يتألف الناخبون من مواطنين ارتريين هم:
١) الذكور
ب) الذين بلغوا سن الحادية والعشرين.
ج) الذين لديهم الاهلية كما يحدد الاهلية القانون.
د) الذين قاموا سنة سابقة للانتخابات في الدائرة الانتخابية التي يصوتون فيها..

المادة (٢١)

العلم الاتحادي:-
١) يحترم العلم الاتحادي في ارتريا

علم ارتريا وشعارها وخاتمها..
٢/ يكون لأرتريا علم وشعار وخاتم تحدد مواصفاتها بقانون..

الفصل الرابع ـ حقوق الانسان والحريات الاساسية
الجزء الاول ـ الاحكام المنسوخة ـ طبق الاصل عن صك الاتحاد الفدرالي
المادة (٢٢)

الاحكام المنسوخة طبق الاصل من صك الاتحاد الفدرالي:ـ
احكام الفقرة التالية من صك الاتحاد الفدرالي التالية تؤلف جزءا لا يتجزأ من دستور ارتريا..

تضمن الحكومة الاتحادية وارتريا، دون تمييز بحسب الجنسية او العرق او الجنس او اللغة او الدين، التمتع بحقوق الانسان وبالحريات الاساسية بما فيها التالية:ـ

(أ) حق المساواة امام القانون ولا يجري اي تمييز ضد المؤسسات الاجنبية الموجودة في ارتريا التي تمارس الفعاليات الصناعية والتجارية الزراعية والحرفية والتربوية والخيرية، ولا ضد المؤسسات المصرفية وشركات التأمين العاملة في ارتريا..

(ب) حق الحياة والحرية والامن الشخصي..

(ج) حق امتلاك الاملاك والتصرف بها.. ولا تنتزع الملكية، بما فيها الحقوق التعاقدية بدون اتخاذ اجراءات قانونية وبدون دفع تعويض عادل وفعال..

(د) حق حرية الرأي والتعبير، والحق في اعتناق وممارسة اي مذهب او عقيدة دينية..

(ه) حق التعليم.

(و) حق حرية التجمهر والتجمع سلميا..
(ز) حق حصانة المراسلة والمسكن، ضمن حدود مقتضيات القانون..
(ح) حق ممارسة اي مهنة.. ضمن حدود مقتضيات القانون..
(ط) لا يتعرض احد للتوقيف والاعتقال بدون امر من سلطة مخولة، الا في حالة خرق القانون بصورة شنيعة وخطرة وبالقوة، ولا ينفي احدا الا بحسب مقتضيات القانون..
(ي) حق المحاكمة العادلة المنصفة، وحق استرحام الامبراطور، وحق التماسه تخفيف احكام الاعدام..
(ك) يستبعد المفعول الرجعي لقانون العقوبات..

الجزء الثاني ـ احكام اخري

المادة (٢٣)

الحرية والمساواة امام القانون كل واحد هو شخصية امام القانون..

كل الاشخاص يولدون احرارا.. وهم متساوون امام القانون بدون تمييز بحسب الجنسية او العرق او الجنس او الدين، وبما هم كذلك يتمتعون بالحقوق المدنية ويخضعون للواجبات والالتزامات..

المادة (٢٤)

منع التعذيب وعقوبات معينة:ـ

لا يخضع التعذيب احد، ولا لمعاملات او عقوبات قاسية او غير انسانية او مهينة..

المادة (٢٥)

حق حرية التنقل:-

لكل مقيم في ارتريا الحق في حرية التنقل واختيار محل الاقامة في ارتريا ضمن حدود احكام المادة (٣٤)..

المادة (٢٦)

حرية الضمير والعقيدة الدينية:-

ان الحق بحرية الضمير والعقيدة الدينية يشمل حق كل واحد، منفردا او ضمن جماعة اخرين علي رؤوس الاشهاد او بصورة خاصة، ان يعبر عن عقيدته بالتعليم، وبالفعل، وبالعبادة، وباداء الطقوس..

المادة (٢٧)

منع التمييز الذي يمس اي عقيدة دينية:-

لا يتخذ اي اجراء اقتصادي او مالي او سياسي ذي طبيعة تمييزية للاساءة الي اية عقيدة دينية تمارس في ارتريا..

المادة (٢٨)

اعتبار الهيئات الدينية شخصيات اعتبارية امام القانون:-

تعتبـر الهيئات الدينية بكافة انواعها، والمذاهب الدينية متمتعة بالشخصية الاعتبارية. وبالتالي يحق لأية طائفة دينية او اية جماعة من المواطنين تنتمي الي تلك الجماعة ان:ـ

(أ) انشاء وادارة المؤسسات للاغراض الدينية والتربوية والخيرية..

(ب) تسيير شؤونها الخاصة في ميدان العقيدة الدينية..

(ج) امتلاك الاملاك المنقولة وغير المنقولة واحتيازها..

(د) ادارة املاكها وعقد العقود.

المادة (٢٩)

التعليم الديني:ـ

لا يطالب اي تلميذ من تلاميذ المدارس العامة بالمساهمة في اية دعوة دينية او تعليم ديني في تلك المدرسة ولا بأداء الطقوس الدينية في تلك المدرسة..

المادة (٣٠)

حرية التعبير:ـ

لكـل مقيم في ارتـريـا الحق في التعبير عن رأيه بأية وسيلة (الصحافة، وبالخطابة، الخ) وفي ان يطلع علي ازاء الآخرين..

المادة (٣١)

الحق في التعليم وحرية التعليم:ـ

١/ لكل مقيم في ارتريا الحق في التعليم، وتبذل الحكومة كل جهدها لتأسيس المدارس وتدريب المعلمين..
٢/ تشجع الحكومة الافراد والجمعيات والمؤسسات الخاصة دون النظر الي العرق والجنسية والجنس واللغة علي فتح المدارس، شرط ان يقدموا الادلة علي وصولهم الي المستوي المطلوب في الاداب والكفاءة..
٣/ يتمشي التعليم في المدارس مع روح الدستور..

المادة (٣٢)

الجمعيات والشركات:ـ
١/ لكل مقيم في ارتريا الحق في تشكيل الجمعيات والشركات لأغراض قانونية..
٢/ تتمتع الشركات والجمعيات بالحريات الاساسية بقدر ما تسمح طبيعتها..
٣/ وتعتبر تلك الشركات والجمعيات شخصيات اعتبارية امام القانون..

المادة (٣٣)

حماية ظروف العمل:ـ
١/ لكل مقيم في اريتريا بغض النظر عن الجنسية التي ينتمي اليها.. او العرق او الجنس او الديانة الحق في فرصة العمل، وفي الاجر المتساوي، وفي العطل المنتظمة المدفوعة الاجر، وفي تقاضي العلاوات علي من يعيلهم شرعا، وفي التعويض عن المرض

والاصابات الناجمة عن العمل وفي مستوي من الحياة كريم وصحي..

النقابات المهنية:ـ

١/ لكل مقيم في ارتريا الحق في تشكيل النقابات المهنية وفي الانضمام اليها لحماية مصالحه..

المادة (٣٤)

التحكيم القانوني في التمتع بحقوق الانسان وبالحريات الاساسية:ـ

١/ تنطبق احكام الفقرة الفرعية الاخيرة من الفقرة السابعة من صك الاتحاد الفدرالي علي كامل الفصل الرابع، القسم الاول من الدستور.. اما نص هذه الفقرة الفرعية فهو كالتالي:ـ

لايبرر اي تقييد للحقوق المذكورة اعلاه، الا احترام حقوق الاخرين وحرياتهم ومتطلباتهم النظام العام والمصلحة العامة ولا شيء غير ذلك..

٢/ وعند تطبيق الاحكام المذكورة ينظم التمتع بحقوق الانسان وبالحريات الاساسية بقانون شرط الا يعيق هذا التنظيم التمتع بها..

المادة (٣٥)

واجبات الافراد:ـ

علي كل فرد واجب احترام الدستور والقوانين وخدمة المجتمع..

الفصل الخامس ـ الحقوق الخاصة لمختلف فئات الشعب في ارتريا ·

المادة (٣٦)

الاحوال الشخصية:ـ

لمواطني الاتحاد، ومنهم الذين تشملهم الفقرتان الفرعيتان (ب) و(د) من صك الاتحاد الفدرالي وكذلك للاجانب الحق في احترام عاداتهم وشرائعهم الخاصة التي تتحكم بأحوالهم الشخصية واهليتهم القانونية، وقانون الاسرة وقانون الارث..

المادة (٣٧)

حقوق الملكية:ـ

حقوق الملكية والحقوق الطبيعية بما فيها الحقوق علي اراضي الدولة التي رسختها الاعراف او القوانين وتتمتع بها في ارتريا القبائل ومختلف فئات الشعب والاشخاص الحقيقيون والاعتباريون، لا يمسها اي قانون ذي طبيعة انحيازية..

المادة (٣٨)

اللغات:ـ

١/ التجرينية والعربية هما اللغتان الرسميتان لارتريا..

٢/ تمشيا مع العرف الراسخ في ارتريا يسمح باستعمال اللغات التي تتكلمها وتكتبها فئات الشعب المختلفة في ارتريا في التعامل مع السلطات العامة وكذلك في الاغراض الدينية والتربوية وفي كل

اشكال التعبير عن الافكار..

القسم الثاني ـ الجمعية الوطنية
الفصل الاول ـ تشكيل الجمعية الوطنية وانتخابها
المادة (٣٩)

إنشاء جمعية وطنية تمثل الشعب الارتري:ـ
١/ تمارس السلطة التشريعية جمعية وطنية تمثل الشعب الارتري..
٢/ يمثل اعضاء الجمعية الوطنية الشعب الارتري كله، لا الدائرة الانتخابية التي انتخبوا فيها فقط..

المادة (٤٠)

عدد اعضاء الجمعية الوطنية:ـ
١/ تتألف الجمعية الوطنية من عدد لا يقل عن خمسين ولا يزيد عن سبعين عضوا..
٢/ يحدد اعضاء الجمعية الوطنية بقانون، ويكون ضمن الحدود المنصوص عنها في الفقرة السابقة..

المادة (٤١)

الدوائر الانتخابية:ـ
١/ تقسيم الاراضي الارترية الي دوائر انتخابية، كلٌ واحدةٌ منها

تنتخب ممثلا واحدا..
٢/ تنشأ هذه الدائرة الانتخابية بحيث تكون متساوية في عدد السكان تقريبا..
اما حدود الدوائر فتحدد بقانون..

المادة (٤٢)

الاهلية للترشيح:-
كل الناخبين مؤهلون للترشيح لمقاعد الجمعية الوطنية شرط ان يكونوا:-
أ / بلغوا سن الثلاثين..
ب/ مقيمين في ارتريا منذ ثلاث سنوات، ومقيمين في الدوائر الانتخابية لمدة سنتين خلال السنوات العشر السابقة..
(ج) ليسوا ناقصي الاهلية لأي سبب يحدده القانون..
(د) ليسوا موظفين في الحكومة الارترية او الاتحادية، الا اذا كانوا استقالوا في الوقت الذي يقدمون فيه طلب الترشيح..

المادة (٤٣)

نظاما التصويت:-
١/ ينتخب اعضاء الجمعية الوطنية اما بالاقتراع المباشر واما بغير المباشر..
٢/ يحدد بقانون نظاما التصويت الذي يطبق في كل دائرة انتخابية..
٣/ يكون التصويت بالاقتراع المباشر شخصيا ومتساويا وسريا..

ولهذا الغرض تنظم لوائح بالناخبين الذين يحق لهم الانتخاب، وتنقح هذه اللوائح بين الحين والحين.. ويحدد القانون نظام انشاء اللوائح الانتخابية..

٤/ تجري المرحلة الاولي من التصويت بالاقتراع غير المباشر بحسب العادات المحلية، ويكون التصويت في المرحلة الثانية شخصيا ومتساويا وسريا..

المادة (٤٤)

الانتخابات بالاقتراع المباشر والانتخاب في المرحلة الثانية في حالة الاقتراع غير المباشر..

١/ اذا نال احد المرشحين للجمعية الوطنية اكثرية مطلقة من الاصوات يعلن انتخابه..

٢/ اذا لم يحصل اي من المرشحين علي الاكثرية المطلقة، كما حددتها الفقرة الاولي، يجري اقتراع آخر.. والمرشح الذي ينال عندئذ اكثر عدد من الاصوات يعلن انتخابه..

المادة (٤٥)

اللجنة الانتخابية العليا:ـ

١/ تعين المحكمة العليا، بناء علي المادة ٨٥ لجنة انتخابية عليا تكون مسؤولة عن الاشراف علي كافة العمليات الانتخابية (بما فيها تنظيم اللوائح الانتخابية)، وعن منع او ايقاف التجاوزات..

٢/ تعين اللجنة العليا من بين اعضاء الناخبين في كل دائرة انتخابية ممثلا لها يعمل تحت سلطتها..

٣/ يعلن الممثل المذكور لجنة انتخابية استشارية من بين الناخبين في الدائرة تساعده في مهمته..

وما ان يعلن عن افتتاح فترة الانتخابات بحسب القانون حتي يكون لكل مرشح الحق في ان يتمثل في اللجنة..

٤/ كيفية تنفيذ هذه المادة يحددها القانون..

المادة (٤٦)

انتخابات الجمعية الوطنية المتنازع عليها:-

١/ عند افتتاح الدورة التي تلي الانتخابات مباشرة تثبت الجمعية اعضاءها.. وكل الاعضاء الذين لم يطعن في انتخابهم يثبتون تلقائيا..

٢/ وفي حالة طعن بانتخابات تقرر الجمعية بأكثرية ثلثي الاعضاء الحاضرين، فيما اذا كانت الانتخابات صحيحة، شرط الا تقل بأكثرية الثلثين هذه عن نصف عدد اعضاء الجمعية الوطنية اصلا..

٣/ في حالة عدم تثبيت انتخاب عضو في الجمعية الوطنية يحق له، خلال ثلاثة ايام التي تلي اقرار القرار في الجمعية الوطنية، ان يستأنف القرار الي المحكمة العليا المشكلة بناء علي المادة ٨٥، لكنه لا يتسم مقعده في الجمعية الا بعد ان تكون المحكمة العليا اصدرت قرارها بذلك..

المادة (٤٧)

مدة ولاية الجمعية الوطنية:-

١/ تنتخب الجمعية الوطنية لمدة اربع سنوات..

٢/ يسمح للأعضاء باعادة انتخابهم..
٣/ اذا حصل شاغر خلال فترة جمعية وطنية تجري انتخابات فرعية.. لكن لا تجري اية انتخابات فرعية خلال ستة شهور من انتخاب جمعية وطنية جديدة..

الفصل الثاني ـ الدورات والجلسات

المادة (٤٨)

الدورات الاعتيادية:ـ
١/ تجتمع الجمعية الوطنية في دورتين اعتياديتين كل سنة..
٢/ تجتمع الجمعية الوطنية في كل دورة اعتيادية بتاريخ يحدده القانون.. هذه الدورة تستغرق ما لايقل عن شهر..
٣/ يحدد رئيس السلطة التنفيذية ميعاد افتتاح الدورة الاعتيادية الثانية بعد استشارة رئيس الجمعية الوطنية..

وهذه الدورة الثانية تخصص بصورة رئيسية التصويت علي الميزانية، ولا تبحث الجمعية الوطنية، اي موضوع اخر الا بعد التصويت علي الميزانية.. ولا تختتم الدورة الا بعد التصويت علي الميزانية بالصورة الواردة في المادة ٦٠..

٤/ يحدد رئيس السلطة التنفيذية ميعاد اقفال الدورة الاعتيادية بعد استشارة رئيس الجمعية الوطنية..
٥/ يحق لرئيس السلطة التنفيذية، بموافقة رئيس الجمعية الوطنية، تعليق الدورة لفترة لا تتجاوز العشرين يوما..

المادة (٤٩)

الدورات الاستثنائية:ـ

٢/ يسمح للأعضاء باعادة انتخابهم..
٣/ اذا حصل شاغر خلال فترة جمعية وطنية تجري انتخابات فرعية.. لكن لا تجري اية انتخابات فرعية خلال ستة شهور من انتخاب جمعية وطنية جديدة..

الفصل الثاني ـ الدورات والجلسات

المادة (٤٨)

الدورات الاعتيادية:ـ
١/ تجتمع الجمعية الوطنية في دورتين اعتياديتين كل سنة..
٢/ تجتمع الجمعية الوطنية في كل دورة اعتيادية بتاريخ يحدده القانون.. هذه الدورة تستغرق ما لايقل عن شهر..
٣/ يحدد رئيس السلطة التنفيذية ميعاد افتتاح الدورة الاعتيادية الثانية بعد استشارة رئيس الجمعية الوطنية..

وهذه الدورة الثانية تخصص بصورة رئيسية التصويت علي الميزانية، ولا تبحث الجمعية الوطنية، اي موضوع اخر الا بعد التصويت علي الميزانية.. ولا تختم الدورة الا بعد التصويت علي الميزانية بالصورة الواردة في المادة ٦٠..

٤/ يحدد رئيس السلطة التنفيذية ميعاد اقفال الدورة الاعتيادية بعد استشارة رئيس الجمعية الوطنية..
٥/ يحق لرئيس السلطة التنفيذية، بموافقة رئيس الجمعية الوطنية، تعليق الدورة لفترة لا تتجاوز العشرين يوما..

المادة (٤٩)

الدورات الاستثنائية:ـ

١ يحق لرئيس السلطة التنفيذية دعوة الجمعية الوطنية الي دورة استثنائية..

٢ يدعو رئيس السلطة التنفيذية الجمعية الوطنية الي دورة استثنائية كلما احيل اليه طلب بذلك موقع مما لا يقل عن ثلث الاعضاء..

٣ حين تجتمع الجمعية الوطنية في دورة استثنائية بدعوة من رئيس السلطة التنفيذية ومبادرة منه، لا تبحث الا المسائل المدرجة في الدعوة التي وجهت اليها.. ويحدد رئيس السلطة التنفيذية ميعاد اقفال الدورة..

٤ حين تجتمع الجمعية الوطنية في دورة استثنائية بناءا علي طلب ما لايقل عن ثلث عدد اعضائها، تجدد جدول اعمالها بنفسها.. ويحدد رئيس السلطة التنفيذية ميعاد اقفال الدورة بالاتفاق مع رئيس الجمعية الوطنية..

المادة (٥٠)

النصاب:-

نصاب الجمعية الوطنية هو ثلثا عدد اعضائها..

المادة (٥١)

النظام الداخلي:-

تقرر الجمعية الوطنية نظامها الداخلي بنفسها..

المادة (٥٢)

مكتب الجمعية الوطنية:-

تنتخب الجمعية الوطنية اعضاء مكتبها في بداية الدورة الاعتيادية الاولي من كل عام، او عند بداية الدورة التشريعية الجديدة، يتالف اعضاء المكتب من رئيس، ونائب رئيس، واعضاء آخرين اذا ارادت الجمعية الوطنية ذلك..

الفصل الثالث ـ احوال اعضاء الجمعية الوطنية

المادة (٥٣)

اليمين القانونية:ـ

يقسم اعضاء الجمعية الوطنية الذين لم يكونوا نوابا في المجلس التشريعي السابق، قبل تسليمهم واجباتهم، اليمين القانونية التالية امام رئيس الجمعية الوطنية، كل عضو بحسب العقيدة الدينية والعادة المرعية لديه..

"اقسم بالله العظيم" (او اية صيغة تتفق مع العقيدة الدينية والعادة المرعية لدي عضو الجمعية الوطنية المعني) ان احترم الاتحاد الفدرالي تحت سيادة التاج الامبراطوري، وان اخدم ارتريا باخلاص وان ادافع عن دستورها وعن قوانينها، والا اسعي الي اي منفعة شخصية من منصبي، وان اقوم بكل واجباتي باخلاص..

المادة (٥٤)

الحصانة البرلمانية:ـ

١/ لا تقام الدعاوي اعضاء الجمعية الوطنية بسبب آرائهم او اصواتهم التي بدرت عنهم اثناء ادائهم واجباتهم..

٢ لا يعتقل اعضاء الجمعية الوطنية ولا تقام الدعاوي عليهم بدون تفويض بذلك من الجمعية الوطنية "الا في حالات الجرم المشهود حيث يمكن اعتقالهم، ولكن اقامة الدعاوي عليهم، حتي في هذه الحالة، تبقي خاضعة لتفويض الجمعية الوطنية وحين لا تكون الجمعية الوطنية منعقدة.في دورة فهذا التفويض يعطيه اعضاء مكتب الجمعية.. ويمكن ان تقرر الجمعية الوطنية فيما بعد واذا كان "الاجراءات ان تستمر..

المادة (٥٥)

تعويضات اعضاء الجمعية الوطنية:-

١/ يتقاضي اعضاء الجمعية الوطنية تعويضات يحددها القانون..

٢/ لا تصبح الزيادة علي التعويضات سارية المفعول الا بعد انقضاء مدة ولاية الجمعية الوطنية التي اقرتها..

الفصل الرابع - سلطات الجمعية الوطنية

المادة (٥٦)

السلطات العامة للجمعية الوطنية:-

تصوت الجمعية على القوانين وعلي الميزانية وتنتخب رئيس السلطة التنفيذية وتشرف علي اعمال السلطة التنفيذية..

الجزء الأول - المهمات التشريعية

المادة (٥٧)

تحضير مسودات التشريعات واقرارها:-

١/ يمكن تقديم مسودات التشريعات الي الجمعية الوطنية من قبل اعضاء الجمعية الوطنية ويمكن ان تحال اليها من رئيس السلطة التنفيذية..

٢/ تبحث هذه التشريعات وتناقش ويصوت عليها بحسب نصوص النظام الداخلي للجمعية الوطنية..

المادة (٥٨)

طلب اعادة النظر:-

١/ تحال مسودة التشريع التي تقرها الجمعية الوطنية فورا من رئيس الجمعية الوطنية الي رئيس السلطة التنفيذية..

موافقة رئيس السلطة التنفيذية علي التشريعات..

٢/ يحيلها رئيس السلطة التنفيذية فور تسلمها الي ممثل الامبراطور الذي له ان يطلب، بحسب احكام المادة ١٤، ان يعاد النظر فيها في الجمعية الوطنية.

النشر

٣/ اذا حال ممثل الامبراطور عند استخدامه الامتياز المنصوص عنه في المادة ١٤، طلبا باعادة الي رئيس السلطة التنفيذية، واعطي الاسباب التي دفعته لهذا، يتوجب علي الجمعية الوطنية ان تصوت عليه مرة اخري، ويجب ان تنال مسودة التشريع اكثرية الثلثين لاقرارها..

٤/ اذا اقرت مسودة التشريع بعد اعادة النظر، كما نصت الفقرة السابقة، او اذا لم يستخدم ممثل الامبراطور الامتياز الوارد في المادة ١٤، يتوجب على رئيس السلطة التنفيذية ان يعمد خلال عشرين يوما تلي التصويت الذي جري في الجمعية الوطنية، اما الي

الموافقة علي مسودة التشريع واحالتها الي ممثل الامبراطور للنشر خلال خمسة ايام من استلامها، او اعادتها الي الجمعية الوطنية مرافقة بتعليقاته..

٥/ اذا اعاد رئيس السلطة التنفيذية مسودة التشريع الي الجمعية الوطنية.. اعادت الجمعية الوطنية النظر في مسودة التشريع وصوتت عليه من جديد.. فاذا اقرت مسودة التشريع بأكثرية الثلثين احالها رئيس السلطة التنفيذية الي ممثل الامبراطور للنشر خلال خمسة ايام..

٦/ كافة مسودات التشريعات التي يتم اقرارها بحسب احكام هذه المادة ولا تنشر خلال الفترة المحددة بالفقرتين الرابعة والخامسة من هذه المادة، تصبح سارية المفعول بعد نشرها من قبل رئيس السلطة التنفيذية..

الجزء الثاني ـ الميزانية

المادة (٥٩)

إحالة رئيس السلطة التنفيذية مسودة الميزانية:ـ

١/ قبل شهر واحد علي الاقل من افتتاح الدورة الاعتيادية الثانية للجمعية الوطنية يحيل رئيس السلطة التنفيذية مسودة ميزانية السنة المالية التالية..

٢/ تغطي مسودة الميزانية كامل موارد حكومة ارتريا ونفقاتها للسنة المالية التالية..

المادة (٦٠)

مناقشة الميزانية في الجمعية الوطنية واقرارها:ـ

١/ خلال الشهر الذي يسبق دورة الجمعية الوطنية الاعتيادية الثانية.. تبحث اللجنة المالية في الجمعية الوطنية مسودة الميزانية المحالة من رئيس السلطة التنفيذية وتقدم تقريرها الى الجمعية الوطنية..

٢/ تجري مداولة عامة حول مسودة الميزانية عند بداية الدورة الاعتيادية الثانية للجمعية الوطنية.. وبغضون عشرة ايام تتلو اقفال المداولة، يقدم رئيس السلطة التنفيذية مسودة ميزانية منقحة تتضمن التعديلات التي ربما يكون قرر اجراءها على المسودة الاولي بنتيجة الملاحظات التي ابدتها الجمعية الوطنية..

٣/ تتابع الجمعية الوطنية عندئذ بحث مختلف بنود الميزانية..

(أ) فأولا تقر تقديرات النفقات، بتعديلها او بدون تعديلها، ولا يطرح على التصويت الا مجموع تقديرات كل شعبة تنفيذية..

وليس للجمعية ان تزيد من التقديرات المقترحة في مسودة الميزانية الا اذا عودلت الزيادة بتقديرات مقابلة لها في الواردات وحصلت على موافقة السلطة التنفيذية..

(ب) ثم تقر الجمعية الوطنية تقديرات الميزانية بدون تعديل، فصلا فصلا، وكل فصل يجري التصويت عليه على حده..

٤/ يجري اقرار الميزانية بكاملها قبل بداية السنة المالية، والا تعتبر مسودة الميزانية المنقحة كما قدمتها السلطة التنفيذية بحسب الفقرة ٢ اعلاه، قد اقرت بالموافقة الضمنية، شرط ان تكون السلطة التنفيذية من جانبها تقيدت بالمهلة المنصوص عنها في المادة ٥٩ وفي المادة هذه..

المادة (٦١)

كل الضرائب والنفقات يجب ان تقرر بقانون:ـ

لا تفرض اية ضريبة، ولا تعقد اية نفقة الا بقانون..

المادة (٦٢)

صيغة الميزانية:-
يسن قانون يتحكم بالصيغة التي تقدم بها الميزانية وبالطريقة التي يجري التصويت عليها كل سنة..

المادة (٦٣)

الحساب المخصص للنفقات الطارئة:-
١/ تدخل الجمعية الوطنية في الميزانية، عند تصويتها عليها، حسابا مخصصا للنفقات الطارئة..
٢/ لا يتجاوز مبلغ هذا الحساب ١٠ بالمائة من تقديرات النفقات..
٣/ وفي بداية الدورة التالية للجمعية الوطنية، يقدم رئيس السلطة التنفيذية تقريرا عن المجالات التي استعمل فيها هذا الحساب، وتصوت الجمعية الوطنية علي هذا التقرير..

المادة (٦٤)

حسابات السنوات المالية السابقة:-
١/ يحيل رئيس السلطة التنفيذية حسابات كل سنة مالية، خلال ثمانية عشر شهرا من اختتام تلك السنة المالية، الي الجمعية الوطنية للموافقة عليها..

٢/ تنتخب الجمعية الوطنية مفتش حسابات عام، مستقلا عن السلطة التنفيذية..

٣/ تكون المهمة الرئيسية لمفتش الحسابات العام، تدقيق الحسابات السنوية، وتقديم تقرير الجمعية الوطنية بتضمن ملاحظاته عليها عند تقديمها الي الجمعية الوطنية..

٤/ تحدد بقانون طريقة انتخاب مفتش الحسابات العام والامور التي تدخل ضمن صلاحياته..

القسم الثالث ـ انتخاب الرئيس واشراف الجمعية الوطنية علي السلطة التنفيذية

المادة (٦٥)

انتخاب رئيس السلطة التنفيذية:ـ

تنتخب الجمعية الوطنية رئيس السلطة التنفيذية كما هو وارد في المادة ٦٨ .

المادة (٦٦)

اشراف الجمعية الوطنية علي السلطة التنفيذية:ـ

١/ يحق لاعضاء الجمعية الوطنية ان يطرحوا على السلطة التنفيذية ما شاؤوا من اسئلة كتابة. او شفاها اذا كانت الاسئلة قصيرة. وعلي السلطة التنفيذية ان تجيب..

٢/ يمكن اجراء مناقشة لسياسة السلطة التنفيذية بناء عالى طلب عشرة من اعضاء الجمعية الوطنية. ويحق للسلطة التنفيذية

ان تتدخل اثناء اجراء المناقشة وقبيل اقفالها..

القسم الثالث ـ السلطة التنفيذية
الفصل الاول ـ تكوينها وتعيينها
المادة (٦٧)

تكوين السلطة التنفيذية:
تتألف السلطة التنفيذية من رئيس السلطة التنفيذية يساعده سكرتيرو الشعب التنفيذية.

المادة (٦٨)

انتخاب رئيس السلطة التنفيذية:
١ـ ينتخب رئيس السلطة التنفيذية في الجمعية الوطنية بالاقتراع السرى، فاذا حصل مرشح على ثلثى عدد الاصوات المقترعة اعلن انتخابه. فاذا لم يحصل اى مرشح على العدد المطلوب من الاصوات يحذف من اللائحة المرشح الذى نال أقل عدد من الاصوات، ثم تصوت الجمعية الوطنية مرة ثانية على الباقين وتكرر العملية اذا دعت الحاجة الى ان يحصل احد المرشحين على عدد الاصوات المطلوب.
٢ـ ليس مؤهلا لمنصب رئيس السلطة التنفيذية الا المواطنون الاريتريون الذين بلغوا سن الخامسة والثلاثين. ويتمتعون بحقوقهم السياسية.
٣ـ تنتخب الجمعية الوطنية رئيساً للسلطة التنفيذية عند افتتاح كل مجلس تشريعى.

٤- في حالة وفاة رئيس السلطة التنفيذية او استقالته تنتخب الجمعية الوطنية خلفا له خلال خمسة عشر يوما، فاذا لم تكن الجمعية الوطنية في دورة عادية يدعوها رئيس الجمعية الوطنية الى دورة استثنائية.

يبقى رئيس السلطة التنفيذية المنتخب حديثا في المنصب حتى نهاية فترة سلفه.

٥- يمكن لرئيس السلطة التنفيذية ان يعاد انتخابه.

المادة (٦٩)

تعيين سكرتيرى الشعب التنفيذية:

١- يتمتع رئيس السلطة التنفيذية بصلاحية تعيين وعزل سكرتيرى الشعب التنفيذية الذين يكونون مسؤولين اتجاهه.

٢- ليس مؤهلا لان يكون في منصب سكرتير شعبة تنفيذية الا أحد الاشخاص المؤهلون لان يكونوا في عداد الناخبين الارتريين.

٣- يختار رئيس السلطة التنفيذية سكرتيرى الشعب التنفيذية بصورة تؤمن بقدر الامكان تمثيلا عاديا في مجلسه لكافة الفئات السكانية الرئيسية ولكافة المناطق الجغرافية في البلاد.

٤- يحدد بقانون عدد سكرتيرى الشعب التنفيذية ومهماتهم.

المادة (٧٠)

عدم جواز الجمع بين بعض المناصب:

ان منصب رئيس السلطة التنفيذية او منصب سكرتير الشعب التنفيذية لا يجوز الجمع بينه وبين منصب اخر اداري او

قضائي.

المادة (٧١)

المكلف بتسيير اعمال رئاسة السلطة التنفيذية:

يعين رئيس السلطة التنفيذية واحد من سكرتيرى الاقسام التنفيذية لينوب عنه اذا لم يتمكن من القيام باعماله مؤقتاً، او اذا شغر المنصب، الى ان ينتخب رئيس السلطة التنفيذية جديد.

المادة (٧٢)

اداء رئيس السلطة التنفيذية اليمين القانونية:

قبل ان يتم رئيس السلطة التنفيذية الجديد منصبه، يؤدى بحسب عقيدته الدينية والعرف السائدة اليمين التالية في الجمعية الوطنية امام ممثل الامبراطور:

«اقسم بالله العظيم» او اية عبارة مناسبة لعقيدة رئيس السلطة الدينية والعرف السائد ان احترم الاتحاد الفدرالى الى تحت سيادة التاج الامبراطورى. وان اخدم ارتريا باخلاص، وان ادافع عن دستورها وقوانينها. وان اسعى لمصلحة الشعب الارترى في اتحاد افراده بروابط الاخوة. مهما كان عرقهم او عقيدتهم الدينية او لغتهم، وان لا اسعى الى اية منفعة شخصية من منصبي.

المادة (٧٣)

اداء سكرتيرى الشعب التنفيذية اليمين القانونية:

قبل ان يتسلم رؤساء الشعب التنفيذية مناصبهم يؤدون، كل فرد منهم بحسب عقيدته الدينية والعرف السائد، اليمين التالية جهرا في الجمعية الوطنية امام ممثل الامبراطور:

«اقسم بالله العظيم» (او اية عبارة اخرى مناسبة لعقيدة الفرد المعنى وللعرف السائد) ان احترم بكل ولاء الاتحاد الفدرالى تحت سيادة التاج الامبراطورى، وان اخدم ارتريا بأخلاص، وان احترم دستورها وقوانينها، والا اسعى لاية منفعة شخصية من منصبى. وان اقوم بكل واجباتى باخلاص.

المجلس التنفيذى:

المادة (٧٤)

يدعو رئيس السلطة التنفيذية، بين الحين والآخر مجلسا من سكرتيرى الشعب التنفيذية وهذا المجلس يشير على رئيس السلطة التنفيذية في امور السياسة العامة. في اية مسألة يحيلها اليه.

المادة (٧٥)

عزل رئيس السلطة التنفيذية من منصبه:

١- لا يجيب رئيس السلطة التنفيذية عن اى عمل قام به اداء لواجباته الا في حالات الخرق الفاضح للدستور. وهو يجيب على تهاونه في عزل اى سكرتير شعبة تنفيذية يقترف خرقا فاضحا للدستور.

٢- وفي مثل هاتين الحالتين يجوز ادانة رئيس السلطة التنفيذية

بأكثرية الثلثين من اعضاء الجمعية الوطنية الاصلاء، ومحاكمته امام المحكمة العليا المنشأة بناء على احكام المادة ٨٥.
٣ـ اذا وجدت المحكمة العليا ان التهمة ثابتة. تأمر بعزل رئيس السلطة التنفيذية. ويجوز لها ايضا بالاضافة الى هذا ان تحرمه من اداء اية مهمة تنفيذية او تشريعية.
٤ـ لا يمنع العزل من المنصب اية اجراءات اخرى قد تقام على رئيس السلطة التنفيذية اذ كانت التصرفات المقترفة تشكل جرما يطاله القانون الجنائي.

الفصل الثاني ـ سلطات السلطة التنفيذية
المادة (٧٦)

تعداد السلطات:
١ـ يعمل رئيس السلطة التنفيذية على ضمان نفاذ الدستور والقوانين، وعليه مسؤولية توجيه السلطة التنفيذية والادارة والخدمات العامة. ويكون رئيسا لهيئة الخدمة المدنية التي نصت عليها المادة ٨٢ ويقوم بالتعيينات بحسب الدستور والقوانين.
٢ـ يكون مسؤولا عن البوليس الداخلي في ارتريا، وهو لهذه الغاية يصدر تعليمات تتفق مع الدستور والقوانين لضمان النظام العام والامن.

٣/ يدعو الى دورات الجمعية الوطنية كما جاء في المادتين ٨ و٤٩ من الدستور.
٤/ يقدم كل سنة، عند افتتاح الدورة الاعتيادية الاولى، عرضا

الى الجمعية عن تسيير الامور، وتقريرا عن الوضع العام في ارتريا.

٥/ يتمتع بصلاحيات اقتراح التشريعات. وصلاحية ان يطلب من الجمعية الوطنية اعادة النظر في مسودات التشريعات. وهو ينشر القوانين بعد صدورها بحسب احكام المادة ٥٨.

٦/ يقدم الى الجمعية الوطنية مسودة الميزانية السنوية وحسابات السنة المنصرمة. كما جاء في المواد ٥٩، ٦٠، ٦٤.

٧/ يجوز له مخاطبة الجمعية الوطنية، وله الحق في ذلك، وله ايضا ان يتمثل في الجمعية الوطنية وفي لجانها بسكرتيرى الشعب التنفيذية.

٩/ يصدر المراسيم كما جاء في المادة ٧٧.

١٠/ يجوز له ان يقيد موقتا بعض احكام الدستور كما جاء في المادة ٨٧.

١١/ يجوز له اتخاذ الاجراءات اللازمة التى تقمع الاجرام كما جاء في المادة ٧٩.

١٢/ كل الوثائق الرسمية التى تصدر عن رئيس السلطة التنفيذية يجب توقيعها ايضا من سكرتيرى الشعب التنفيذية المعينين.

المادة (٧٧)

سلطة رئيس السلطة التنفيذية في اصدار المراسيم حين لا تكون الجمعية الوطنية في احدي الدورات الاعتيادية..

١/ لرئيس السلطة التنفيذية الحق في ان يصدر عند الضرورة، في الفترات الفاصلة بين الدورات الاعتيادية للجمعية الوطنية،

مراسيم تتعلق بالشؤون الواقعة ضمن سلطات الحكومة الارترية الا الشؤون المعالجة في الفصل الرابع من القسم الاول من الدستور، بشرط ان تكون هذه المراسيم متفقة مع الدستور ومع القوانين السارية..

٢/ تحال هذه المراسيم الي الجمعية الوطنية التي يجب ان توافق عليها او ترفضها في فترة شهرين من افتتاح الدورة التي تلت اصدارها..

٣/ اذا لم تصل الجمعية الوطنية الي قرار خلال المهلة المذكورة اعلاه، تصبح المراسيم الصادرة عن رئيس السلطة التنفيذية ثابتة بالموافقة الضمنية..

المادة (٧٨)

تقيد بعض احكام الدستور في زمن الطوارىء:ـ

١/ في حالة الضرورة الطارئة الخطيرة التي تهدد النظام العام والامن، يجوز للجمعية الوطنية بناء علي اقتراح رئيس السلطة التنفيذية، ان تقر قانونا يفوضه، بناء علي الشروط الواردة في المادة ٣٤ ان يفرض قيودا مؤقتة علي الحقوق المدرجة في الفصل الرابع من القسم الاول من هذا الدستور..

٢/ يكون التعويض المعطي قانونا ساري المفعول لمدة اقصاها شهران، وعند الضرورة يجوز تجديدها بنفس الشروط..

٣/ في الفترات التي تقع بين دورتين من دورات الجمعية الوطنية، يجوز لرئيس السلطة التنفيذية في حالة الضرورة القصوي، ان يصدر مرسوما يقر الاجراءات المشار اليها في الفقرة ١..

وفي مثل هذه الحالات تعقد الجمعية الوطنية دورة

استثنائية باسرع وقت ممكن وخلال عشرين يوما كحد اقصي تبدأ من اصدار المرسوم، لكي تقر قانونا يوافق علي المرسوم المذكور او يعدله او يلغيه..

المادة (٧٩)

قمع الارهاب:-
١/ اذا اصبح النظام العام وسلامة الاشخاص والممتلكات في ارتريا مهددين بالارهاب المنظم، يتخذ رئيس السلطة التنفيذية بعد اعلان ذلك علي الشعب الاجراءات الاستثنائية الضرورية لقمع ذلك الارهاب..
٢/ يبلغ رئيس السلطة التنفيذية الجمعية الوطنية بالاجراءات التي اتخذها..

الفصل الثالث ـ الادارة

المادة (٨٠)

شروط تعيين الموظفين:-
ينتقي الموظفون بناء علي قدراتهم ومزاياهم الشخصية: ولا تؤثر اعتبارات العرق والجنس والديانة والمعتقد السياسي في انتقائهم لا لمصلحتهم ولا ضدها..

المادة (٨١)

١/ يحدد القانون الاحوال العامة للموظفين..

٢/ تحدد الانظمة الاحوال الخاصة لمختلف مراتب الموظفين الاداريين..

المادة (٨٢)

هيئة الخدمة المدنية:-
١/ تنشأ هيئة الخدمة المدنية برئاسة السلطة التنفيذية او من ينوب عنه..
٢/ تكون هذه الهيئة مسؤولة عن تعيين الموظفين وترقيتهم ونقلهم وصرفهم من الخدمة، وعن اتخاذ الاجراءات المسلكية بحقهم..
٣/ يحدد القانون تكوين هذه الهيئة واصول تعيين اعضائها، والشروط التي تؤدي بها اعمالها..

المادة (٨٣)

الجماعات المحلية:-

١/ يعترف الدستور بوجود الجماعات المحلية..
٢/ تفوض البلديات بتسيير امورها الخاصة..
٣/ ينتقي المسؤول الموظفون عن ادارة الجماعات القروية او القبلية من افراد ينتمون الي تلك الجماعات..
٤/ يجوز تحديد شروط تطبيق الاحكام السالفة بقانون..

القسم الرابع ـ المجلس الاستشارى في ارتريا

المادة (٨٤)

المجلس الاستشاري في ارتريا:-

١/ ينشأ، بناء علي هذه الفقرة، مجلس استشاري في ارتريا..
٢/ مهمة هذا المجلس هي مساعدة رئيس السلطة التنفيذية والجمعية الوطنية، في سبيل الوصول الي التقدم الاقتصادي والاجتماعي في ارتريا ويجوز لهذا ان:-
(أ) تقديم مقترحات تتعلق بالتمويل وبالميزانية وبتنظيم الادارة والخدمات العامة..
(ب) اسداء النصح بخصوص مشاريع القوانين المحالة الي الجمعية الوطنية..
(ج) تحضير مشاريع القوانين والنظم والمراسيم بناء علي طلب رئيس السلطة التنفيذية او الجمعية الوطنية..

٣/ يحدد القانون تكوين المجلس وتنظيمه..

القسم الرابع ـ السلطة القضائية
الفصل الوحيد
المادة (٨٥)

السلطة القضائية:-

تمارس السلطة القضائية محكمة عليا ومحاكم اخري تطبق مختلف النظم السائدة في ارتريا.. ويرسي القانون نظم هذه المحاكم..

المادة (٨٦)

المؤهلات المطلوبة في القضاء:-

١/ ينتقي القضاة ممن يتمتعون بارفع سمعة اخلاقية ومعروفون بتضلعهم بالاعراف والشرائع الخاصة.. بمختلف نظم القضاء المطلوب منهم تطبيقها..

اليمين:ـ

٢/ قبل تسلم القضاة مناصبهم يؤدون، كل حسب معتقده الديني والعادة السائدة اليمين التالية:ـ

"اقسم بالله العظيم" (او اية عبارة تتفق مع المعتقد الديني للقاضي المعني والعادة السائدة)، ان اكون راعيا مخلصا للقانون وان اطبقه بدون تحيز وبكل استقلال لكي اضمن ان تكون العدالة الحاكم الاعلي في ارتريا..

استقلال السلطة القضائية:ـ

٣/ السلطة القضائية مستقلة ويجب ان تكون خالصة من كل تأثير سياسي.. ولا توجه الجمعية الوطنية اية اوامر او تعليمات للقضاة، ولا يوجه اعضاؤها اي ضغط عليهم..

احوال القضاة:ـ

٤/ يحدد القانون احوال القضاة..

المادة (٨٧)

تعيين القضاء:

١/ يعين القضاة رئيس السلطة التنفيذية بناء علي توصية رئيس الجمعية الوطنية الذي تحال اليه لائحة بالمرشحين من لجنة تتألف من رئيس المحكمة العليا ومن قاضيين يختارهما اعضاء المحكمة العليا واعضاء المحكمة او المحاكم الادني منها مباشرة..

٢/ يوصي رئيس الجمعية الوطنية بمرشحين لكل تعيين..

٣/ يجب ان تتضمن اللائحة التي تعدها اللجنة المنصوص عنها في الفترة الاولي ثلاثة اسماء علي الاقل لكل تعيين..

المادة (٨٨)

مسؤولية القضاة:-

الحكمة العليا المنصوص عنها في المادة ٨٥ لها سلطان بخصوص المسؤولية الاجرامية او المسلكية للقضاة علي الافعال التي تصدر عنهم بخصوص ادائهم لواجباتهم..

المادة (٨٩)

تشكيل الحكمة العليا:-

١/ تتألف المحكمة العليا من عدد لا يقل عن ثلاثة قضاة ولا يزيد عن سبعة.. ويمكن انقاص عدد القضاة او زيادتهم بقانون بناء علي اقتراح المحكمة..

٢/ يعين القضاة لفترة سبع سنوات، يمكن تحديدها..

المادة (٩٠)

سلطان المحكمة العليا:-

المحكمة العليا سلطان في الامور التالية:-

١/ مرجع اعلي بخصوص استئناف الاحكام النهائية حول النقاط القانونية، وايضا الي المدي الذي يحدده القانون بخصوص الاستئنافات تتعلق بمسائل القانون ومسائل الواقع..

٢/ تنازع الاختصاص بين المحاكم..

وفي حالة المسألة التي تتعلق بتنازُع الاختصاص تعلق الاجراءات ويرفع الموضوع الي المحكمة العليا.. التي تحدد المختص الكفؤ..

٣/ المنازعات المتعلقة بدستورية قانون او مرسوم احدي المحاكم، تعلق الاجراءات ويرفع الموضوع الي المحكمة العليا التي تبت في مسألة دستورية ذلك الصك..

٤/ الدعاوي القائمة علي افعال ادارية مقامة علي حكومة ارتريا او علي الهيئات العامة الاخري.. الا اذا كان ثمة محاكم انشأها القانون للنظر في مثل تلك الدعاوي..

٥/ المسؤولية الاجرامية والمسلكية للقضاة كما هو وارد في المادة ٨٨..

٦/ مسؤولية رئيس السلطة التنفيذية كما هو وارد في المادة ٧٥.

القسم السادس ـ تعديل الدستور
الفصل الوحيد

المادة (٩١)

التقيد بصك الاتحاد الفدرالي ومبادىء الحكم الديمقراطي:ـ

١/ لا يجوز للجمعية الوطنية ان تدخل علي الدستور، بتعديل اي حكم لا يتفق مع صك الاتحاد الفدرالي..

٢/ لا يجري تعديل المادة ١٦ من الدستور التي يقوم دستور ارتريا، بناء علي احكامها، علي مبادىء الحكم الديمقراطي..

المادة (٩٢)

تعديلات الدستور:-

١- يجب ان يحال خطيا اي تعديل علي الدستور اقدمه رئيس السلطة التنفيذية او عدد من اعضاء الجمعية الوطنية لا يقل عن ربع عدد الاعضاء الفعليين..

٢- يجب ان تنقضي مدة لا تقل عن عشرين يوما بين احالة التعديل وبين افتتاح مناقشته في الجمعية الوطنية..

المادة (٩٣)

شروط اقرار التعديلات:-

١- اذا نال التعديل موافقة اغلبية ثلثي ارباع اعضاء الجمعية الوطنية الفعليين يعلن اقراره..

٢- اذا وافق علي التعديل مجلسان تشريعيان متعاقبان باغلبية ثلثي الاعضاء الحاضرين المصوتين، او باغلبية اعضاء الجمعية الوطنية الفعليين يعلن اقرار التعديل..

نفاذ التعديلات:-

٣- تدخل حيز النفاذ اية تعديلات اقرتها الجمعية الوطنية بناء علي احكام الفقرتين السابقتين بعد التصديق عليها من الامبراطور، عاهل الاتحاد..

القسم السابع - احكام انتقالية

المادة (٩٤)

تحول الدستور حيز النفاذ:-

١/ يدخل هذا الدستور حيز النفاذ بعد تصديق امبراطور اثيوبيا علي صك الاتحاد الفدرالي. وبعد موافقة مبعوث الامم المتحدة. واقرار الجمعية الوطنية الارترية، وتصديق امبراطور اثيوبيا علي الدستور الارتري..

٢/ نقل السلطة المديرة تسير امور ارتريا الي ان يتم نقل السلطة الي حكومة ارتريا..

المادة (٩٥)

القوانين التي تطبق الدستور:-

١/ كل قانون يطبق مواد هذا الدستور، وتقره الجمعية الوطنية التي انشاتها السلطة المديرة يدخل حيز النفاذ في وقت واحد مع الدستور..

٢/ يجب ان يتفق ذلك القانون بدقة مع احكام الدستور..

المادة (٩٦)

التشريعات التي تبقي سارية المفعول بعد نفاذ الدستور:-

١/ كافة القوانين والنظم التي كانت سارية المفعول في الاول من نيسان - ابريل ١٩٤١، ولم يجر الغاؤها من قبل السلطة المديرة، وكافة القوانين والنظم التي سنتها تلك السلطة، تبقي سارية المفعول طالما لم يجر الغاؤها والي المدي الذي لم يجر تعديلها فيه..

٢/ في حالة التنازع بين تلك القوانين والنظم وبين هذا الدستور، تكون السيادة للدستور بحسب المادة ٩٠(٣)..

المادة (٩٧)

احترام الالتزامات المعقودة بالنيابة عن ارتريا:-

١/ كافة الالتزامات، مهما كان نوعها، التي عقدتها السلطات التي كانت تدير ارتريا حتي تاريخ دخول الدستور حيز النفاذ، تبقي ملزمة للحكومة الارترية ولابد من احترامها شرط ان تكون هذه الالتزامات تتعلق بامور داخلة ضمن سلطات ارتريا..

٢/ كل الاجراءات اتخذته بصورة نظامية اللجنة التنفيذية التي انشأتها السلطة المديرة قبل تاريخ دخول الدستور حيز النفاذ تبقي سارية المفعول ويتوجب احترامها بعد تاريخ دخول الدستور حيز النفاذ..

٣/ لا تنطبق احكام الفقرة الاولي علي الالتزامات التي انهتها معاهدة السلام مع ايطاليا المؤرخة ١٠ شباط - فبراير ١٩٤٧ او القرار الذي اقرته الجمعية العمومية للأمم المتحده في ٢٩ كانون الثاني - يناير ١٩٥٢..

المادة (٩٨)

ابقاء الموظفين في وظائفهم.-

كل الموظفين الاداريين والموظفين القضائيين سواء كانوا من موظفي الاتحاد ام لم يكونوا، القائمين علي راس عملهم عند دخول الدستور حيز النفاذ، يبقون في وظائفهم، ولا يعزلون الا بانذار مدته ثلاثة شهور..

المادة (٩٩)

مدة ولاية الجمعية الوطنية الاولي:-
تمارس الجمعية الوطنية المسؤولة عن اقرار الدستور صلاحيات الجمعية الوطنية المنصوص عنها في الدستور لمدة اربع سنوات تبدأ من دخول الدستور حيز النفاذ..

□□□□□□

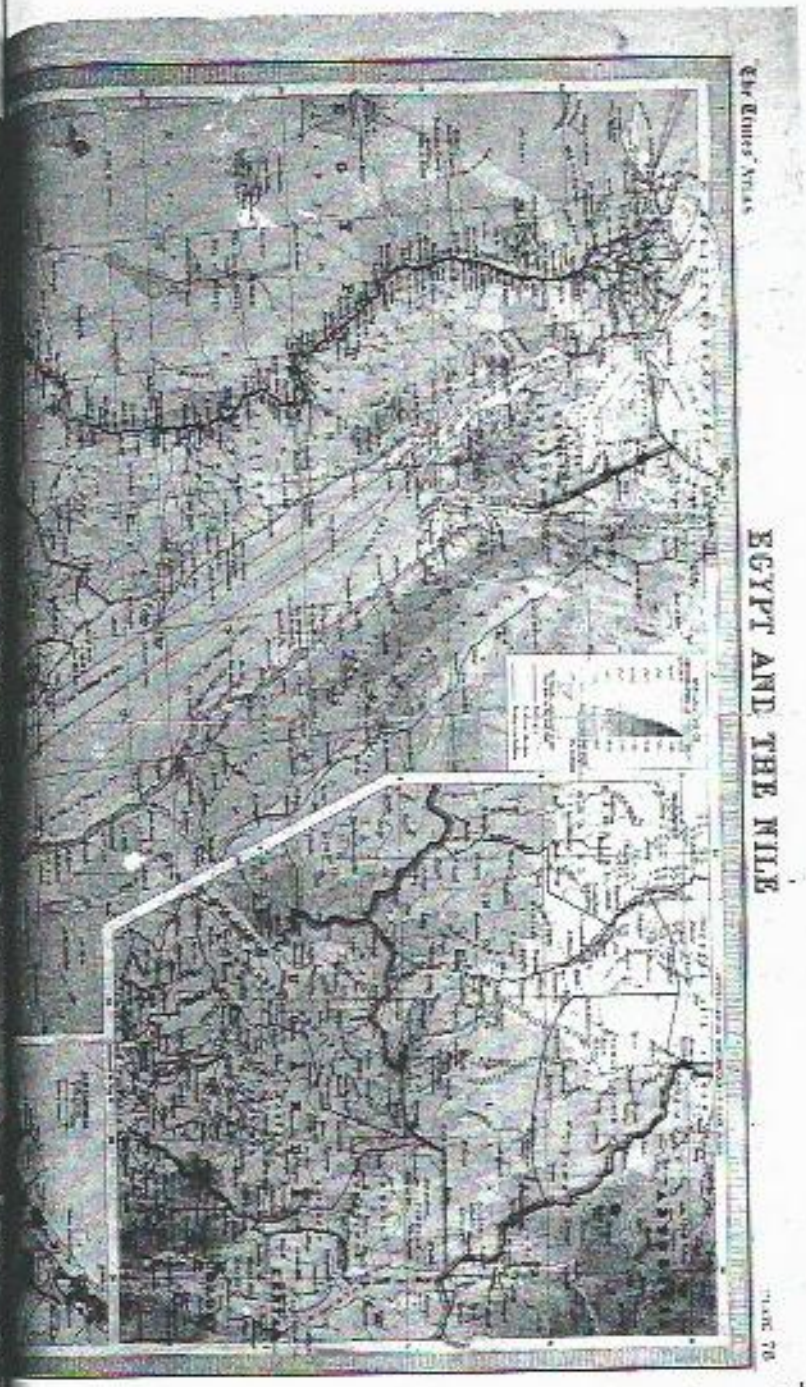

خريطة صادرة عام ١٩١٠م تنشر لاول مرة توضح الحدود السياسية لارتريا هذا شاهد يبطل
صفة الانفصال عن الشعب الارتري وثورته التي يحاول حكام اثيوبيا ان يلصقوه
ملفوف تكون ارتريا جزء من اثيوبيا كما يدعون حكامها وفي نفس الوقت يكون لها حدودها السياسية

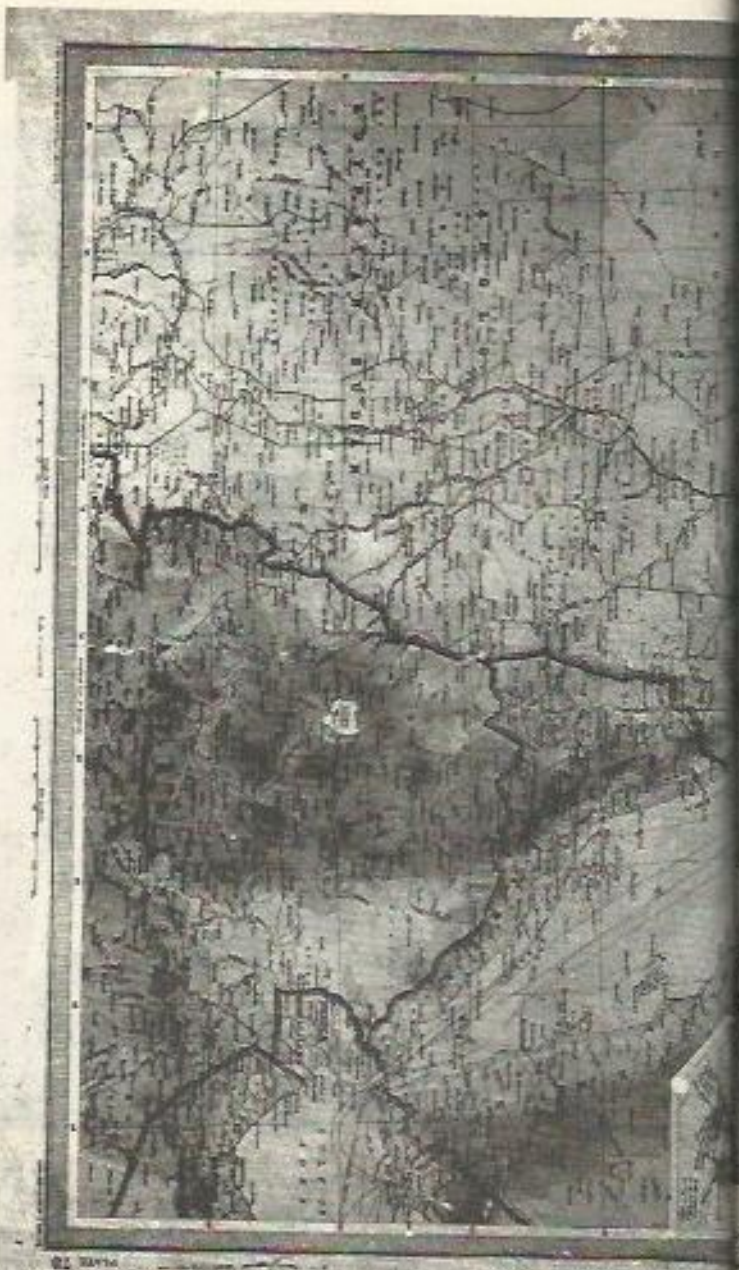

ربطها اي حبشة بالتيوبيا" واثيوبيا دائما لم يعرف في هذا التاريخ باسمها الحالي حيث كانت تسمى
وان ارتريا كانت تعرف باسمها الحالي..

(الخريطة ان السودان كان يسمى السودان المصري وجيبوتي الصومال الفرنسي والصومال الشمالي
ريطاني) واثيوبيا كانت تسمى Abyssinia (الوجه المحروق)..

٥) عام ١٩٥٠م زحام على الصحف لمتابعة مناقشات استقلال ارتريا فى الامم المتحدة ولابد من الاشارة هنا ان مجموع ماكان يصدر فى ارتريا من الصحف يقدر بنحو عشرين مجلة اسبوعية وصحيفة يومية وكان صدور بعضها يرجع الى عام ١٩٢٨م وفى ١٩٥٤م ملوس الاستعمار الاثيوبى اساليب كبت الحريات بانواعها وفى مقدمتها حرية التعبير، وبدات قرارات اغلاق الصحف فى ارتريا تصدر تباعا الى ان توقفت جميع الصحف..

الفصل السادس

□□□□□□

الكفاح المسلح

الكفاح المسلح

إن الثورة الشعبية المسلحة هي حق مشروع للشعوب لاستعادة حريتها واستقلالها وسيادتها الوطنية فوق ترابها، وليس من العدل السكوت على الاستعمار، ومهما كانت فترة الثورة طويلة وشاقة فانها تستحق ذلك لانها ستحطم نير الاذلال وتحقق الحرية التي تظلل الشعب آلاف السنين المقبلة. ان الثورة الارترية تستند على مخالفات صريحة للقوانين والمواثيق الدولية ولم تمارس الامم المتحدة مسؤولياتها القانونية تجاه الشعب الارتري، مما دفع الشعب الى اللجوء بعد ان استنفذ كل وسائل السلم لاستعادة حقوقه المشروعة باعلان الكفاح المسلح تحت راية جبهة التحرير الارترية باعتباره الوسيلة الناجحة والرادعة لمواجهة العدو الاثيوبي فكان الفاتح من سبتمبر «أيلول» ١٩٦١م بداية المسيرة النضالية التي قادها القائد الشهيد حامد ادريس عواتي ورفاقه، تلك الصفوة من ابناء الشعب الارتري حملت ارواحها على أكفها وتصدت بكل شجاعة واقتدار للوجود الاستعماري رغم قلة تعدادها وعدتها وسطرت بذلك نهج ومسار جديد للمسيرة النضالية للشعب الارتري.

لقد كانت انطلاقة عواتي حدثا تاريخيا خلقت التوافقية والانسجام بين الارتريين ووفق منظور جديد يصنع الاحداث ويحطم القهر والاذلال والانطلاق نحو آفاق اوسع وصولا الى تحقيق الاهداف المنشودة في الاستقلال التام. إعترضت الثورة المسلحة في ارتريا في مراحلها الاولى ظروف في غاية

الخطورة والقسوة، وواجهت جيشا منظما واكثر عددا وأفضل تسليحا في الوقت الذى كانت نواة جيش التحرير الارترى ثلاثة عشر مقاتلا مسلحين ببنادق عتيقة وتمكنت الثورة فى فترة وجيزة ان تستقطب الشعب فى الريف الارترى الى صفوفها كمقاتلين ومدنيين لا ينضب يعتمد عليه فى الاعباء التموينية والاخبارية والدفاعية وبذلك حولت الثورة الظروف الغير مواتية الى ظروف مواتية. فلم يتردد الشعب الارترى بل هب واقفا وملتفا حول ثورته للقضاء على الاستعمار الاثيوبى وبالرغم مما كان يحاك من مؤامرات استعمارية لاجهاض الثورة الارترية وظلت تسير بخطى ثابتة فى مسيرتها التاريخية بعزيمة ثابتة وصمود جبار اذهل المستعمر واعوانه.

حققت الثورة المسلحة بالمد الجماهيرى والايمان الذى لا يقهر وبعدد من البنادق القديمة انتصارا كبيرا على قوات العدو المسلحة بأحدث الاسلحة وتمكنت الثورة الشعبية المسلحة من تحرير مناطق واسعة فى الريف الارترى وتعزز وضع الثورة العسكرى بالتحاق عدد من ضباط صف الارتريين فى عام ١٩٦٢م الذى سبق لهم ان التحقوا بالقوات المسلحة السودانية وتمكنوا من تدعيم الثورة بما يملكون من تجارب عسكرية ونتيجة لتصاعد المد الثورى وتكبيد العدو الخسائر المتتالية، اراد العدو ان يثأر لهزائمه وينظم غارات انتقامية على القرى والريف الارترى ولكن ان هذه الاساليب لم تثنى من عزيمة الشعب الارترى بل اصبح اكثر نقمة على الحكم الارهابى الاثيوبى. واثر ذلك قامت الثورة بطرد قوات العدو فى الريف الارترى وتمكنت من تحريره وعزله

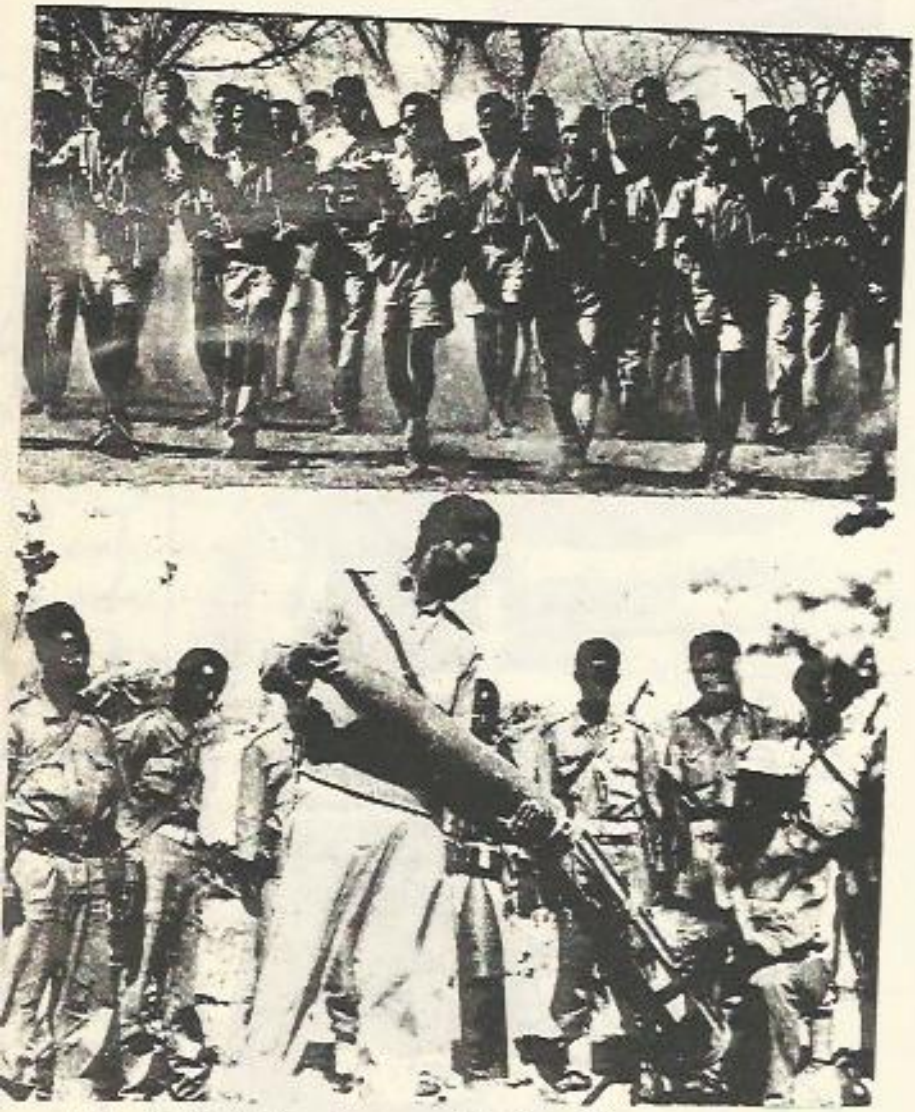

ثوار جيش التحرير ... تدريب مستمر على السلاح .

المؤامرة الأثيوبية تضاعف تفريغ أريتريا من سكّانها

والتمركز فيه.

وعملت بمفهوم ان قاعدة الثورة هى الارض التى يترك الثائر داخلها التى تنتقل معه كلما تحرك، مرت الثورة الاريترية بسلسلة من الازمات والمعوقات فى مراحل نموئها وتطورها لانها انفجرت فى ظروف محلية ودولية معقدة وورثت مجتمعا متخلفا عانى من التمزق فى وحدته الوطنية وساد اوساطه الجهل وذلك بفعل السياسات الاستعمارية التى كانت تعمل على تجزئة وطمس هويته الوطنية والثقافية اضافة الى انحسار المد الثورى فى المنطقة عموما، فكان من الطبيعى ان تتاثر الثورة الاريترية بهذه الظروف وتتعرض للمزالق والانحرافات بعد المراحل الاولى من الكفاح المسلح من ١٩٦١ ـ ١٩٦٥م حين كان يتطلب ان تتطور الاساليب النضالية وفقا لاتساع حجم الثورة وتطورها فى جميع المجالات ولهذا حدث تداخل وارباك لفترة طويلة فى سيرورة العمل الوطنى لفقدان البرنامج السياسى والتنظيمي الواضح الذى يحدد المهام المرحلية والاستراتيجية مما نتج عنه بروز الاجتهادات والافتاءات التى لا تتعدى حدود القناعات الفردية وطغيان ظاهرة التنكر للعمل الجماعى وانفصال القيادة عن القواعد وظهورها كقيادات تموينية وتبعا لذلك ظهرت بوادر التصدع والانحرافات وصولا بها الى بروز ظاهرة الانقسامات وتعدد الفصائل الاريترية المقاتلة، وبالتالى تبديد الجهد الوطنى فى مواجهات عقيمة شلت من قدر الثورة عسكريا وسياسيا.

كما ذكرنا آنفا كانت الثورة تعيش منذ تأسيسها حتى بداية عام ١٩٧٠م مرارة الفراغ الناتج عن افتقاد الثورة الى

٢) القائد الشهير حامد ادريس عواتى
● مفجر الثورة الارترية المسلحة

الدليل النظرى وصيغ الممارسة الديمقراطية التى تكرس مشاركة قطاعات الشعب فى العملية الثورية بما يؤكد الحضور الجماهيرى وفاعليته، فان الدعوة الى عقد المؤتمر الوطنى الاول للثورة الارترية عام ١٩٧٠م وارساء مايسد ذلك الفراغ، قد لاقت الاستجابة والتفاعل الايجابيين من جماهير الثورة بمختلف قطاعاتها الا انها فى ذات الوقت ادت الى الافراز السلبى الذى تمثل فى بروز ظاهرة الانقسام لاول مرة فى الثورة الارترية منذ اعتماد الكفاح المسلح، تلك الظاهرة التى ادت الى ابعاد قوى الثورة الارترية عن مهامها الاساسية، ولهذا لم تكن الجماهير الارترية بكل فئاتها ضد عقد المؤتمر وتطوير الصيغ والاساليب النضالية، الا ان الدعوة الى عقد المؤتمر اقترنت برفض طرف قبل الوصول الى المؤتمر وبالتالى انعقد المؤتمر الوطنى الاول بغياب ثقل كبيرمن قوى الثورة التى انتظمت فيما بعد فى اطار تنظيم قوات التحرير الشعبية على اساس مواقف معلنة من مقدمات ونتائج المؤتمر الوطنى الاول فى عام ١٩٧١م..

لقد كانت تلك المرحلة من اخطر المراحل التى مرت بها الثورة الارترية،النتائج السلبية التى نجترها اليوم هى نتاج لافرازات تلك المرحلة وفى قناعتى تتحمل كل الاطراف مسؤولية تلك المرحلة، قوات التحرير الشعبية بقراراتها السباقة لقرارات المؤتمر الوطنى المتمثل باعلانها مواقف محددة من نتائج المؤتمر قبل انعقاده، حيث كان يتطلب الموقف ايجاد البدائل والحلول دون تصعيد الموقف ومجاراة الطرف الاخر فى اخطائه.

وبنفس المستوى ان الطرف الداعى لعقد المؤتمر الوطنى

رج بقرارات خاطئة ولاسيما القرار الداعي الى الحل العسكرى
لافات الاريترية وان هذه الخطوة كانت تعتبر بادرة خطيرة فى
يخ الثورة الاريترية حيث ان الاريتريين كانوا فى السابق
ضلون كشخص واحد مهما اختلفت آراؤهم السياسية وكانوا
تبرون اشهار السلاح ضد بعضهم حالة مستحيلة تصل درجة
كفر فى نظرهم..

ومن هذا التاريخ توالت الانقسامات وتعمقت الاختلافات
ن ان وصلت فى النهاية الى درجة الحروب الاهلية بين رفاق
سلاح، راح ضحية هذه الحروب الخاسرة العديد من ابناء
يتريا الذين كانت الثورة الاريترية فى امس الحاجة الى
واعدهم فى معركتها الرئيسية مع العدو الاثيوبى لتحرير الارض
لامر الذى حال دون الاستفادة من الاهتزازات الداخلية التى
دثت فى اثيوبيا منذ مستهل السبعينات حتى ظهور نظام الدرق
شى، كما ان معارك فبراير «شباط» عام ١٩٧٥م وانتصاراتها
عظيمة هزت اركان النظام الاثيوبى.. جاءت تلك المعارك ناقصة
ردود الثورى وقابلة للزوال لانها كانت من منطلق استراتيجى
ختل وغير دقيق، وظهر فى خضم المعارك صراع الاقطاب على
سلطة والتسابق على الانتقال الى سلطة الدولة من خلال تحرير
واقع الاستراتيجية فى اريتريا لجعل الاطراف الاخرى امام
لامر الواقع فى القبول بسلطتها نتيجة سيطرتها فى المواقع الهامة
ما ذكرنا متجاهلة بذلك ان هذه الانتصارات تفتقد الى شرطها
لاساسى والمركزى الا وهو وحده فصائل الثورة الاريترية وليس
رض ايدلوجية واحدة على ثورة تحرير وطنى وتقدم اجتماعى بل

المطلوب هو برنامج عمل كفاحى تجتمع عليه الفصائل المقاتلة من اجل تحرير اريتريا..

ان حالة الانقسامات وغياب الوحدة الوطنية احدث تراجعات عديدة فى المستويين السياسي والعسكرى للثورة الاريترية واعطى فرصة ذهبية للعدو الاثيوبى لكى يلتقط انفاسه ويرتب اوضاعه ويعد العدة لتوجيه الضربات المعاكسة للثورة والتغلغل فى داخلها بواسطة عملائه ليعمق الاختلافات وذلك باتباع سياسة فرق تسد لجعل الثورة الاريترية تراوح فى مكانها.. خطورة هذا الظرف تحتم على الفصائل الوطنية فى الساحة الاريترية اعادة حساباتها من جديد ونبذ الحساسيات التى خلفتها الانقسامات والتعجيل بمواجهة متغيرات الاحداث وتلبية ضرورات العمل الوطنى والتوجه نحو الوحدة الوطنية التى تجيش بها نفوس الجماهير الحريصة على الانتصار الحقيقى ووحدة اداتها، وفق منظور جديد لارساء تنظيم ثورى ديمقراطى تسوده المركزية الديمقراطية ويغيب فيه دور الفرد لصالح المجموع..

□□□□□□

الفصل السابع
□□□□□□□
الوحدة الوطنية

الوحدة الوطنية:

عند تعرض الثورة للظواهر السلبية التى تؤثر على مسيرتها النضالية لابد من طرح هذه الظواهر على بساط البحث والحوار الهادف لايجاد افضل السبل لتجاوزها، وعندما تكتفى الجماهير الثورية بتاشير الظواهر الخطرة التى تعرقل مسيرتها دون ان تمتلك القدرةعلى ايجاد الحل الصائب فان هذا الطرح يكون اقرب الى الوعظ بعيدا عن الافاق العلمية التى تحسم هذه الظواهر وتعمل على معالجتها..

ان النضال الثورى التحررى معرض طبيعيا للاصابة ببعض الافات وتسرب مخاطر الانقسامات اليه، غير ان اصالته الثورية تكمن باستمرار فى الانتباه الدائم لمسببات الانقسام والانشقاق، والحرص على معالجته بالحوار الديمقراطى الهادف. ومن هنا تاتى اهمية التعامل مع مفردات الساحة الاريترية بعقلية متفتحة وواقعية ومعالجة التعددية التنظيمية عبر اللقاءات والمناقشات القاعدية والقيادية الواعية والمدركة لابعاد مسالة الوحدة الوطنية واهميتها الاستراتيجية والابتعاد عن الوهم والنظرة الضيقة التى تؤشر ان مجرد النقاش عن تعدد الفصائل الاريترية يعنى عدم اهلية هذا الفصيل او ذلك لقيادة العمل الوطني ان مقدرة الفصيل الوطنى فى تصدره المسيرة النضالية وقيادتها يجب الا يكون مقياسا لهذه النزعة اللا ثورية التى تضع الحواجز امام البحث عن الحلول الممكنة لقضية الوحدة وتنغمس نتيجة ذلك بعض قوى الثورة فى امور بعيدة عن المستلزمات المطلوبة لردع ظاهرة التجزئة وتفقد هذه القوى او الفصائل خصائصها النضالية وتصاب بثغرات جسيمة ولهذا ان التصدى

لمسألة الانقسامات فى الساحة الاريترية والتخلص منها وانجاز الوحدة الوطنية هى مسألة مركزية تحتل اهمية اساسية عند القوى الثورية الحادبة والحريصة على تنقية اجواء العمل النضالى وحمايته من المخاطر التى تؤدى الى نتائج هجينه تمس المسار النضالى وتعيقه عن الوصول الى اهدافه، وضمن هذا الفهم تأتى اهمية الوحدة الوطنية من اجل النهوض باعباء مرحلة التحرر الوطنى وانجازها والتمييز بين التناقض الرئيسي القائم بين الثورة والعدو والذى يحل بلغة الرصاص والقوة والتناقض الثانوى الذى ينشأ فى صفوف الثورة والذى يحل بالحوار الديمقراطى والعلاقة الرفاقية بعيدا عن التحرشات والمناورات السياسية..

ان الفصائل الاريترية جملة تؤكد اهمية الوحدة الوطنية بل تضعها من الاهداف المركزية فى برامجها ونتيجة لهذا برزت عدة اتفاقيات ومشاريع لمعالجة هذه القضية الا انها عولجت معالجات خاطئة مما تسبب فى تعقيد الموقف اكثر مما هو عليه، وازمة الثورة الاريترية انها لاتستفيد من تجاربها السابقة لكى تتلافى السلبيات قبل دخولها فى أية مشاريع وحدوية جديدة. ومن خلال استعراضنا لتطورات الوحدة الوطنية والرجوع الى صفحات تجارب الوحدة ودراستها بعمق لمعرفة الاسباب والدوافع التى ادت الى فشل وتعثر اتفاقيات ٧٥،٧٧،٨٠ والتحديات التى واجهت اتفاقية ٨٢م نجد ان اهم الاسباب التى ادت الى ذلك هى كالتالى:

١/ تمت الاتفاقيات بين القيادات الفوقية لفصائل الثورة الاريترية ولم تشارك فيها الجماهير الاريترية، مشاركة فعالة واعتبرت بعض القيادات الجماهير وسيله للمتاجرة السياسية

وزجتها فى صراعات ومتاهات خاسرة لتحقيق من وراء ذلك مكاسب ذاتية ضيقة ونتيجة لذلك اصبحت مشاريع الوحدة شعار بلا قيمة.

٢/ نتيجة للتعصب التنظيمى، والحواجز التى نشأت بين الفصائل لم تتوثق وتتعمق اواصر الصلة بين جماهير اطراف الوحدة وبالتالى لم تتخطى العقبات التى اعترضت طريقها نحو الوحدة.

٣/ بروز الانانية واللاموضوعية بين اطراف الوحدة وذلك من خلال توزيع الاحكام والتنظيرات المسبقة التى تعتبر مايطرحه اى طرف ماعدا الطرق الذى تنتمى اليه غير مقبول..

٤/ طغيان المصالح التنظيمية الضيقة ووضعها فوق المصلحة الوطنية فى الوقت الذى تتطلب فيه ضرورات الوحدة الوطنية مرونة وتنازلات مشتركة من جميع فصائل الثورة الاريترية. دون اى قدر من الاستعداد لفهم مايتضمنه هذا الطرح من ايجابيات وسلبيات..

٥/ ان بعض القيادات عملت على استثمار الوحدة الوطنية لتغطية انحرافاتها الانشقاقية واللا وطنية واصبحت تزكى العصبية التنظيمية والنعرات الطائفية والقبلية والاقليمية لتمرير مصالحها الذاتية وحماية وضعها الذاتى..

٦/ غياب الوعى الاستراتيجى فى اتفاقيات الوحدة والانغماس فى الجوانب السطحية وتأجيل مناقشة النقاط الجوهرية والاساسية المختلف عليها.

٧ـ محاولة بعض الفصائل احتواء اتفاقيات الوحدة وافراغها من مضمونها بطرح صيغ ومفاهيم تعجيزية تؤدى بالنتيجة الى فشل وتعثر المشاريع الوحدوية.

من خلال دراسة الاسباب المذكورة التى ادت الى انتكاس المشاريع والاتفاقيات الوحدوية ومن خلال النظرة الصائبة والتحليل العلمى لواقع الثورة الاريترية، تأتى مبادرة تنظيم جبهة التحرير الاريترية بمشروعها الوحدوى بتاريخ ١٣/٢/١٩٨٧م لانتشال الثورة من هذا الواقع المرير ووضع انطلاقه صحيحة نحو الوحدة والعمل على تضييق رقعة الخلافات بين فصائل الثورة والارتقاء بها الى مستوى المسؤولية التاريخية والاتجاه نحو حسم الصراعات الثانوية والوصول الى صيغة عملية مشتركة تضمن البلوغ الى تحقيق الوحدة الوطنية المنشودة والتى تعتبر شرط اساسى لانجاز مهام مرحلة التحرر الوطنى والجسر الوحيد المؤدى الى التحرير وبهذا الفهم تضافرت جهود جبهة التحرير الاريترية لتعزيز دورها الوطنى فى اوساط الجماهير الاريترية الوحدوية واعتمدت النفس الايجابى والمرن لتجاوز الخلافات التى لم تصبح مفيدة بل اساءت كثيرا للقضية الوطنية والعمل على اقتلاع امراض التجزئة من جذورها لارساء تنظيم ثورى طليعى تلتف حوله كافة الجماهير الاريترية الواعية لاهمية الوحدة بكل ابعادها المرحلية والاستراتيجية.. لبناء وحدة حقيقية منبعها وسندها الجماهير الثورية الواعية.

واتسم المشروع الذى تقدمت به جبهة التحرير الاريترية للفصائل الوطنية الاريترية بالواقعية لانجاز الممكن والمستطاع من الوحدة الوطنية فى هذا الظرف وفق صيغة الوحدة الاتحادية لتأمين الحد الادنى من الوفاق الوطنى القائم على الثوابت الوطنية، وهدم حواجز الشكوك المصطنعة وتجميع الطاقات النضالية لتوظيفها فى التصدى لمخططات العدو الاثيوبى الرامية لاذابة الكيان الاريترى، ولهذا مطالبة الجماهير الاريترية بكل

انتماءاتها السياسية بتصعيد وتاثر نضالها الوحدوى لدفع مسار الوحدة الى الامام وخلق الارضية المناسبة التى تضمن نجاح هذا المشروع..

نص المشروع المقدم من جبهة التحرير الاريترية لوحدة فصائل الثورة الاريترية:-

أبتليت الثورة الاريترية منذ بداية السبعينات بدوامة الانقسامات المتوالية وصراعات دموية حادة ادت الى انحسار خطير للكفاح المسلح نتجت عنه خسائر سياسية لحقت بالثورة على الصعيدين الداخلى والخارجى وبالرغم من اجماع الفصائل الموجودة فى الساحة على ان الخلل الاستراتيجى يتمثل فى واقع الانقسامات واحتدام الصراع بين مختلف الاطراف الاريترية، بالرغم من هذا الاجماع يلاحظ ان كافة المعالجات لهذه الاوضاع غير السوية انطلقت حتى الان من مفاهيم خاطئة ترتكز فى جوهرها على النزعة الانانية والرؤية الضيقة لبعض القوى السياسية التى كانت ولاتزال تخضع قضية الوحدة الوطنية لحسابات الربح والخسارة فيما يتصل بالمراكز القيادية والزعامة الوطنية..

واذا ما رجعنا بتحليل موضوعى للنماذج البارزة من التجارب واعلانات الوحدة بين فصائل الثورة مثل اتفاقيات الوحدة للاعوام ١٩٨٢،٨٠،٧٧،٧٥م واخيرا تجربة ١٩٨٥م التى حققت لشعبنا على الرغم مما تعرضت له من هزات ومؤامرات خطيرة انجازا وحدويا مهما تجسد فى المؤتمر الوطنى التوحيدى، نقول اذا تاملنا بروح المسئولية الوطنية ما آلت اليه كل تلك الاتفاقيات نخلص الى حقيقة مفادها انها كانت كلها على الاقل من جانب بعض القوى

السياسية مناورات سياسية ترمى الى تحقيق انتصارات سياسية عجزت عن تحقيقها بوسائل العنف وزج القوى الخارجية فى خضم الصراعات الاريترية..

اننا فى جبهة التحرير الاريترية . ننطلق من الالتزام المبدئى والاخلاص لاهداف شعبنا فى الحرية والاستقلال ونؤكد بانه سوف لن تهتز عزيمتنا عن النضال الوحدوى بالرغم من مرارات التجارب الفاشلة فى هذه القضية الاستراتيجية وذلك نتيجة لايماننا الراسخ.. ان واقع التمزق والفرقة هذا لايمثل طبيعة شعبنا الباسل بقدر ما يعد افرازا سلبيا يمكن تجاوزه بتوظيف ثورى واعى لطاقات ابناء شعبنا وهنا وبعد كل تجارب المنطلقات الخاطئة يتطلب الامر طرحا جديدا يتسم بالجدية فى معالجة مسالة الوحدة وفى ذات الوقت يتسم بالموضوعية والتعامل الواعى مع الحقائق دون القفز فوقها او محاولة التحايل والمداورة ونعتقد ان ذلك يتحقق بالالتزام بالنقاط المبدئية التالية:

اولا: وقفة نقدية صريحة وصادقة وبناءة لجملة الاحداث والمواقف ونتائج مرحلة الانقسامات.

ثانيا: طرح وتبنى القضايا التى تشكل الثوابت الوطنية والاتفاق عليها وعلى ضوء ماتقدم نقترح مشروع لاقامة جبهة اتحادية بين الفصائل الاريترية بشكل يوحد طاقات وامكانيات هذه الفصائل فى مواجهة العدو الاثيوبى مع التأكيد على استقلالية الفصائل فى امورها الداخلية ونطرح هذا المشروع على اساس الثوابت الوطنية التى تشكل القواسم المشتركة بين فصائلنا الوطنية الاريترية.

١/ وحدة التراب الوطنى الاريترى والمحدد جغرافيا فى الخريطة الوطنية الاريترية.

٢/ الالتزام بتحرير الارض من الوجود الاستعمارى الاثيوبى.
٣/ الايمان بمبدأ الكفاح المسلح.
٤/ اشاعة الديمقراطية فى اوساط الجماهير الاريترية وبين قيادات وقواعد الثورة.
٥/ تحديد الشخصية الوطنية الاريترية حضاريا وثقافيا.
٦/ ادانة الصراعات المسلحة بين الفصائل والقوى الاريترية واعتبار الشروع فيها خيانة.
٧/ احترام المعتقدات الدينية والفكرية للشعب الاريترى.
٨/ رفض اية محاولة للانفراد بأية مفاوضات مع العدو الاثيوبي الا على ضوء موقف وطني متفق عليه بين كل فصائل الثورة

اننا نعتقد ومن خلال تجارب الوحدة السابقة وفهم واعى لواقع فصائلنا الوطنية بان تصورنا هذا يعد الصيغة الممكنة والملائمة فى المرحلة الراهنة كما نعتقد ايضا بانه من خلال الممارسة الثورية الصادقة والنضال المشترك الواعى سوف نبلغ هدفنا فى تحقيق الوحدة الشاملة فى ساحة وطننا الجريح..

جبهة التحرير الاريترية
اللجنة التنفيذية

وفى نهاية هذا الفصل لابد من الاشارة الى ان الوحدة الوطنية لم تعد ضرورة لتحقيق الانتصار واعلان الاستقلال وحسب بل انها ضرورة لمرحلة البناء التى تعقب اعلان الاستقلال فالشعوب التى تفتقر الى الاستقرار بعد التحرير تظل تائهة دون

ان تتقدم خطوات محسوسة فى بناء الانسان ورفاهيته، وان مسا
الاستقرار مرهونة بشكل جذرى بالوحدة الوطنية، كما ان اهم
الوحـدة الوطنيـة وضرورتهـا المرحلية والمستقبلية تدخل بشكل
اساسى فى معادلة الصراع الاريـترى.. الاثيوبى التى تمر بعملية
حسابية دقيقة يدخل فيها الفارق السكانى والامكانات العسكرية
والاقتصـادية بين اطراف الصراع، ولهذا اى خلاف اريترى
اريترى يؤدى الى تفتيت وحدة السكان وهدر القدرات الاقتصادية
والعسكرية امام قدرات العدو المتنامية..

فالثـورة الاريـترية مطالبة بفهم الابعاد العميقة للوحدة
الوطنية والعمل على تسخير وحشد كل الامكانات لمعركة التحرير
وحسم الصراع الدائر لصالح الجماهير الاريترية المناضلة..

□□□□□□

الفصل الثامن
□□□□□□□

القضية الارترية على الصعيد الدولى:-

١/ الصعيد العـــربى
٢/ الصعيد الافـريقى
٣/ الصعيد السوفيتى
٤/ الصعيد الامـريكى
٥/ الصعيد الصهيونى

القضية الارترية على الصعيد الدولى:

ان نظام منقستو الفاشى يحاول اضفاء البريق الكاذب على وجهه والمدعى بثبات ركائزه يواجه من المشاكل والازمات الداخلية بالقدر الذى يعجز فيه حلفاؤه عن وضع حلول لها، الامر الذى يرشح نظام الدرق للانتكاسة مالم يقر النظام الاثيوبى وحلفاؤه التخلى عن النزعة التوسعية على حساب الشعوب الاخرى والتفرغ بدلا من ذلك لوضع حلول لازمات اثيوبيا الاجتماعية والاقتصادية والاتجاه نحو التنمية.

إن الشعب الارترى لا يستغرب وان كان غريبا ان يدافع السوفيت واعوانهم فى المنطقة العربية عن الفاشية الاثيوبية ويتغاضون عن جرائمها لطبيعة الدور الذى يلعبه منقستو لتوكل اليه مهمة رأس الرمح فى تنفيذ مخططاتها وليبسط نفوذها فى منطقة القرن الافريقى. ولا يستغرب الشعب الارترى من الموقف الامريكى فامريكا التى لم ولن تقف مع قضية الشعب الارترى وثورته وهى تطمح فى عودة اثيوبيا للحظيرة الامريكية، ولن تقف امريكا ضد اثيوبيا منقستو بالذات بسبب «اتفاقيات الجنتلمان» او الوفاق الدولى بين القوتين العظميين وتبادل المواقع. لكننا نستغرب ان ينعكس هذا الموقف المضاد والصامت ازاء جرائم اثيوبيا فى ارتريا على الاقطار العربية ودول عدم الانحياز ومع ذلك لن يفوتنا ان نسجل اعتزازنا بمواقف بعض الدول الشقيقة والصديقة الداعمة للحق الارترى المشروع ضد الجرائم الدموية الوحشية التى يمارسها نازيو اثيوبيا.

بطولة مقاتلي الثورة الارترية ـ اصرار وعزيمة على هدف التحرير

ان منقستو ونظامه يستطيعون كسب ود القوى الكبرى او إتباعها واقامة الاحلاف واستيراد اسلحة الدمار وتوجيه حملات الابادة الدموية لكنهم لا يستطيعون ايقاف الارادة الارترية التى اختارت طريق الكفاح المسلح وغرس بذورها فى التربة الارترية، وتصاعد لهيبها وتعاظم اقتدارها حتىالتحرير الكامل التراب الوطنى.

فى هذا الفصل نلقى الضوء على مواقف الدول العربية والدولية لنلمس ما يحيط بالثورة الإرترية من متغيرات وتناقضات.

الصعيد العربى:-

يرتبط الشعب الارترى بالامة العربية منذ الازل ارتباطا تاريخيا وحضاريا وثقافيا ويعتز الارتريون بكونهم ينتمون الى اولئك المهاجرين الذين عبروا البحر الاحمر ونقلوا معهم حضارة حمير ومعين وسبأ الى البر الافريقى، وفى اول فرصة اتيحت للشعب الارترى للتعبير الصريح عن انتمائه القومى اجتاحت ربوع ارتريا مظاهرات عارمة وذلك فى عام ١٩٥٢م ولم تهدأ الا بعد ان أجبرت مستشارى الامم المتحدة على تضمين الدستور الارترى المادة ٣٨ التى تنص على ان اللغة العربية هى لغة رسمية للبلاد بجانب اللغة التجرينية. ووفق هذه المعطيات والحقائق التاريخية والثقافية والروابط العضوية والحضارية تعتبر ارتريا جزء لا يتجزأ من الامة العربية والثورة الارترية هى امتداد طبيعى للثورة العربية.

تقوم استراتيجية الثورة الارترية على التلاحم مع حركات التحرر العربية والعالمية وفق ارضية واضحة المعالم باعتبارهما

يواجهان عدواً استعماريا مشتركا يتمثل فى الامبريالية والصهيونية.

فى النصف الاول من القرن العشرين حدثت تطورات هامة فى الاقطار المستعمرة الواقعة فى حوض البحر الاحمر حيث تمكنت الحركة المناهضة للاستعمار فى مصر من استعادة سيادتها الوطنية وفرض سيطرتها على قناة السويس بعد ثورة ٢٣ يوليو «تموز» عام ١٩٥٢م الخالدة وتمكن السودان من التخلص من الاستعمار البريطانى ونيل استقلاله الوطنى الكامل، كما تخلص الصومال وجنوب اليمن من الاستعمار الايطالى والبريطانى ولقد تعرضت ارتريا وفلسطين الى اكبر مؤامرة عرفها التاريخ المعاصر. فالتآمر المؤلم الذى آلت اليه ارتريا رغم نضالات الشعب الارترى البطل من اجل الاستقلال الوطنى التام كان نتيجة مؤامرة استعمارية نسجت خيوطها بريطانيا التى كانت تدير ارتريا بالانابة عن دول الحلفاء بالاتفاق مع الولايات المتحدة الامريكية التى فرضت الاتحاد الفدرالى بين ارتريا واثيوبيا عن طريق الامم المتحدة. كان هدف امريكا من ذلك تأمين مصالحها الاستراتيجية فى ارتريا عبر اثيوبيا الموالية للغرب بصفة تقليدية وبحكم نظام حكمها الرجعى القائم على تحالف الاقطاع والكنيسة.

وهكذا بعد ان ذاقت ارتريا مرارة الاستعمار الايطالى والبريطانى لمدة ٧٠ عاما وضعت تحت سيطرة استعمارية اشد وطأة هي الاستعمار الاثيوبى المتخلف الذى تدعمه امريكا واسرائيل سياسيا وعسكريا وفق استراتيجية غربية تستهدف التحكم فى حوض البحر الاحمر، ولهذا ان احتلال اثيوبيا لارتريا لم يعد قضية ارترية محضة وانما اصبح حلقة من حلقات المخطط التآمرى الدولى المستهدف المنطقة العربية، وان ما يعانيه الشعب

الارتـرى هو صورة من صور التقـاء المصـالح الامبـريـالية والصهيـونية مع الاطماع التوسعية الشوفينية الدولية وكيانات عدوانيـة ضد الامـة العربية وبالتالى لم تكن ارتريا تلك البقعة المنسية بل اصبحت لها اهميتها الواضحة لموقعها الاستراتيجى فى شرق افريقيا والصراع العربى الصهيونى، ومن هنا فان صراع المصـالح فى ارتريا لا يخص اثيوبيا وحدها بل تدخل فيه قوى متعـددة الاشكال تعمل بوسائلها المتطورة على اجهاض الثورة الارترية ومنعها من التقدم واحراز الانتصار بل هى فى محاولة دائمة لخنقها وقتلها حفاظا على مصالحها فى هذا الجزء الهام من الوطن العربى.

من هذ الفهم ان القضية الارترية تقع فى نطاق القضايا الحيوية التى تؤثر على امن واستقرار هذا الجزء من العالم.. ومن هنا يمكن ادراك مدى تطابق وانسجام مصلحة الامة العربية فى تأمين البحر الاحمر من التغلغل الصهيونى مع مصلحة الارتريين فى الاستقـلال عن اثيـوبيا والتلاحم مع الوطن العربى. ولهذا الاعتبار مطالبة بعض الدول العربية ان تتخلى عن تحفظاتها بتحـديـد سياسة واستراتيجية واضحة لنصرة الثورة الارترية ونتيجة افتقار هذا الوضوح تعانى القضية الارترية اهمالا عربيا بل وتناقضات عربية حادة تتراوح بين موقف التأييد المطلق الى موقف المعارضة المطلقة للاستقلال، وكم يحز فى نفوس المناضلين الارتريين ان يروا اشقاءهم فى بعض الاقطار العربية يقفون موقفاً غير مكترث من الثورة الارترية خشية اثارة رد فعل افريقى سلبى. فى الوقت الذى ابـدت فيـه دول افـريقيـة عديـدة استعدادها للاعتراف باستقلال ارتريا كأمر واقع واساسى لاستقرار المنطقة ولمنع تدخلات خارجية بعد ان اتضح لها عدالة القضية الارترية

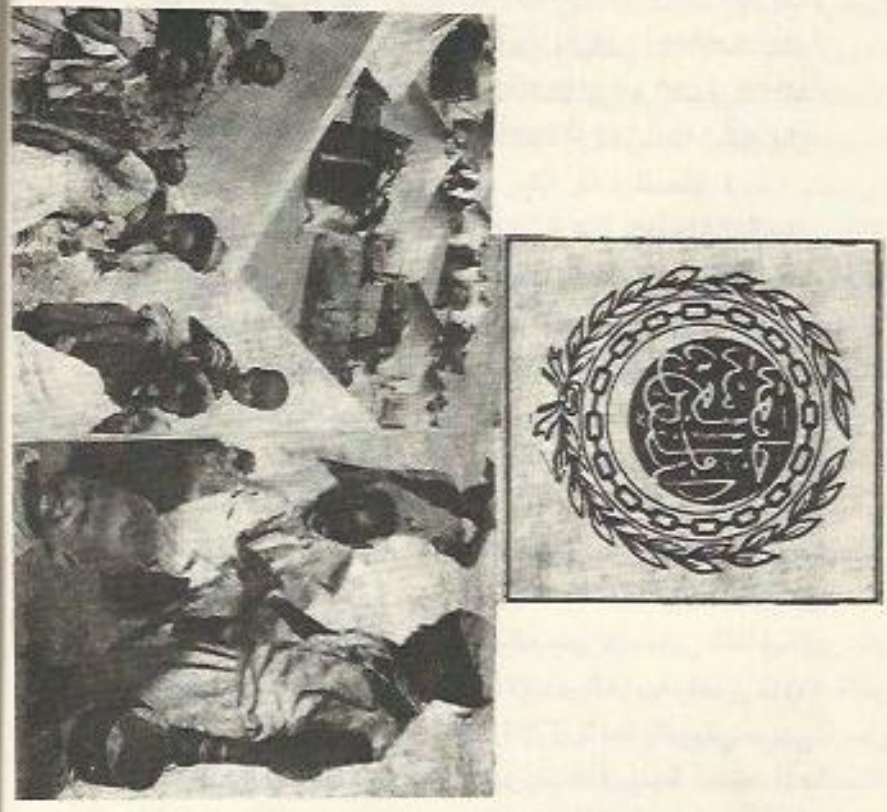

٢٠) أين جامعة الدول العربية من مأساة الشعب الارتري؟..

وحقيقة النظام الدموى الفاشى فى اديس أبابا. والبعض من الاشقاء العرب يقفون موقفا معاديا ويمالون الاستعمار الاثيوبى بعيدا عن الحسابات القومية والنظرة الموضوعية ومعاناة الشعب الارترى من الناحية الانسانية ولهذا اصبح الموقف العربى تجاه الثورة الارترية بعيدا عن التفكير الاستراتيجى السليم ولم يكن بمستوى الطموح والتحدى.

ان القضية الارترية هى قضية تحرير وطنى من الاستعمار الاثيوبى، ولا يهم طبيعة وشكل النظام السياسى فى اثيوبيا، فانه يبقى بالنسبة للارتريين والعرب إستعمارا مغتصبا حتى يقر الحقوق المشروعة للشعب الارترى. ووفق هذه النظرة لابد ان تنظر الاقطار العربية الى القضية الارترية من زاوية مصالحها القومية، وتقيسها بمقياس النضال العادل الذى تخوضه حركة الثورة العربية.

من هذا الفهم لا مجال للصيغ التوفيقية فأما ان يكون الموقف مع الشعب الارترى فى نضاله التحررى من الاستعمار الاثيوبى الغاشم واما ان يكون ضدها، ولا يهم موقف هذه الدولة او تلك ولا اللافتة التى يرفعها النظام الاثيوبى الفاشى. فالحل يبقى وحيدا وواحدا فى كل الظروف هو حق ارتريا فى تقرير مصيرها فى الحرية والاستقلال.

وفى نهاية استعراضنا لهذا الفصل لابد من الاشارة والاشادة بموقف الاشقاء الذين ادركوا فى وقت مبكر البعد الاستراتيجى والقومى للنضال الارترى وقدموا ولازالوا يقدمون الدعم اللامحدود لنصرة قضية هذا الشعب المناضل.

الصعيد الافريقى:-

إن الامبريالية العالمية بزعامة الولايات المتحدة الامريكية استطاعت ان تستغل وتضطهد شعوب القارة الافريقية من خلال سيطرتها السياسية والاقتصادية، واوجدت انظمة رجعية عميلة تنفذ مخططاتها الاستعمارية العالمية التى لا تخدم فى مجملها الا المصالح الاستعمارية. ان بعض الشعوب الافريقية خاضت حرب الكفاح المسلح وبرغم ضخامة المواجهة واسلوب القتال وحرب الابادة التى تمارس ضد هذه الشعوب والتى خلفت الالاف من الضحايا، تمكنت من خلال تصاعد وتعاظم المد الثورى من تقرير مصيرها واسترداد حقوقها المسلوبة. من جانب آخر لازالت بعض الاقطار الافريقية تواصل مسيرتها النضالية للوصول الى أستقلالها الوطنى، ويأتى الشعب الارترى فى مقدمة هذه الشعوب المناضلة. عند تفنيدنا لمواقف الانظمة الافريقية نجد مفاهيم مضللة ومغلوطة لطبيعة النضال الارترى كرسها الاستعمار بشكل اساسى، وعمل الامبراطور الاثيوبى «هيلى سلاسى» على تعميقها وترسيخها فى اذهان حكام افريقيا مما ادى الى فقدان التجاوب والمساندة لهذه القضية العادلة.

وعند تأسيس منظمة الوحدة الافريقية فى عام ١٩٦٣م تمكن الامبراطور الاثيوبى السابق باعتباره من المؤسسين وبتأثيره الروحى فى بعض شعوب المنطقة وبدعم من القوى الاستعمارية العالمية من تحويل مبادىء واهداف المنظمة الى غايات واهداف تخدم بالضرورة القوى الاستعمارية والعقلية التوسعية الاستعمارية لاثيوبيا وبالتالى تمكن من الزام كل الاعضاء فى المنطقة على عدم مناقشة القضايا الحساسة والمعقدة

٢١) هاكذا يجتمع قادة افريقيا كل عام دون جدوى وشعوب القارة تعيش في اعماق الفقر والاضطهاد

والتى تعتبـر من اهم القضايا التى تهدد الامن والاستقرار فى القارة الافريقية وتأتى فى مقدمة هذه القضايا قضيتى ارتـريا والصومال الغربى.

وقد
سعي الامبراطور هيلي سلاسي في تشويه وتصوير الثورة الارترية لقـادة افـريقيا بأنها حركة طابع طائفي وديني وتمرد انفصالي يغذيه العرب والمسلمين، وبهذا الفهم الخاطىء استطاع ان يؤثر على بعض حكام افريقيا واستغل لتمرير مخططه هذا وضعه في المنظمة بحكم انه من المؤسسين لها. وتمكن من تضمين ميثاقها بند عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنظمة وان هذا البند لا ينـطبق على القضيـة الارتـريـة باعتبارها قضية عادلة ولها خلفياتها القانونية والتاريخية، كما لا ينطبق ذلك البند على ارتريا لأنها من موروثات الاستعمار الاوربي وليست قضية داخلية كما تدعى اثيوبيا.

كان الغرض الاساسي من تكوين منظمة الوحدة الافريقية العمل على معالجة الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتردية في القارة الافريقية، الا ان الواقع، كان عكس ذلك حيث اصبحت مصدرا للتناقضات وتعقيد القضايا التي تتطلب ايجاد حلول لها مما ادى الى تعثر دور المنظمة في بلوغ اهدافها التي نشأت من اجلها. وكثيرا ما تعلق القضايا التي تحتاج الى حلول للمؤتمرات التي تعقد في دورات قادمة، حيث أن النظرة السائدة داخل اعضاء المنظمة هى تجنب طرح القضايا التي تسبب التململ وعـدم التمـاسك حتى لو كانت تلك القضايا مصيرية للشعوب المضـطهـدة، والهدف من ذلك هو بقاء المنظمة كمنظمة شكلية

تحمل اسم افريقيا، وايضا هنالك عامل اضافي لعبه الاستعمار في العمل على احتواء المنظمة والتأثير عليها والتدخل في قراراتها التي تخدم بالنتيجة مصالح القوى الاستعمارية الكبرى في العالم وهذا العامل افقد المنظمة دورها ايضا في حل قضايا شعوبها.

انطلاقا من هذا الاعتبار اصبحت الدول الافريقية تتباين في مواقفها تجاه القضية الارترية الى الاتجاهات التالية:-

١/ الدول العربية الافريقية تتعاطف مع القضية الارترية باشكال مختلفة الا انها تنطلق من معادلة كسب اصوات الدول الافريقية في المنظمات الاقليمية والدولية لصالح الصراع العربي الاسرائيلي وبالتالى لا تستطيع هذه الدول اعلان موقفها الصريح والواضح تجاه القضية الارترية وتبنيها رسميا خوفا من ان تخسر اصوات بعض الدول الافريقية المتعاطفة مع اثيوبيا.

٢/ ان غالبية الدول المسيحية في افريقيا تنظر لأثيوبيا باعتبارها اقدم دولة مسيحية في القارة، ومن هذا الفهم يتعاملوا معها بالتعاطف الدينى، ولقد كرس الامبراطور هيلي سلاسي ذلك في تشويه سمعة الثورة الارترية امام هذه الدول ووصفها بأنها حركة عربية واسلامية تقف خلفها وتدعمها الدول العربية والاسلامية وتستهدف اضعاف الحبشة التي تمثل الكنيسة المسيحية في افريقيا، ولهذا تتضامن هذه الاقطار مع اثيوبيا تضامنا مطلقا وترفض مناقشة القضية الارترية مبدئيا.

٣/ قسم من الدول الافريقية مؤمن بعدالة القضية الارترية الا انهم لا يستطيعون ان يجاهروا بمواقفهم المؤيدة للقضية الارترية خوفا من استغلال اثيوبيا المشاكل الحدودية والانفصالية في دول القاره.

لابد من الاشارة إلي ان هنالك بعض التحولات في آراء ومفاهيم بعض قادة افريقيا تجاه القضية الارترية، حيث بدأ يلح قادة هذا التوجه بضرورة مناقشة القضايا المتشابكة التي خلفها الاستعمار ومن ضمنها القضية الارترية وقضية الصومال الغربي وطرحوا رأيهم بشكل واضح في منظمة الوحدة الافريقية حول القضية الارترية ويأتي في مقدمة هؤلاء الزعماء الرئيس السنغالي السابق «ليوبولد سنجور» الذي دعم ووقف مع القضية الارترية بالطرح الشجاع في المحافل الاقليمية والدولية وتبنيه تثبيت عضوية مراقب للثورة الارترية في هذه المنظمات حيث تحدث الرئيس سنجور الحديث التالي عن القضية الارترية وقضية الصومال الغربي «بالنسبة لمشكلة ارتريا والصومال الغربي فانني افرق بين المشكلتين وقد لا تعجب هذه التفرقة الكثيرين ولكنني ارى ان اوغادين يسكنها شعب صومالي الا انها موجودة
في اراضي اثيوبية، ونحن لدينا وضع مماثل مع مالي ولكننا لا نثير هذه المشكلة الآن ولا ننوى اثارتها في المستقبل البعيد، فانني لست ضد الاثيوبيين مائة في المائة ولذلك انني اخفف معارضتي للاثيوبيين بشأن اوغادين وانما انا ضدهم مائة في المائة فيما يتعلق بارتريا، حيث انهم ليسوا على حق في التمسك بهذه الارض التي يجب ان تحصل على الاستقلال حتى لو كان في المرحلة الاولى كتفدرالياً».

مع تأكيدنا المطلق لعدالة وشرعية قضية شعب الصومال الغربي في تقرير مصيره ورفضنا للفقرة المتعلقة به في حديث الرئيس سنجور المذكور آنفاً، الاّ ان طرح القضية الارترية في منظمة الوحدة الافريقية بهذا الشكل عبارة عن تحول نوعي في

طبيعة المنظمة والانظمة الافريقية، مما ادى ذلك التحول الى ظهور اتجاهين داخل المنظمة والاقطار الافريقية، اتجاه تقليدى متمسك بأن القضية الارترية قضية انفصالية.

الاتجاه الآخر وهو الحديث الذى ظهر مع ظهور نظام منغستو المتشدق بالتقدمية وتجاهل عدالة وشرعية القضية الارترية وبالتالى تغابوا عن دور الثورة الارترية من اجل تحرير الارض والانسان الارترى واصبحوا يشرعون وينظرون في انما كان جائزا في عهد الامبراطورية الاثيوبية ورجعيتها وارتباطاتها بالمخططات الامبريالية لم يعد جائزا ولا مباحا في عهد منقستو هيلي ماريام الشيوعى، مع ان هذا الاتجاه لا ينكر استدارته في موقفه من الثورة الارترية اى انحيازه لنظام منقستو وتبريره بأن تقرب منقستو من المعسكر الشيوعى ولاسيما الاتحاد السوفيتي هى مواصفات كانت مفتقدة في عهد الامبراطور الاثيوبي السابق ولذا يرى هذا الاتجاه ان الثورة الارترية في حالة انتصارها سوف تضعف النظام الاثيوبي الحالى وبالتالي لا يستقر هذا النظام وتفقد القوى المتصارعة سيطرتها في المنطقة ولهذا اصحاب هذا الاتجاه يدافعون بشدة ببقاء نظام الدرق الفاشى في اديس ابابا مهما كانت النتائج حتى ولو كانت على حساب القوى الوطنية والثورية التي جابهت الامبراطور او بحق حركات التحرر من الاضطهاد القومى وايضا انكار عدالة القضية الارترية متناسين الحقائق التاريخية التي تؤكد بأن الثورة الارترية تناضل منذ سبع وعشرين عاما في سبيل الاستقلال الوطني تطبيقا لمبدأ حق الشعوب بتقرير مصيرها.

ان اصحاب هذه المواقف لم يستوعبوا طبيعة نظام منقستو كما استوعبته الثورة الارترية وبالتالى غير قادرين لاستيعاب دور

الثورة الارترية الايجابي لصالح حركة التقدم على امتداد القارة الافريقية والعالم.

ان هذه المواقف المتعددة توضح لنا هيمنة واحتواء القوى الاستعمارية ومحاولاتها لدفع المنظمة الافريقية بالاتجاه المضاد لأماني وتطلعات الشعوب الافريقية وجعلها آداة قمع لنضالات هذه الشعوب. وبالتالى ابعاد شعوب القارة عن نضالها الثورى الذى تخوضه ضد الاستغلال والاضطهاد والتفرقة العنصرية والفاشية، ولهذا مطالبة القوى الثورية الافريقية ان تعي حقيقة وضع المنظمة وان تعمل من اجل تصحيح مسارها ودفعها الى الامام للدور الذي يمكن ان تلعبه من اجل دعم وتأييد حركات التحرر الوطني الافريقي وتكثيف النضال وتوطيد الجهود والعلائق بين القوى الوطنية الافريقية من اجل جعل هذه المنظمة اطارا يجسد امانى وتطلعات الشعوب الافريقية انطلاقا من العلاقات التاريخية المشتركة والرؤيا المستقبلية للنهوض بشعوب هذه القارة يتوجب على الانظمة والشعوب الافريقية ان تتفهم طبيعة القضية الارترية والعمل على طرحها ومناقشتها في اطار منظمة الوحدة الافريقية لكونها احدى القضايا الملتهبة في الساحة الافريقية باعتبارها قضية تحرر وطني وبالتالى تتفاعل الثورة الارترية مع حركة النضال الثورى في افريقيا لمواجهة الغزو الامبريالي بنوعيه الفكرى والمادى حتى يسود القارة الافريقية السلام العادل والاستقرار الدائم مع الاشادة والتقدير بمواقف الاقطار الافريقية التي وقفت مع القضية الارترية وقدمت الدعم لنضال الشعب الارترى.

٣/ الصعيد السوفيتي:-

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر تمكنت القوى الاستعمارية من احكام سيطرتها على غالبية اقطار العالم الثالث في القارات الثلاث، ومع تصاعد المقاومة الشعبية في هذه الاقطار، تبلورت على الصعيد العالمي صياغة نظرية وسياسة هامة لمبدأ تحرري نقيض للاستعمار. واذا كان من الطبيعي ان تقف الدول والقوى الاستعمارية ضد هذا المبدأ، فان القوى والاحزاب الديمقراطية الليبرالية والاشتراكية قد اختلفت حوله، سواء من حيث المبدأ اساسا، او من حيث كيفية تطبيقاته العملية، وهكذا اثيرت حملة جدل واسعة داخل صفوف الاشتراكيين وبالذات بين التيار الاشتراكي الماركسي الذى يؤكد هذا الحق من جهة، وبين الانحرافي الاشتراكي اليميني واليسارى اللذان يرفضان من جهة اخرى، وجاء المؤتمر العالمي الذى انعقد في عام ١٨٩٦م للأحزاب العمالية الاشتراكية والنقابات ليحسم الرأى في هذه القضية ويقر بأن المؤتمر يعلن تأييده لحق جميع الامم التام في حرية تقرير مصيرها. لقد صاغت الماركسية اللينينية حق تقرير المصير للامم والشعوب المضطهدة صياغة نظرية وعملية دقيقة وصائبة، وناضل ماركس وانجلز ولينين من اجل اعتبار هذا المبدأ ركيزة اساسية لبرامج الاحزاب الاشتراكية والشيوعية حول المسألة القومية ومسألة المستعمرات وكرسوا حيزا من كتاباتهم ونضالهم للتصدى لمحاولات مصادرة هذا الحق او الالتفاف عليه تحت أية حجة كانت.

لقد ظهرت حركة التحرر الوطني المعاصرة للشعب الارترى في اربعينات هذا القرن كحركة تحررية وطنية مناضلة من اجل

تحـرر وانعتاق الشعب الارتري من نير الاستعباد والاضطهاد وتحقيق الاستقلال التام لارتريا منذ ظهور هذه الحركة وانتقالها الي الكفـاح المسلح اختلفت حولهـا مواقف الكثـير من القـوى والاحـزاب والدول على الصعيدين العربي والعالمي، حيث عبرت تلك المواقف عن نفسها، اما بمواقف العداء الصريح او العداء الصـامت واما بموقف التأييد اللفظي الحذر او بموقف الدعم والتأييد المحدودين.

اذا كان موقف نظام هيـلي سلاسي الاقـطاعي الشوفيني وكذلك مواقف الدول الاستعمارية واضحة في معاداتها الصريحة للشعب الارتري وحقه في الاستقلال وتقرير المصير، فان مواقف بعض الاحزاب والقوى الاشتراكية «الماركسية ـ اللينينة» العربية والعالمية قد شهدت ترددات وتبدلات كبيرة، ركنت اخيرا وخاصة بعـد استـلام نظام منقستو السلطة في اديس ابابا الى مواقف مخاصمة ومعاداة حق تقرير المصير للشعب الارتري بما فيه حقه في الاستقلال السياسي وتشكيل دولته الوطنيه على الارض الارترية.

ان قضيـة الشعب الارتـري وحقه في الاستقلال وتقرير المصير تشكل في الواقع واحدة من قضايا العصر التي تمتحن بها حقيقة وطبيعة التزام القوى والاحزاب الاشتراكية على الصعيدين العالمي والعربي بالماركسية اللينينة حيث اتخذت بعض القوى والاحزاب مواقف صائبة من القضية الارترية، وبدت عبر هذه المواقف صلبة متماسكة ومنسجمة عمليا مع اعلانها النظري في الالتزام بالماركسية اللينينة ولا تعاني من اى مأزق او اضطراب. فان المـواقف الخـاطئـة والمعادية لحق الشعب الارتري بتقرير مصـيره التي اتخـذهـا البعض الآخـر من القـوى والاحـزاب الشيـوعيـة جعلت منهـا فئـة غير متماسكة، وتعاني من مأزق

لانفصال بين الاعلان اللفظي وبين الممارسة العملية، وبالتالي عملت على تبرير سياستها ونهجها المعادي للقضية الارترية من خلال ايجاد صيغ ومفاهيم جديدة والتنظير لها على انها سياسة اشتراكية ونهج يسترشد بالماركسية اللينينة، وفي صياغ هذه «الادلجه» وذلك التنظير قدمت اطروحات ومفاهيم جديدة كما اسلفنا لحق الامم والشعوب في تقرير مصيرها ومن ابرزها القول «بأن تغير الظروف المتمثل بمجيء سلطة تدعى التقدمية والاشتراكية في اثيوبيا، واحتدام الصراع في القرن الافريقي والبحر الاحمر، فرض تغيير موقف الكتلة الشيوعية من القضية الارترية».

وذهبت اكثر من ذلك في تنظيراتها الجوفاء وقالت «بأن صحة مبدأ حق تقرير المصير لا تعنى انه مبدأ مطلق بل هو مبدأ نسبي له مفاهيمه وتطبيقاته المتغيرة حسب الظروف» وعندما رفضت الثورة الارترية هذه المفاهيم والطروحات الجديدة اتسع نطاق الحملات العسكرية المدعومة من المعسكر الشرقي والتي تزامنت مع الحملات الاعلامية والسياسية حيث وجهت للثورة الارترية تهمة الانفصالية والتمرد وتهمة خدمة مخططات الدوائر الامبريالية والرجعية.

بعد ان عجزت الحملات العسكرية والاعلامية من القضاء على الثورة الارترية وبعد ان تكشف العجز على الجبهة الايديولوجية والسياسية في تبرير سياسة الالحاق والضم وخرق مبدأ حق تقرير المصير، وسقوط حجج تغير الظروف لجأ النظام الاثيوبي واجهزة الاعلام الاشتراكية المناصرة له الى سياسة الابتزاز القائمة على التصنيفات «رجعي وتقدمي» باعتبارها [قزاعة] تغطي سياسة الالحاق الشوفينية من جهة وتسحب

التأييد التقدمي من تحت اقدام الثورة الارترية من جهة اخرى، ولهذا بدأت اجهزة الاعلام تتحدث بتقدمية واشتراكية النظام الثورى وانجازاته وعن رجعية وبرجوازية الثورة الارترية وقياداتها التي تحارب لاسقاط النظام الثورى التقدمى في منطقة القرن الافريقي وبالتالى اصبحت اداة للامبريالية والرجعية في المنطقة.

تعتبر الثورة الارترية حركة تحرر وطني تناضل من اجل الاستقلال الوطني لانهاء الالحاق والاستعباد والاضطهاد، فهي بذلك حركة تضم غالبية السكان من جميع الطبقات والشرائح الاجتماعية.

كما انها حركة تحرير وطني تنهض بجميع السكان لمحاربة الاستعباد والالحاق الشوفيني الرجعى، لذلك فهي حركة تقدمية وخصومها الالحاقيين الذين يعودون بسياستهم وممارساتهم الى الماضي ويعيقون التطور المستقبلي لشعوبهم وشعب ارتريا وهم الرجعيون،ان النضال المسلح الذي يخوضه الشعب الارترى هو ذو مضامين اعمق من الثورية التقدمية وتستهجن الثورة الارترية الشهادة لها من اية جهة كانت، وان الموقف الثورى الملتزم بالخط الثورى التقدمى ينطلق من فضح نظام منقستو على حقيقته، والوقوف مع حق الشعب الارترى في سيادته الوطنية والاستقلال انسجاما مع النهج الثورى المؤمن بحق الشعوب في تقرير مصيرها بارادتها الحرة.

في عام ١٩٥٢م عندما اتخذ قرار بشأن القضية الارترية في الامم المتحدة وتم ربط ارتريا بموجب هذا القرار فدراليا مع اثيوبيا عارض بشدة الاتحاد السوفيتي هذا القرار وطالب بالاستقلال التام لارتريا وسحب قوات الاحتلال البريطاني فورا

من ارتـريـا، وعند فشل كل محاولاته واقتراحاته ونجاح القرار الامريكي ربط ارتريا مع اثيوبيا علق عليه واصفا له بأنه زواج «كاثوليكي» غير قابل للطلاق، وعند تغيير الظروف السياسية في اثيـوبيـا ومجيء نظام الدرق المتشدق بالماركسية تغير الموقف السـوفيتي من القضية الارترية، ووصف الثورة الارترية بأنها حركـة انفصـاليـة، واصبح هذا الموقف موقف الانظمة الموالية للسوفيت تلقائيا، وهكذا اصبح الاتحاد السوفيتي يقيس الاحداث بمقياس يخدم مصالحه الذاتية في المنطقة.

فلهـذا الشعب قد اعتـرف مندوب الاتحاد السوفيتي في الجمعية العامة قبل ٣٦ عاما بالحقوق المشروعة وذلك في الكلمة التى رد بهـا على مندوبي بريطانيا واثيوبيا اللذان طرحا نفس الحجـة التي يقدمها اليوم الايدولوجيون السوفيات حول عدم نضج الشعب الارترى لتقرير المصير حيث قال المندوب السوفيتي «انه اينما تكون هنالك مسألة تتعلق بمنح مستعمرة استقلالها فان الدول الاستعمارية المعنية تزعم دائما ان السكان ليسوا بعد على استعداد للاضطلاع بمسؤوليات الحكم. وليس غريبا ان ارتريا التي ظلت تحت السيطرة الايطالية مدة ستين عاما لم تصل الى درجة الوعى الوطني التي وصلت اليه الدول المتحررة الاخرى، لكن الجنس البشرى مع ذلك يعيش الان في عصر تحرر الشعوب وليس مسموحا ان تواصل دولة اجنبية الحكم كدولة استعمارية».

ان الشعب الارتـرى اصبح الان بعد ٣٦ عاما على هذا الاعتـراف اكثـر نضجا واكثر قدرة على الاضطلاع بمسؤولية تشكيـل دولته الوطنية المستقلة. وحقيقة اخرى هى ان الثورة الارترية عندما تتمسك باهدافها، وترفض التدخل السافر من قبل

بعض القوى الدولية التي تدعى انها تقدمية تعمل ضد اهداف الشعب الارتري وطموحه في الحياة الكريمة، ولا يعني ذلك بأن الثورة الارترية تنهج منهجا [ميكافيلياً] بحيث تغير من مواقفها المبدئية من القوى الاستعمارية العالمية التي الحقت الاذي بالشعب الارتري، بل ان موقف الثورة الارترية من الامبريالية والصهيونية موقف ثابت بثبات موقف الامبريالية في معاداة اهداف الشعوب في التحرر والانعتاق من نفوذها، وانسجاما مع هذا الموقف المبدئي فأن الثورة الارترية عندما توجه استياءها الى كل من الاتحاد السوفيتي وكوبا والى بعض الانظمة والاحزاب الشيوعية في الوطن العربي والعالم فان ذلك لايعني بأية حال من الاحوال اتهام كل اطراف القوي الاشتراكية والتقدمية الا بقدر دورانها في فلك موقف كل من الاتحاد السوفيتي وكوبا بل هناك قوي تقدمية اشتراكية تستنكر اسلوب استعارة اخلاقيات الامبريالية وتقر حق الشعب الارتري في تقرير مصيره بارادته الحرة، لايكتنف الغموض لفهم الاصالة الثورية للنضال الارتري نود ان نذكر بعض القوي التقدمية والاشتراكية التي لم تفهم طبيعة نظام منقستو الفاشي بان الثورة الارترية ليست حالة طارئة في المنطقة جاءت ردا علي انقلاب منقستو بل للثورة الارترية الفضل الاكبر في ميلاد هذا النظام ولكنه يحكم علي نفسه بالفناء نتيجة اصراره في تجاهل حق الشعب الارتري في الاستقلال..

كما ان الثورة الارترية لاتريد ان تضع نفسها في موقف العداء مع حلفائها الاستراتيجيين ضد الامبريالية العالمية والصهيونية ووفق هذا الفهم لازالت تعمل من اجل إفهام الاتحاد السوفيتي وحلفائه حقيقة الوضع في الساحة الارترية ومن ثم الوقوف مع قضية هذا الشعب المناضل والا يُخدعوا بالشعارات

الجوفاء التي يرفعها نظام الدرق الفاشي..

ان الشعب الارتري المناضل الذي راح ضحية المؤامرات الدولية التي ادت الي ربط مصيره بامبراطورية اثيوبيا ركيزة الامبريالية في المنطقة حقق خلال مسيرته النضالية الجبارة انتصارات عظيمة لصالح شعوب المنطقة وقوي التحرر في العالم والتي تتخندق معا في مواجهة الامبريالية العالمية والصهيونية باعتبارهما اخطر الاشكال الاستعمارية الحديثة التي ترمي الي فرض الهيمنة علي الشعوب المناهضة لها.. الا ان مايثير دهشة الشعب الارتري والقوي الثورية في العالم ذلك التبني السوفيتي الكوبي للنظام الاثيوبي المستحدث بالشكل الذي يمكنه لمواصلة الاطماع التوسعية والتي اعتمدها اباطرة الحبشة تاريخيا علي حساب الشعوب المجاورة بل ان الاتحاد السوفيتي وكوبا تنظران الي الثورة الارترية كمحاولة طارئة بعد ميلاد نظام منقستو في الوقت الذي تؤكد فيه الحقائق بأن الفرصة التاريخية التي ولد فيها هذا النظام عبرت عن مدي انعكاس الاشعاع الثوري الذي مثلته الثورة الارترية علي الشعب الاثيوبي، ومن هنا يتأكد لنا بأن دور الاتحاد السوفيتي وكوبا في منطقة القرن الافريقي وارتريا يدل علي تغلب المصالح الاستراتيجية علي المبادىء التي تزعم الدولتان الانطلاق منها والتي تحتم دعم واسناد حركات التحرر في العالم وليس المساهمة في ضربها او العمل علي اجهاضها..

وبعد حرب ١٩٦٧م ونتيجة لأزمة الهزيمة التي دفعت مصر الى الارتباط اكثر بالاتحاد السوفيتي طلبا للمعونة السياسية والعسكرية لمواجهة التفوق الاسرائيلي الساحق المدعوم مباشرة من واشنطن، وبهذا تمكن السوفيت من تثبيت اقدامهم في مصر قلب الشرق الاوسط والمتحكمة في اهم شرايين نقل البترول

العربي. وقد احدث هذا الوضع انقلابا خطيرا في موازين صراع القوى العظمي في الشرق الاوسط، وبالتالى حقق ذلك نجاحا للتحرك الاستراتيجي الواسع الانتشار للسوفيت.

فان قرار انهاء الوجود السوفيتى فى مصر عام ١٩٧٢م بكل ملابساته وابعاده السياسية والعسكرية قد احدث هو الاخر انقلابا مضادا على خريطة الصراع الدولى وخاصة فى لعبة الشطرنج التى اصبحت تمارسها القوى العظمى معا على رقعة الدول الصغرى، وهكذا بدأت مرحلة تبادل المواقع وتغيير التحالفات بين الدولتين العظميين، فخسارة السوفيت فى مصر وطردهم منها وحرمانهم من موانيها ومواقعها الاستراتيجية الهامة فى الشمال ادى الى تدعيم علاقات واشنطن بالقاهرة نتيجه للتوجه المصرى الجديد تجاه الغرب الاوربى الامريكى وفك الارتباط السابق بالمعسكر الاشتراكى. وضمن لعبة تبادل المواقع اعاد السوفيت تقييم سياساتهم فى العالم الثالث وبالاخص فى الشرق الاوسط فى ضوء التجربة القاسية التى تعرضوا لها فى مصر، وبدأوا فى تطبيق سياسة جديدة فى لعبة صراع الاستراتيجيات على العالم الثالث والتى تقوم على سرعة الحركة والجرأة فى التدخل والمساندة والاقدام على استخدام القوة العسكرية لحسم اى موقف، وتطبيقا لهذه السياسة دعم السوفيت مواقعهم فى الصومال لتعويض خسارتهم فى مصر كما زادوا نشاطاتهم العسكرية فى الدول الافريقية التى ترتبط معهم بصداقات وكثفوا من اساطيلهم البحرية فى المحيط الهندى وخليج عدن عند سقوط النظام الامبراطورى فى اثيوبيا ومجيء نظام الدرق الذى نهب ثورة الشعوب الاثيوبية وعمل على تصفية قوى الثورة الحقيقية التى اطاحت بنظام هيلاسلاسى وفق هذا التغيير الذى املته

سياسة تعويض المواقع وتبادلها سارع الروس الى نجدة ومساندة النظام الجديد فى اديس ابابا والى تثبيت اقدامه على المدخل الجنوبى للبحر الاحمر، والسيطرة على الشواطىء الارترية القريبة من الحقول الضخمة لانتاج البترول العربى ومروره عبر مضيق باب المندب الى اوربا الصناعية والولايات المتحدة الامريكية. وبهذا حقق السوفيت سياسة جديدة على خريطة الصراع الدولى وفى خضم هذا الصراع برزت الصحوة القومية التي اجتاحت شعوب منطقة القرن الافريقى مطالبة بتغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية ورغبتها فى التحكم فى ثرواتها ومراكزها الاستراتيجية وتقرير مصيرها. كما ان ثورات شعوب العالم الثالث فى احداث اصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية كان دافعا لشعوب منطقة القرن الافريقى لمواجهة لعبة الصراع الدولى وتقسيم مصائر الدول وتوزيع مناطق النفوذ بين الدول العظمى. ونتيجة لذلك تعرضت الاستراتيجية السوفيتية لمتاعب جديدة فى القرن الافريقى. فما كان الامر يستقر للنظام الفاشى فى اثيوبيا حتى راهنت موسكو عليه رهانا اساسيا نظرا لما تتمتع به ارتريا المحتلة من مميزات عديدة.

وبالتالى حاول السوفيت الاحتفاظ بحصانين نفيرين لاثيوبي والصومالي في آن واحد رغم علمهم انهما يجريان فى اتجاهين متضادين. وان المصالح الاثيوبية التوسعية كانت ومازالت تتناقض مع المصالح القومية الصومالية، وان الصراع الاثيوبى - الصومالى ليس مجرد صراع حدود كما يحاول البعض تبسيطه وتسطيحه، ولكنه فى الاساس صراع بين قوى استعمارية توسعية اثيوبية التى تحتل ارض الصومال الغربى وتنهب ثرواته وتذل وتشرد شعبه وبين الصومال الذى يكافح ويساند شعب الصومال

الغربى من اجل استرداد حقوقه المسلوبة وتحقيق خياراته الوطنية.

لقد حاول السوفيت تشكيل جبهة يسارية موالية لهم تربط كل من اثيوبيا والصومال واليمن الديمقراطى لكى تكتمل لهم خطة احكام الحصار على المدخل الجنوبى للبحر الاحمر، الا ان عنصر الصراع القومى وتضارب المصالح الاثيوبية التوسعية مع الصومال بالاضافة الى التحرك الامريكى المضاد لعب دورا فى افشال المخطط السوفيتى واحداث الأزمة الصومالية ـ السوفيتية التى انتهت بمثل ما انتهت اليه العلاقات المصرية ـ السوفيتية.

ففى ظل الدعم السوفيتى العسكرى والسياسى والاقتصادى الهائل لنظام منقستو الفاشى اتضح للصومال انحياز السوفيت الكامل للاثيوبيين وتشجيعهم للنزعة التوسعية الاثيوبية للاعتداء على الصومال، وهكذا سارع الصومال الى طرد الخبراء والقوات السوفيتية عام ١٩٧٧م وبالتالى انقلبت موازين التحالفات الاستراتيجية فى القرن الافريقى فاصدقاء الامس اصبحوا اعداء اليوم، وانتقل الود والدعم السوفيتى الى اثيوبيا من اجل محاربة ثورتى ارتريا والصومال الغربى وجمهورية الصومال والحركات الديمقراطية المعارضة لنظام منقستو الدكتاتورى، ان تغيير موازين التحالفات ادى الى مشاكل سياسية وعسكرية واقتصادية خطيرة للشعب الارتري وعموم المنطقة. حيث تولت دول المعسكر الاشتراكى بزعامة الاتحاد السوفيتى وبمبادرات سريعة من كوبا والمانيا الديمقراطية مهمة اعادة بناء الجيش الاثيوبى وتحديثه ومده بالاسلحة الحديثة والمعقدة ابتداء من الصواريخ الى الطائرات الميج ٢١، ٢٣، الى الدبابات الثقيلة، بالاضافة الى قيامهم ببناء تنظيم عسكرى مواز

للجيش وهو (المليشيات).

وفى ظل اضخم جسر جوى مده السوفيت فى تاريخ العالم لنقل الاسلحة من موسكو ونقل الجنود من كوبا الى اثيوبيا انتعشت النزعة التوسعية الاثيوبية الى حد الغليان واصبح همها الوحيد هو القضاء على الثورة الارترية وثورة الصومال الغربى واثارة الفتن والمشاكل مع الدول المجاورة كالسودان والصومال، ولهذا وقعت الثورة الارترية وثورة الصومال الغربى فريسة لهذا التآمر الجديد. ووسط هذا التوتر الذى ساد القرن الافريقى كانت اثيوبيا قد اتفقت مع الاتحاد السوفيتى وكوبا على خطة ووفق ذلك تدفقت على اثيوبيا موجات كثيفة من الجنود الكوبيين والخبراء العسكريين السوفيت وخبراء الامن الالمان الشرقيين، وبهذه الخطوة الخطيرة دخل القرن الافريقى منحنى جديد اذ تورطت قوى عظمى هى الاتحادالسوفيتي سواء بشكل مباشر او بالوكالة المخولة لكوبا والمانيا الشرقية بالدخول طرفا مباشرا فى الصراع الدائر عن طريق الوجود العسكرى الكثيف الذى لم يكتف بجسور الاسلحة الحديثة وانما تعدى ذلك الى وجود الجيوش المقاتلة فى ساحات القتال ضد الثورة الارترية والصومال الغربى وبالتالى بدأت خطة الهجوم المضاد فى الصومال الغربى فى اوائل فبراير ١٩٧٨ «شباط» بغارات جوية مكثفة على مواقع الثوار فى الاقاليم وامتدت لتضرب ميناء بربرة الصومالى ومدينة هرجيسا اكبر مدن الشمال فى جمهورية الصومال. وفى نفس الفترة بدأت القوات الاثيوبية المحاصرة فى ديرداوه وهرر، خطة هجوم مضاد لأول مرة بعد حصار زاد على ستة اشهر وبدأ الثوار الصوماليون والجيش النظامى الصومالى خطة الانسحاب التكتيكى من كل الصومال الغربى تحت الضغوط العسكرية الشاملة المذكورة

آنفا، وفور حسم الموقف تحت القيادة السوفيتية والكوبية في الصومال الغربي تحول الاثيوبيين الى ساحات القتال فى ارتريا لمواجهة ذلك الوضع الذى تعدى مرحلة القلق فى ظل الاشتباكات المتباعدة الى مرحلة هجوم واسع شنته الثورة الارترية على المدن الرئيسة بعد ان احكمت قبضتها على الريف والمدن الصغرى وقطعت الطرق الرئيسية. واصبح الجيش الاثيوبى محاصرا فى مدن معزولة عن بعضها.

وبعد الانتصار الذى حققه الاثيوبيون بمساعدة الكوبيين والسوفيت فى جبهة القتال فى الصومال الغربى، وفى ظل هذه الصحوة العسكرية المنتصرة، كسر منقستو الدموى الفاشى عدة زجاجات مليئة بالدم فى احتفال ضخم باديس أبابا مهددا بسحق جمهورية الصومال فى عقر دارها ومعلنا بدء الهجوم الجديد الساحق ضد ارتريا، وهكذا بدأت الحكومة الاثيوبية هجومها الشامل تحت قيادة واشراف السوفيت برا وبحرا وجوا على ارتريا للانقضاض على الثورة الارترية، ومن خلال حركة كماشة واسعة النطاق حشدت اديس أبابا ١٤٠ الف من القوات النظامية والمليشيات مسلحين بطائرات الميج والدبابات الحديثة والصواريخ والمدفعية الثقيلة بالاضافة الى ترسانة الاسلحة السوفيتية التى سخرت لمساعدة اثيوبيا يديرها ويشرف عليها خبراء ومستشارين لهم خبرتهم العسكرية المتمرسة.

كما ساعدت الظروف السياسية والعسكرية السائدة فى تلك الفترة فى افريقيا النظام الاثيوبى على تنفيذ خطة الهجوم الشاملة على الاراضى الارترية، ولاشك انه لا يمكن الفصل بين الاشتعال المستمر فى القرن الافريقى وبين الاشتعال الآخر الذى يهب بين فترة واخرى فى نقاط الصدام الساخنة فى القارة

الافريقية، مثل ذلك الموقف المتوتر بين انجولا وزائير وبين تشاد وليبيا وبين السودان واثيوبيا، وبين الصومال واثيوبيا، وبين المغرب والجزائر وموريتانيا والبوليساريو حول الصحراء المغربية. كما عمل النظام الاثيوبى على تهيئة مسرح القتال سياسيا واعلاميا بوصف القضية الارترية بأنها قضية انفصالية وداخلية، فى ذات الوقت تخص اثيوبيا وحدها، الامر الذى يشكل حساسية بالغة عند كثير من الدول الافريقية كما اشرنا الى ذلك عند تناولنا الموقف الافريقى من القضية الارترية. وبالتالى وجدت اثيوبيا تأييد غالبية الدول الافريقية خوفا من شبح بيافرا وكاتنجا الجديدة. كما ان بعض الدول المساندة والمتعاطفة مع الثورة الارترية لم تستطع ان تدخل فى مواجهات سياسية ساخنة ومباشرة مع التدخل السوفيتى فى ارتريا. يقابل هذه الايجابيات المضافة لصالح اثيوبيا سلبيات مضافة الى رصيد الثورة الارترية اهمها غياب التنسيق السياسى والعسكرى المشترك بين الفصائل الارترية. ساعدت كل هذه المؤشرات المذكورة اثيوبيا بان تبادر باعداد جيشها لاقتحام واكتساح ارتريا، وبالتالى تمكنت من استعادة سيطرتها على اهم المدن المحررة، ونتيجة لهذه الهجمة العدوانية والضغط العسكرى المدعوم انسحبت قوات الثورة الارترية الى مواقعها المحصنة فى الريف الارترى انسحابا تكتيكيا لحفظ قواتها الاساسية ورصيدها العسكرى وتركيزه فى الجبال والغابات تمهيدا لاعادة ترتيب اوضاعها وفق التحديات الجديدة وتوحيد قواها عسكريا وسياسيا لتفادى التشرذم والتفتت وغياب التنسيق الذى ادى الى نجاح الهجوم الاثيوبى - الروسى - الكوبى.

ومن هنا يتضح لنا مدى تورط وعربدة السوفيت فى عديد

من مناطق العالم، وهذا الموقف السلبى بالتأكيد يؤثر على العلاقات الاستراتيجية بين السوفيت وشعوب هذه المناطق.

فان استمرار السوفيت على هذا المنوال سيفقدهم أحترم، وتقدير القوى الثورية التقدمية المعادية للاستعمار والامبريالية والصهيونية فى العالم. ويجدر بنا الاشارة هنا الى ان الثورة الارترية ليس من حقها ان تقول لماذا يدعم الاتحاد السوفيتي وحلفاؤه النظام الاثيوبى الفاشى فالسوفيت هم الذين يقررون لمن يقدمون دعمهم ولكن عندما يتحول هذا الدعم الى حرب ابادة ضد الشعب الارتري وشعوب منطقة القرن الافريقى عامة، فمن حق الشعب الارترى وثورته ان تعترض على ذلك.

إن الحرب الظالمة ضد الشعب الارترى بدعم وتأييد من المعسكر الاشتراكى لا تبنى الاشتراكية فى اثيوبيا، بل ان ما يجرى فى هذه المنطقة من خراب وتشريد هو فى النهاية ضد حركة التقدم وضد المعسكر الاشتراكى نفسه، لان نظام منقستو وتحت مظلة الاشتراكية الماركسية ـ اللينينية يحاول اخضاع الشعب الارترى بقوة السلاح، الامر الذى يعتبر فى حكم المستحيل، فالثورة الارترية المسلحة ومن حولها جماهير الشعب الارترى قاطبة تخوض حرب تحرير عادلة لم تبدأها يوم تبوأ منقستو وعصابته السلطة فى اديس ابابا، بل يعود تاريخها الى سبعة وعشرين عاما وبالتالى ليس بمقدور الدرق ابادة واستئصال الشعب الارترى واذابة كيانه الوطنى من خلال طرح مشاريع وصيغ تتنافى مع حق الشعب الارترى فى الاستقلال التام.

وان الذى يدور من صراع فى منطقة القرن الافريقى ليس فى مصلحة شعوب المنطقة لان ذلك يؤدى الى اعاقة التنمية والاستقرار لشعوبها التى هى فى أمس الحاجة اليهما.

٤ / الصعيد الامريكى:-

فى بداية الاربعينات كانت الغالبية العظمى من شعوب القارة الافريقية والشرق الاوسط تحت الاحتلال الاوربى، ورغم ان الدول الاستعمارية الاوربية وخاصة فرنسا وبريطانيا وايطاليا كانت هى رسميا صاحبة النفوذ فى هذه المناطق، فان نتائج الحرب العالمية الثانية قد اتاحت للولايات المتحدة الامريكية ان تلعب دور المهيمن الاكبر وصاحب النفوذ الاعظم فى عديد من مناطق العالم.

وطبقا لقواعد الوراثة فقد تنحى النفوذ الاوربى لصالح النفوذ الامريكى فى الشرق الاوسط وافريقيا، غير ان هذه المناطق شهدت منذ منتصف الخمسينات وبداية الستينات تصاعد المد الثورى وتفجير حركات التحرر الوطنى التى اندفعت بعنف ضد الاحتلال والاستغلال الاجنبى وزلزلت الارض تحت اقدام المستعمرين وسياساتهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الظالمة، ولقد طالبت هذه الثورات بتغيرات اساسية ليس فقط فى مظهر الاضطهاد والاستغلال الاجنبى، بل ايضا فى مجال العدالة الاجتماعية والاقتصادية لاحداث توازن فى حالة الخلل التى خلفتها عهود الاستعمار. ونتيجة لهذه الصحوة الثورية وأخطارها الاستراتيجية التى تهدد مصالح الاستعمار فى المنطقة ابتدعت امريكا اسلوب جديد لمواجهة ثورات الشعوب تمثل فى نظرية [ملء الفراغ] الذى خلفه جلاء الاستعماريين الاوربيين من افريقيا والشرق الاوسط، لترث من خلال ذلك مناطق النفوذ. لتحتوى عنف الثورات، واقامة احلاف عسكرية وسياسية مع الانظمة السياسية الرجعية الموالية والمرتبطة استراتيجيا معها فى عموم المنطقة. ويأتى نظام الامبراطور هيلى سلاس فى مقدمة هذه

الانـظمة، وبالتالي تمكنت امريكا ان تقيد وتكبل شعوب العالم الثـالث عن طريق اقـامـة الاحلاف العسكرية، وبهذا ضمنت نفوذها وسيطرتها واستقرارها الذى مكنها من استنزاف ثروات الشعوب واضطهادها وفرض واقع استعمارى جديد عليها وتمزيق كيـانـاتهـا الى اجـزاء متعددة وتشتيت شعوبها ذات الاصول العـرقيـة والحضـارية والثقافية الواحدة الى عدة دول وكيانات سياسية متناحرة بالاضافة الى ذلك فقد نجح الامريكان فى زرع وتنمية جيوب ومرتكزات استعمارية عنصرية لتقوم بدور الهروات الغليظة والشرطى الامـين لامـريكـا فى المنـطقة مثل النموذج الاثيوبى والاسرائيلى والايرانى والجنوب افريقى وانظمة اخرى كلها نماذج لعبت دورها المرسوم لها لصالح الاستعمار، وزرعت الحروب والفتن وزعزعة الامن والاستقرار فى المنطقة.

كما سبق ان اسلفنا سارعت الولايات المتحدة الامريكية الى سد الفـراغ والاستيـلاء على الارث الاستعمارى باعتبارها القوى العظمى الاولى فى العالم التى تمتلك اساطيل بحرية قوية تجـوب بهـا ميـاه العـالم مزودة بحاملات الطائرات العملاقة والغـواصات الحديثة المحملة بالاسلحة النووية، ولهذا وضعت الاستراتيجية الامريكية امامها عدة اهداف هى:-

١/ فرض الحصـار البحـرى لدعم الحصار البرى على العالم الثـالث عن طريق السيـطرة البحرية على كل المعابر والمضايق والمنافذ الاستراتيجية من مضايق الدردنيل شرقاً الى مضيق جبل طارق غرباً، ومن قناة السويس شمالا الى باب المندب جنوبا، ومن مضيق هرمز وقناة موزمبيق غربا الى غيرها من المنافذ والمضايق الاخرى فى العالم

٢/ تأمين وحماية تدفق البترول الى الغرب الاوربى الامريكى من الجزيرة العربية والخليج العربى.

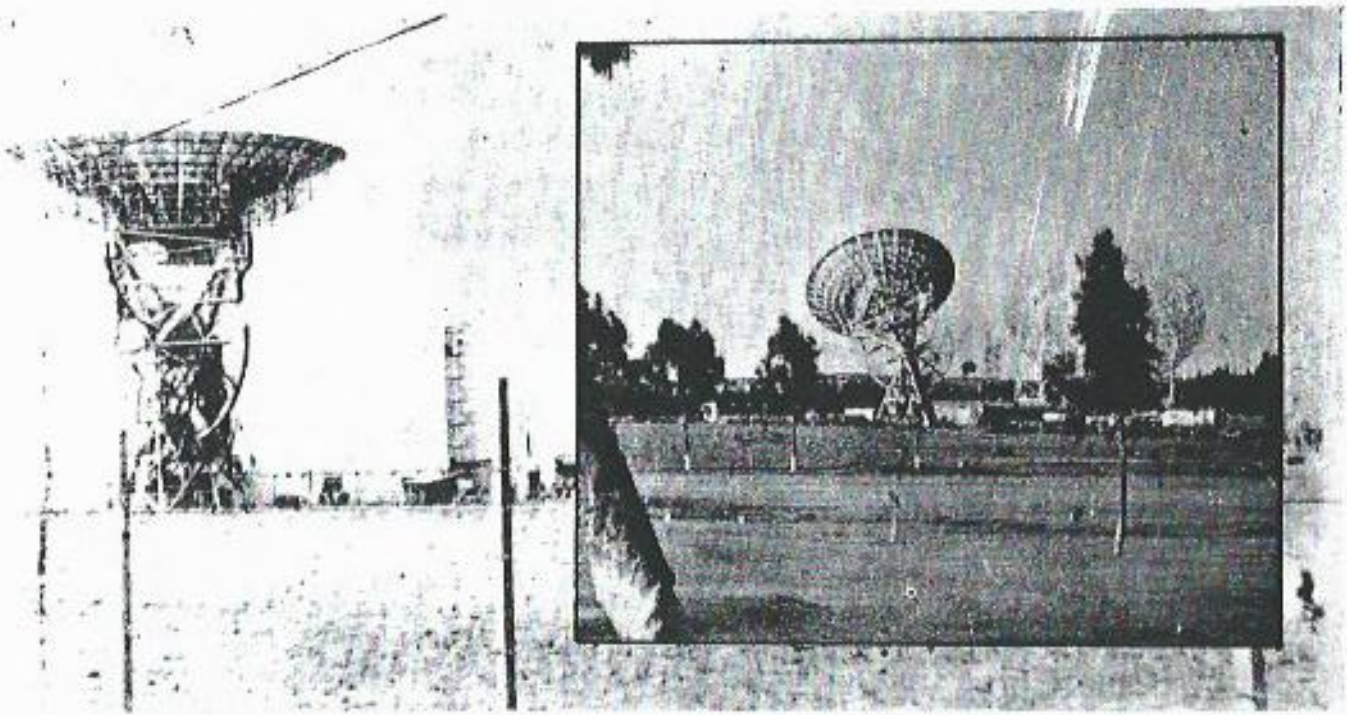

٤) قاعدة كانيو سيشن للاتصالات، احدى القواعد الامريكية فى ارتريا فى عهد النظام الامبراطورى الاثيوبى

٣/ دعم الاقطار المرتبطة والموالية لها حتى تحمى هذه الاقطار او الانظمة المصالح والاستثمارات الغربية فى المنطقة، وتقف فى وجه التقلبات السياسية والتغيرات الاجتماعية التى تهدد المصالح الامريكية.

٤/ محاربة الحركات الثورية التى يترتب على نجاحها تقليص النفوذ الامبريالى الامريكى.

٥/ كسر الحصار السياسى والاقتصادى العربى ضد الكيان الصهيونى وفسح المجال له للانفتاح والاتصال بدول القارة الافريقية عن طريق اثيوبيا المحتلة الساحل الارترى.

ووفق هذه النظرة الاستعمارية لامريكا وحلفائها وللاهمية الاستراتيجية لارتريا على البحر الاحمر والقريب من اضخم منابع النفط فى العالم، تعرضت ارتريا الى موجات استعمارية متعاقبة لاكثر من اربعة قرون. وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية ومرورا بفترة تقرير المصير التى كان يطالب فيها الشعب الارترى بالاستقلال الكامل لوطنه فرض عليه الاتحاد الفيدرالى مع اثيوبيا فقد واجهه الشعب الارترى فى هذه الفترة خطر المؤمرات الدولية التى استهدفت محو كيانه الوطنى، ورغم ان اطراف دولية اخرى اشتركت فى هذه المؤامرة الا ان الذى حركها ونسج خيوطها ثم قام بتنفيذها كانت الولايات المتحدة الاميركية وحلفائها البريطانيين لصالح الامبراطورية الاثيوبية التوسعية وقد نالت امريكا ثمن خدمتها لاثيوبيا مباشرة ففى ٢٢/٥/١٩٥٣م اى بعد قيام الاتحاد الفدرالى رسميا بين اثيوبيا وارتريا بعدة شهور تم توقيع اتفاقية دفاع مشترك بين اثيوبيا والولايات المتحدة الامريكة لمدة ربع قرن اشتملت على خمسة وعشرون بند وتسمح الاتفاقية للولايات المتحدة الامريكية

استعمال الاراضى والاجواء والموانىء والجزر على البحر الاحمر والمطارات فى ارتريا وايضا بموجب هذه الاتفاقية اقيمت قادة كانيو استيشن الامريكة فى العاصمة الارترية اسمرا وبقيت هذه القاعدة زمنا طويلا حلقة وصل مهمة فى سلسلة الاتصالات الاستراتيجية لحلف الاطلسى ولحكومة واشنطن.

ولقد بلغت كلفة بنائها عام ١٩٥٣م «٦٠ مليون دولار». وكانت هذه القاعدة جزء من جهاز الاتصالات فى انحاء العالم والذى يعتمد عليها البنتاغون لنقل الاتصالات، تجرى اعمال البحث فى مجال الفضاء وهناك وظيفة اخرى لها وهى انها مركز استقبال لكل رسائل الشفرة السرية التى تبث فى كافة القارة الافريقية والبحر الاحمر واسرائيل وشبه الجزيرة العربية وجنوب وغرب آسيا، وتتمتع هذه القاعدة بميزة قد لا تتمتع بها أية قاعدة خارج الولايات المتحدة الامريكية وهى انها تصل اليها المخابرات وتخرج دون اى تشويش وهذا يعود الى انها تقع على ارتفاع ٧٥٠٠ قدم من سطح البحر. واستخدمت هذه القاعدة فى رصد الاشارات اللاسلكية العربية وفك رموزها وتسليمها الى اسرائيل وفى معارك حزيران ١٩٦٧م. كان لهذه القاعدة دور بارز فى دعم الموقف العسكرى الاسرائيلى فى معاركها مع العرب.

كما كان لامريكا ٤ قواعد اخرى فى الموانىء الارترية تستخدم كمرفأ للاسطول السابع. ان الموقف من القضية الارترية والتحالف الامريكى الاثيوبى عبر عنه المستر جون فوستر دلاس وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية آن ذاك امام مجلس الامن فى عام ١٩٥٢م عندما قال «من وجهة نظر العدالة يجب أخذ آراء الشعب الارترى بعين الاعتبار الا ان المصلحة الاستراتيجية للولايات المتحدة الامريكية فى حوض

البحـر الاحمـر واعتبـارات الامن والسـلام العالمى تجعل من الضرورى ربط ذلك البلد بحليفنا اثيوبيا».

ومن هذا المنـطق قدمت امـريكا الى اثيوبيادعماً سياسياً وعسكرياً واعلامياً للحفـاظ على مصـالحها الاستراتيجية فى المنطقة لدرجة ان اثيوبيا اصبحت الدولة الاولى فى افريقيا من حيث تلقى المساعدات الامريكية التى كانت تستخدم فى عمليات الابـادة ضد الشعب الارتـرى والصـومال الغربى ولقد صرح «ريـوس» عضو الكونغرس الامريكى مؤكدا ذلك حين قال «انه تطبيقـا لاتفاقية المساعدة العسكرية مع اثيوبيا فقد تم تزويد وتدريب الجيش الاثيوبى وسلاح الطيران الاثيوبى باسلحة تكاد تكـون كلهـا امـريكيـة». وفى الفترة بين ١٩٤٦-١٩٧٤م بلغت القروض والهبات الامريكية ٢٢٠ مليون دولار.

وفى سنة ١٩٧٤م بعد مجىء نظام الدرق زودت الولايات المتحـدة الامـريكيـة اثيوبيا بما قيمته ٣ر١١ مليون دولار من المساعدات العسكرية على شكل هبة و١١ مليون دولار على شكل قروض واشتـرى الاثيـوبيـون كذلك معدات عسكرية امريكية اضافية مدفوعة الثمن لكل من عامى ١٩٧٤م و١٩٧٥م وزودت الولايات المتحدة الامريكية اثيوبيا بمساعدات اقتصادية تزيد على ٣٥٠ مليون دولار على مدار السنتين وهذا يجعل اثيوبيا تحتل مركز الاولوية فى القارة الافريقية من حيث تلقى المساعدات الامريكية.

على ضوء ما تقـدم نلاحظبالرغم من توجه النظام الفاشى الاثيـوبى نحـو المعسكـر الاشتـراكى فان الولايـات المتحـدة الامريكية لم تقطع مساعداتها العسكرية والاقتصادية وعلاقاتها السيـاسيـة مع اثيوبيا. فامريكا ضد استقلال ارتريا وبالتـالى

موقف الامريكيين وحلفائهم واضح ومحدد وأستقلال ارتريا ليس واردا فى حساباتهم وذلك خوفا من عزم العرب على تحقيق سيطرة شاملة على البحر الاحمر باستقلال ارتريا مما يهدد هذا الوضع المحتمل طرق الملاحة الاسرائيلية. فوجود النظام الاثيوبى الموالى للروس فى مصوع وعصب فى نظرهم اهون شرا من قيام دولة عربية جديدة فى ارتريا.

كما ان الولايات المتحدة الامريكية تغض النظر عن الوجود السوفيتى فى هذه المنطقة المهمة مرحليا، لانها تود ان تحسم الثورة الارترية تحت المظلة الماركسية ـ اللينينية. فالقضاء على الثورة الارترية يخدم بالنتيجة الاستراتيجية الامريكية من منطلق الحفاظ على اثيوبيا المسيحية. ان الولايات المتحدة الامريكية لم تتخلى فى جميع المراحل التاريخية عن اثيوبيا ولاسيما فى ظل النظام الحالى وانها تراهن على قضايا كثيرة لاخضاع هذا النظام لنفوذها وتراقب الموقف عن كثب فى المنطقة وتدعم حلفاءها لانتهاز الفرصة المناسبة لعودة اثيوبيا لحظيرة الغرب ولابعاد النفوذ الروسى، ولهذا ان الانقلاب العسكرى فى اثيوبيا واتجاهه نحو المعسكر الشرقى. لم يغير هذا فى الحسابات الداخلية بالنسبة لامريكا تجاه الثورة الارترية وقضية الشعب الارترى.

كانت اثيوبيا عبر التاريخ بلد الغرائب والمتناقضات، وظلت الممارسات فيها منذ عهد منليك والى وريثه الامبراطور هيلى سلاسى وصولا الى نظام الدرق الدموى ساحة لممارسات ذات وجهين، فالقول المعلن للعالم شىء والتطبيق فى الداخل شىء آخر. فمنليك الذى شارك فى مؤتمر برلين عام ١٨٨٤م حضر هذا المؤتمر باسم القوة الجديدة فى العالم الثالث مطالبا بالحرية للقوى

المضطهدة فى افريقيا وخرج من ذاك المؤتمر وهو يقتسم مع القوى الاستعمارية نصيبه من التركة ووسع مملكته وضم مساحات من الاراضى المجاورة، وعمل على اذابة كيانات وشعوب، وبعده هيلى سلاسى وريثه قاتل ايطاليا الفاشية ليعود ممتطيا جواد نصر الحلفاء فى الحرب العالمية الثانية ليوسع هو الاخر رقعة الاراضى الاثيوبية، وليبدأ بارتريا وليعود مدعيا فيما بعد بانه احد رواد الحرية والاستقلال والوحدة فى افريقيا.

ثم جاء ورثة الامبراطور نظام الدرق الفاشى لينتهجوا نمطا جديدا من الاساليب والممارسات العدوانية تجاه ارتريا تحت عطاء الاشتراكية،ان استعمار اثيوبيا لارتريا لم يعد قضية ارترية محضة وانما اصبح حلقة من حلقات المخطط الامبريالى الد. هيونى التوسعى فى المنطقة العربية باسرها. وان ما تعانيه ارتريا هو نموذج من نماذج التقاء المصالح الامريكية مع الاطماع التوسعية الشوفينية لدول وكيانات عدوانية ضد الامة العربية.

ومن خلال ما تقدم نلاحظ عدم وجود فرق بين الموقف السوفيتى والامريكى فيما يتعلق بالثورة الارترية. فالسوفيت يرفضون استقلال ارتريا لانهم يعتقدون ان استقلال ارتريا يضعف النظام المتشدق بالماركسية فى اثيوبيا وهذا مرتبط بالمصالح الاستراتيجية للروس ونفوذهم فى المنطقة ولاسيما بعد فقدانهم الساحة الصومالية. فامريكا ايضا ضد استقلال ارتريا وهذا بالتاكيد مرتبط بالصراع العربى الصهيونى ورفض الامبريالية العالمية على ان يكون البحر الاحمر بحرا عربيا خالصا نتيجة استقلال ارتريا ومن هذا نلاحظ ان كلا الدولتين العظميين تحاول تركيز نفوذهما فى المنطقة. وضمن هذه النظرة تقدم الدولتان بنسب متفاوتة المساعدات العسكرية والاقتصادية

والسياسية لاثيوبيا من اجل اجهاض الثورة الارترية وشعبها المطالب بحقوقه المشروعة فى الاستقلال التام.

تأكيدا لما ذكرنا تبين الوثائق التالية والمترجمة حرفيا حقيقة التحالف الخفى والعلاقة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة الامريكية والنظام الاثيوبى المدعى للاشتراكية والذى يعتبر نفسه رأس رمح فى مواجهات امريكا فى المنطقة ويكيل لها الشتائم ورغم ذلك بادرت الولايات المتحدة الامريكية ووفق مخطط مرسوم الى تقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية لهذا النظام منذ اليوم الاول لوصوله الى السلطة فى اديس ابابا والى يومنا هذا وبالتالى عملت على إنقاذه فى احلك الظروف القاسية التى مر بها. ويتلقى هذا الدعم مع الدعم السوفيتى ليمكن النظام الاثيوبى من مواجهة الوضع المتأزم فى اثيوبيا نتيجة لتصاعد ضربات الثورة الارترية وثورة الصومال الغربى ورفض الشعوب الاثيوبية لهذا النظام الدكتاتورى المتسلط على رقابها.

□□□□□□

الوثيقة الاولى:-
لجنة الشؤون الافريقية

مارس «آذار» ١٩٧٥م
المحترم دانتى ب. فاسيل
بيان افتتاحى
جلسة لسماع تقرير حول اثيوبيا، ١٣/٥/١٩٧٥م

ونعقد اولى جلساتنا حول لجنة الشؤون العسكرية والسياسية والدولية التابعة للجنة الشئون الخارجية واولى جلساتها اليوم بعد تأسيسها نتيجة لاعادة بنيانها وتركيبها.

ونعقد اولى جلساتنا حول اثيوبيا بناء على طلب قدمته حكومة هذا القطر لشراء اسلحة من الولايات المتحدة لمكافحة ما تعتبر انه جماعة من المتمردين فى محافظة ارتريا التى ضمت الى اثيوبيا فى نظام فدرالى عام ١٩٥٢م طبقا لقرار اتخذته الامم المتحدة.. وإنه لمن المناسب بشكل خاص ان تكون اولى جلسات اللجنة الفرعية حول اثيوبيا.. ان العوامل العديدة التى اثرت فى الوضع الداخلى لاثيوبيا وفى المجال الدولى لهى مثال كلاسيكى للمشاكل التى تواجهها الولايات المتحدة فى وضع صيغة لسياستها الخارجية حيال عديد من البلدان النامية.. وزيادة على ذلك فإن مجمل العوامل المؤثرة فى الوضع العالمى تجمع على نحو واضح العناصر الاساسية للسلطة المحددة المخولة للجنة الفرعية لمعالجة النواحى العسكرية والسياسية فى السياسة الخارجية «وكذلك» تحويلات الاسلحة التقليدية و «التخطيط السياسي».

وكانت الولايات المتحدة الامريكية منذ الحرب العالمية الثانية المصدر الرئيسى لكل المساعدات العسكرية

والاقتصادية لحكومة اثيوبيا.. وكان الكونغرس الامريكى فى غضون الاعوام الثلاثين الماضية يعير إهتماما ضئيلا جدا لافريقيا بصورة خاصة واثيوبيا على وجه التخصيص.. وقد شهدت هذه الاعوام تغيرات كبرى فى داخل افريقيا الشرقية واثيوبيا وفى مواقف الشعب الامريكى وفى العلاقات بين الدول الكبرى.

إن القضايا المركزية التى نرجو ان نتمكن من معالجتها وهى ما إذا كانت تلك التغيرات تدل على اننا وصلنا الى نقطة تحول هامة فى علاقاتنا مع اثيوبيا وما هو الاتجاه الجديد الذى يجب ان تتخذه سياستنا.. ولقد عقدنا هذه الجلسة لاعادة النظر فى التطورات الجارية فى اثيوبيا ضمن هذا الاطار ولتزويد الكونغرس بالمعلومات الضرورية وللوصول الى قرار مستقل حول ما اذا كان لزاما علينا ان نستمر فى تقديم المساعدة العسكرية والى اى مستوى وتحت أية شروط.

ان مثل هذا التقييم لضرورى اذا كنا نريد ان نتخذ قرارات مسؤولة حول التفويض المطلوب لطلبات المساعدة المتوقعة للعام المالى ١٩٧٦م.

ويسعدنا ان نتقدم الى اللجنة الفرعية بالممثلين التاليين للفرع التنفيذى:-

إدوارد و. مولكاهى نائب مساعد سكرتير الدولة للشؤون الافريقية ويرافقه: وندل ب. كوتى، مدير مكتب شؤون شرق افريقيا التابع لوزارة الخارجية جورج و. بادر مدير المنطقة الافريقية لمكتب الشؤون الامنية الدولية التابع لوزارة الدفاع.

وإذا دعت الضرورة ستصوت اللجنة الفرعية حول موضوع الدخول الى جلسة تنفيذية ولكننى لكبير الامل فى ان

نتمكن من مناقشة كل المسائل الرئيسية فى جلسة مفتوحة لكى يستطيع الشعب الامريكى ان يفهم فهما كاملا السياسات التى تمثل مصالحه والتى من اجلها يدفع ضرائب باهظة.

الوثيقة الثانية:ـ

الوثائق الرئاسية
فصل ٣ـ الرئيس

مذكرة ٢٦ يونيو «حزيران» ١٩٧٥م تقديم قرض للمبيعات العسكرية للخارج لاثيوبيا بفائدة مخفضة «قرار رئاسى رقم ٧٥ ـ ٢٤» مذكرة الى سكرتير الدولة للشؤون الخارجية.

البيت الابيض..

واشنطن، ٢٦ يونيو «حزيران» ١٩٧٥م.

إستنـــادا على السلطة المخـولة لى بمـوجب قسم ٢٣ من القانون الخاص بالمبيعات العسكرية للخارج، اصادق على تقديم مبلغ ٢٥ مليون دولار لاثيوبيا للسنة المالية ١٩٧٥ بفائدة قدرها ٥٪ وذلك وفقا لمقتضيات المصلحة القومية للولايات المتحدة..

ويطلب اليك ان تباشر بابلاغ هذه المصادقة الى الكونغرس بالنيابة عنى بالاضافة الى التبرير المرفق بها لهذا الغرض..

ينشر هذا المرسوم فى سجل الاتحاد

التوقيع: جيرالد ر. فورد

الوثيقة الثالثة:ـ

الرئيس

مذكـرة ٣٠ يونيـو «حـزيـران» ١٩٧٥م تقديم اسلحة

متطورة لاثيوبيا وكينيا.
«قرار رئاسى رقم ٧٥ـ٢٧»

مذكـرة الى سكـرتـير الدولة للشؤون الخارجية ـ البيت الابيض واشنطن، ٣٠ يونيو «حزيران» ١٩٧٥

إستنادا على السلطة المخولة لى بموجب قسم ٥٠٤ (أ) من قانون المساعدات الخارجية الصادر فى عام ٦١، كما هو معدل، وبموجب قسم ٤ من قانون المبيعات العسكرية للخارج، كما هو معدل، أقرر ما يلى:ـ

١/ تزويد الحكومة الاثيوبية بطائرات ف ـ ٥ وفقا للفصل الثانى من القسم الثانى من قانون المساعدات الخارجية لعام ١٩٦١م كما هو معدل.

٢/ تمديد القروض والضمانات بمقتضى قسم ٢٣ و ٢٤ من قانون المبيعـات العسكـريـة للخارج، كما هو معدل، فيما يتعلق ببيع طائرات ف ـ ٥ لحكومتى اثيوبيا وكينيا نظرا لان ذلك ذو اهمية للامن القومى للولايات المتحدة.

وعليه يطلب اليك ان تبلغ هذا القرار الى الكونغرس نيابة عنى فى غضون ٣٠ يوما كما يتطلبه القانون بالاضافة الى التبرير المرفق بهذا الغرض.

ينشر هذا القرار فى سجل الاتحاد

التوقيع: جيرالد ر. فورد

٥/ الصعيد الاسرائيلى:ـ

إن اسرائيل لعبت دوما دور الهراوة الغليظة لضرب العرب بتحريض من قوى دولية لها مصالح مباشرة فى احكام السيطرة

الدائمة على العرب شعبا وارضا وثروات ومواقع استراتيجية، كما ان اثيوبيا لعبت فى معظم الاحيان نفس الدور بتحريض من القوى الدولية، خاصة وانها باحتلال الساحل الارترى الذى يطل على باب المندب اصبحت تطل مباشرة على حقول البترول فى الجزيرة العربية والخليج ومروره الى الاسواق الاستهلاكية الرئيسية فى اوربا وامريكا.

ولهذا تشابهت الظروف وإلتقت المصالح والاهداف لكى تتعاون اثيوبيا والكيان الصهيونى تعاونا لصيقا فى تحقيق المصالح المشتركة وان يتبادلا توزيع العمل والنشاط ابتداء من تبادل المعلومات الى التعاون الاقتصادى والعسكرى والتنسيق السياسى المباشر.

عندما قامت زوارق الصواريخ العربية بضرب واغراق المدمرة الاسرائيلية أيلات فى ٢١ اكتوبر سنة ١٩٦٧م بالقدس في المياه الاقليمية لبورسعيد وبالهجوم البحرى الخاطف فى عام ١٩٧١م على الناقلة الاسرائيلية الضخمة «كورال سى» فى قلب مياه البحر الاحمر خلال رحلتها الى اسرائيل. هذه العمليات قد افزعت واربكت اصحاب نظرية الامن الاسرائيلى وكشفت لهم ان الامن ليس له حدود ووفق ذلك بدأ التفكير العسكرى الاسرائيلى يتجه نحو القرن الافريقى وباب المندب ولم يكن هنالك سوى اثيوبيا لتساعده فى هذه المهمة الشاقة، ومن خلال اثيوبيا نجحت اسرائيل فى الحصول على تسهيلات عسكرية وبحرية فى السواحل والجزر الارترية المطلة على باب المندب والتى تحتلها اثيوبيا وخاصة فى مينائى عصب ومصوع وفى ارخبيل جزردهلك، التى اقامت عليها اسرائيل تحت الغطاء الاثيوبى مراكز مراقبة واتصال بالاضافة الى تدعيم الطيران الاسرائيلى ليصل مدى قوته

الصاروخية حتى باب المندب اذ ما زود بالوقود فى الجو.

ولقد لعبت اسرائيل على الامبراطور الاثيوبى السابق هيلى سلاسى فى ذلك الوقت لعبة الاصل العرقى المشترك، فرغم ان الامبراطور ارثوذكسى يرتبط روحيا بالكنيسة القبطية المصرية، فانه كان يتباهى بعلاقته القديمة بالتاريخ اليهودى والاصول اليهودية، ولهذا فسح لاسرائيل المجال الواسع فى السواحل الارترية لتنفيذ مخططاتها الامنية والاستراتيجية مقابل ان تمده هى بالاسلحة والمدربين وبالتعاون الاقتصادى وتساعده فى القضاء على ثورتى ارتريا والصومال الغربى.

وفى نفس الوقت كان الامريكيون عنصر ربط وارتباط آخر بين اسرائيل واثيوبيا، «حيث» كانت اثيوبيا الامبراطورية قوية الارتباط بالسياسة الامريكية وبالمعسكر الغربى بصفة عامة، وكان الوجود الامريكى المباشر قائما خاصة فى قاعدة «كانيو» القريبة من اسمرا عاصمة ارتريا المحتلة، ومن هنا عمقت وساعدت الولايات المتحدة الامريكية على توثيق علاقات الود والصداقة بين اثيوبيا المطلة على القرن الافريقى وباب المندب باحتلالها للساحل الارترى وبين اسرائيل حليفها الاستراتيجى المحتلة لفلسطين فاذا كان الامريكان قد اقاموا فى ظل حكم هيلى سلاسى قاعدة اتصالات اساسية قرب اسمرا، واقام الروس فى ظل حكم منقستو الفاشى مرافئهم وقواعدهم البحرية فى عصب ومصوع، متبادلين الوجود العسكرى مع الامريكان، فان اسرائيل حافظت على علاقات وطيدة مع نظام منقستو مثلما كان الحال فى زمن الامبروطورية الاقطاعية، متخطية بجهدها واساليبها «الاخطبوطية» عقدة انتقال الحكم الاثيوبى من الامريكان حلفائها الى السوفيت خصومها.

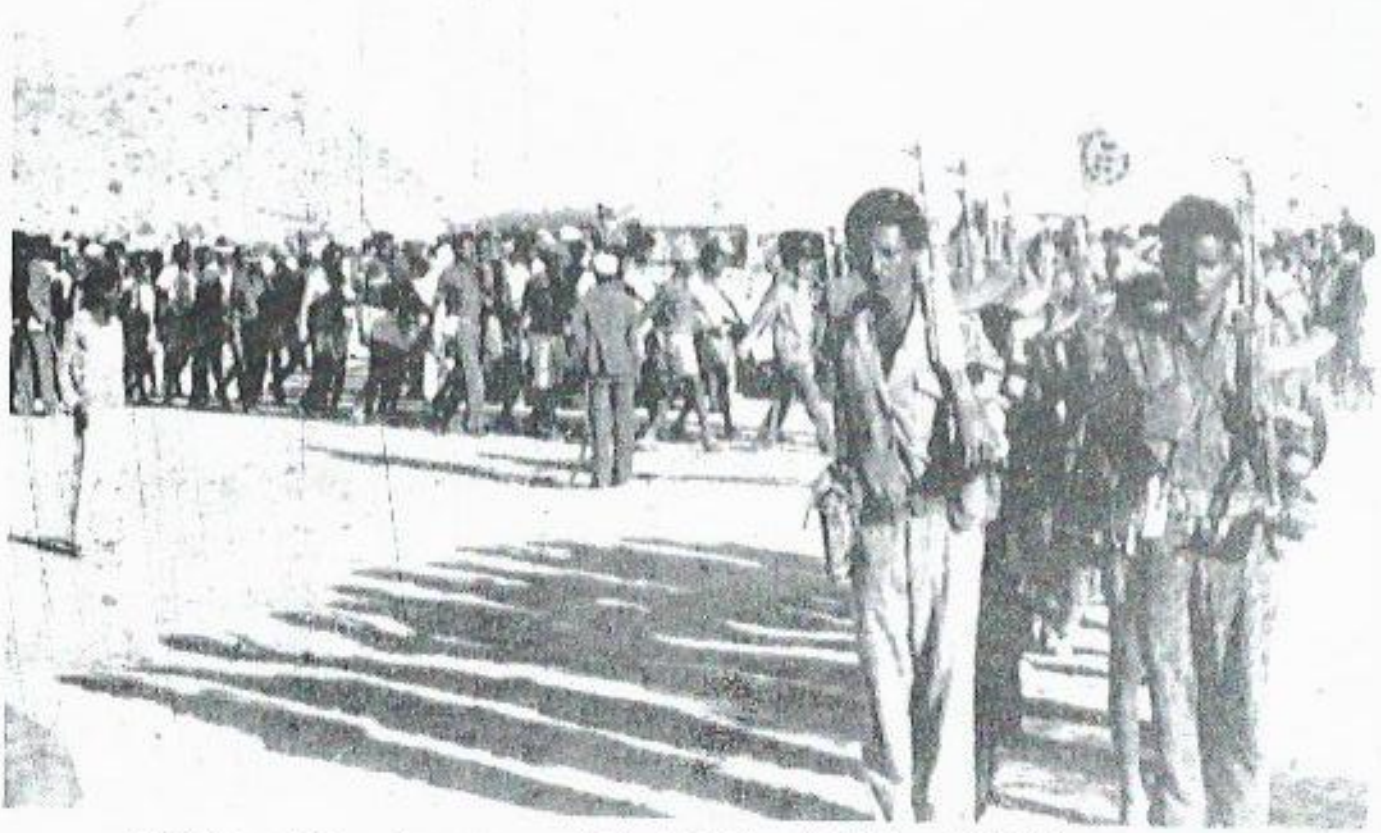

٩) كل الشعب فى ارتريا يحمل السلاح للدفاع عن وجوده وتحرير ارضه من الاحتلال الاثيوبى البغيض.

وهكـذا قدمت اسرائيـل للنظام الاثيوبى الذى يرفع رأية التقـدمية والثورية، والذى يجعل نفسه فى رأس الرمح لمحاربة الامبـريـاليـة والصهيـونيـة والعنصرية، دعما عسكريا اكدته المصادر الامريكية نفسها عندما اعلنت فى فبراير ١٩٧٨م رسميا ان اسرائيـل تقـدم اسلحـة ومعـدات عسكـرية لاثيوبيا التى تستخدمها فى هجماتها ضد ثوار ارتريا والصومال الغربى، وان هذه الاسلحة تشمل قنابل النابالم وصواريخ جو ارض وغيرها.

قدمت اسرائيـل ذلك الدعم والمسـاندة لكى تضمن بقاء وجودها المباشر فى بعض الجزر الارترية الواقعة بالقرب من باب المندب ذى الاهمية الاستراتيجية بصرف النظر عن رحيل الوجود الامريكى عن اثيوبيا وحلول الوجود السوفيتى مكانه، الامر الذى يفسر المعادلة الصعبة التى تتكون من اللقاء المباشر بين الاهداف السوفيتية والاسرائيلية والامريكية لدعم النظام الاثيوبى الحالى وهـو اللقـاء الذى يضمن تدفق الدعم العسكـرى الامـريكى والاسرائيلى على نظام حكم يسانده السوفيت.

ان القضيـة بالنسبة لاسرائيل ليست ولاء من لمن، بقدر ماهى ادراك اسرائيل لخطورة قيام كيان عربى مستقل فى ارتريا ينهى الاحتلال الاثيوبى من ناحية والتسهيلات الاسرائيلية عند باب المندب من ناحية اخرى، وبذلك تفقد اسرائيل الدولة الوحيدة غير العربية المطلة على سواحل البحر الاحمر من الجنوب، تبقى هى الوحيدة المطلة على خليج العقبة فى الشمال وساعتها يختل توازنهـا الامنى والاستراتيجى فى هذه المنطقة ويتعرض كيانها للخطر والتهديد المباشر.

إنـطلاقا من هذا الحس الامنى الاستراتيجى لدى كبار قادة اسرائيل اعلن فى وقت مبكر موشى ديان ١٩٥٢م «ان امن اثيوبيا

وسلامتها هو ضمان لامن اسرائيل وان هذا لن يتحقق الا بخضوع ارتريا خضوعا مباشرة وتاما لاثيوبيا». لذلك اعلنت اسرائيل عن تأييدها المطلق لحق اثيوبيا فى ارتريا وحصلت على امتيازات اقتصادية واسعة بالاضافة الى توليها مهمة التدريب للقوات الاثيوبية والسيطرة على اجهزة الامن والمخابرات واقامة محطات وقواعد عسكرية فى جزر «دهلك» وكانت اسرائيل تهدف من خلال تغلغلها فى البحر الاحمر الى تحقيق الاهداف التالية:ـ

١/ خلق عمق استراتيجى جنوب اسرائيل لتشتت الجهد العسكرى العربى على طول البحر الاحمر، ذكر «دايفد هولدن» فى الصندى تايمز عدد ديسمبر ١٩٧٠م ان السبب الحقيقى وراء التعاون الاسرائيلى الاثيوبى هو المصلحة المشتركة وان الاسرائيليين يدعون انهم مثل اثيوبيا محاطون بالعداء العربى.

٢/ فرض الوجود البحرى الصهيونى على البحر الاحمر حيث ظلت طرادات الحراسة الاسرائيلية ترافق سفنها التجارية من ميناء ايلات الى المحيط الهندى، كما قامت اسرائيل ببناء محطات تزويد بالوقود فى جزر حالب وفاطمة الارترية بالقرب من باب المندب وميناء عصب وجزر اخرى مغتصبة من اليمن مثل دكور وحانش.

٣/ كسر طوق الحصار السياسى العربى الذى يملك اغلب سواحل البحر الاحمر والانفتاح على دول شرق افريقيا وآسيا.

٤/ تأمين ملاحظة ناقلات النفط بين ايران وأيلات لضمان خط انابيب ايلات اشرود وانعاش كل موانىء استقبال النفط وتكريره ثم اعادة تصديره.

٥/ حماية التجارة الصهيونية الخارجية مع دول جنوب وشرق افريقيا ودول آسيا.

مما تبين آنفاً يتضح لنا التغلغل العدوانى فى عموم المنطقة ولاسيما ارتريا، ولقد سبق للثورة الارترية ان نبهت لهذا الوجود منذ وقت ليس بالقصير، بل ترى فى مقاومة هذا الوجود جزء من نضالها لا يتجزأ، وبالتالى تعتبر الثورة الارترية ركيزة مهمة فى مقاومة الصهيونية والامبريالية العالمية فى المنطقة، ووفق هذا الفهم ان أية استراتيجية فى البحر الاحمر لا تضع فى الاعتبار استراتيجية واضحة لدعم وتأييد الثورة الارترية مصيرها الفشل لان اعاقة الثورة الارترية او خنقها من قبل التحالف الاثيوبى - الامريكى - الصهيونى - السوفيتى يعنى من بين ما يعنى تثبيت العدو الصهيونى لاقدامه فى اقصى جنوب البحر الاحمر «باب المندب» وهو الامر الذى يعنى فى نهاية المطاف توسيع رقعة المجابهة مع العدو الصهيونى وتشتيت اى جهد عربى يحاول الاستعداد لتحرير الارض العربية وبالتالى اجتياح المنطقة من قبل الصهاينة وارتكابهم للممارسات الاجرامية والتى تشكل بمجملها جزءا لا يتجزأ من ممارسات النظام الامبريالى العالمى، ومن هذا فالنضال ضد سائر اشكال الاستعمار والصهيونية يرتبط اوثق الارتباط بالنضال ضد الامبريالية التى تنشر القهر والتشرد والحرمان فى كل مكان. ان تعزيز الوحدة النضالية لقوى التحرر الوطنى فى العالم شرط مسبق واساسى للانتصار على عدو خطر وغادر مثل الامبريالية وربيبيها الكيان الصهيونى والنظام الاثيوبى اللذان يلعبان دور مخلب القط للقوى الاستعمارية العالمية واثارة المتاعب لشعوب المنطقة وذلك من خلال الدعم والتمويل الذى يجدانه من الغرب الامريكى والاوربى والمعسكر الشرقى والهادف الى تمكين الاثيوبيين والاسرائيليين من انشاء قاعدة عسكرية وترسانة قوية تلهب ظهير العرب وتكسر شوكة

حركات التحرر فى المنطقة.

لقد اعلنت الثورة الارترية انحيازها وانتماءها التام للعالم العـربى فى صراعـه ضد الصهيونية والاستعمار، وعندما ينتصر الشعب الارترى على العدو الاثيوبى ويحقق استقلاله الوطنى لن يسمح باى وجود للكيان الصهيونى لا فى اراضيه ومياهه وجزره كما لن يسمح ببقاء وبناء القواعد الامريكية والروسية فى ترابه الوطنى

□□□□□

خاتمـــــة :ـ

فى نهـايـة هذا الاستعـراض عن المـراحل التاريخية والظروف الدولية والمحلية التى تحيط بالثورة الارترية، اود ان اؤكد ان الثورة الارترية قد اثبتت عبر مسيرتها النضالية الطويلة الشاقة إنها اقوى من كل لمؤامرات الدولية والمحلية، ولا يمكن ان تضعف او تلقى السـلاح مهما بلغت الظروف الدوليـة والمحليـة لانهـا تستند بشكل اساسى على التأييد الشعبى الارترى المطلق لها.

إن هذا الشعب الذى قاتل بكل شجاعةسبعةوعشرون عامـا مستعد ان يقاتل مثلها واكثر حتى ينتزع حقوقه من مخـالب العـدو الاثيـوبى بقوة السلاح. ومهما طال الزمن ستـظل الثـورة الارترية شامخة ومنتصرة بسواعد ابنائها ودعم وتأييد الاشقاء والاصدقاء. وكل يوم يمر من عمر الثورة يولد فى نفس كل ارتـرى عزيمـة وإصرار فى مواصلة درب التحـريـر واصبـح بذلك شعـار كل ارتـرى الاستشهـاد والتضحية فى سبيل الاستقلال التام لارتريا وليس خلاف ذلك بديل.

المصـــــادر

المصـــــدر	المـــؤلـــف
١/ ارتريا شعبا وكفاحا	عبد البارىء عبد الرازق النجم
٢/ احداث القرن الافريقى وحقيقة الصراع الارترى ـ الاثيوبى	اسعد الغوثانى
٣/ ارتريا ـ تاريخها ـ جغرافيتها ـ إقتصادها	جبهة التحرير الارترية قوات التحرير الشعبية
٤/ القضية الارترية ـ دراسة نظرية وميدانية	جميل مصعب محمود
٥/ ارتريا حقائق اساسية	محمد حرفوش
٦/ ثورتنا قوية عسكريا وجماهيريا	عبد القادر جيلانى
٧/ ارتريا بين احتلالين	ممتاز عارف
٨/ الصراع فى حوض البحر الاحمر	عثمان صالح سبى
٩/ حرب رمضان	اللواء حسن بدرى وآخرون
١٠/ الامن القومى العربى واستراتيجية تحقيقه	اللواء عدلى حسن سعيد
١١/ لاستعمار الاوربى لافريقيا	زاهر رياض
١٢/ الحبشة حان وقت التسويات	سيد احمد خليفة
١٣/ صراع القوى العظمى حول القرن الافريقى	صلاح الدين حافظ
١٤/ اسرائيل وافريقيا	الدكتور عبد الملك عودة
١٥/ التحالف الاستراتيجى بين الولايات المتحدة واسرائيل	مجلة الانماء العربى العدد «٣»

ان احتلال اثيوبيا لارتريا لم تعد قضية ارترية محضة وانما اصبح حلقة من حلقات المخطط التامرى الدولى المستهدف المنطقة العربية. وان مايعانيه الشعب الارترى هو صورة من صور التقاء المصالح الاستعمارية العالمية مع الاطماع التوسعية الاثيوبية، ولذلك لم تكن ارتريا تلك البقعة المنسية، بل اصبحت لها اهميتها الواضحة لموقعها الاستراتيجى فى شرق افريقيا والصراع العربى الصهيونى من هذا الفهم فان الصراع فى ارتريا تدخل فيه قوى متعددة غربية وشرقية تعمل بوسائلها واساليبها على اجهاض الثورة الارترية ومنعها من التقدم واحراز الانتصار، حفاظا على مصالحها وليبسط نفوذهما فى اقصى جنوب البحر الأحمر «باب المندب».

ولهذا يرفض المعسكرين الشرقى والغربى على ان يكون البحر الاحمر بحرا عربيا خالصا باستقلال ارتريا، وبالتالى يحاولان تركيز سيطرتهما فى المنطقة وذلك من خلال احتواء النظام الاثيوبى.

ان الشعب الارترى الذى قاتل بكل شجاعة وتحدى العدو الاثيوبى سبعة وعشرين عاما، وقدم التضحيات المتتالية، مستعد لان يقاتل مثلها واكثر حتى ينتزع حقوقه من مخالب العدو وحلفائه بقوة السلاح. ومهما طال الزمن ستظل الثورة الارترية شامخة ومنتصرة بسواعد ابنائها ودعم وتأييد الاشقاء والاصدقاء..

ان كتابنا الذى نقدمه الى القارىء يطرح مأساة الشعب الارترى ونضاله الذى يخوضه من اجل الدفاع عن ارضه وهويته الوطنية، كما توخينا منه اطلاع القارىء بشكل مبسط على الخطوط العامة للقضية الارترية فى جميع مراحلها التاريخية ليلتقط من خلال ذلك الملامح الرئيسية بصورتها الشاملة.

عبد القادر جيلانى
رئيس اللجنة التنفيذية
لجبهة التحرير الارترية